برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

٤

التغيرات السكانية والهجرة الداخلية للسكان في لبنان

بيروت ٢٠٠٠





الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الإجتماعية

بالتعاون مع
صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

الدراسات التحليلية لنتائج
مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

الجزء الرابع

التغيرات السكانية والهجرة الداخلية للسكان في لبنان

١- التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان   د. علي فاعور

٢- النمو السكاني والحضري في لبنان   د. عبد الله عطوي

٣- التنمية البشرية والتوزيعات السكانية   د. علي الشامي

مراجعة: د. هاشم الحسيني

المحتويات

تمهيد

يواجه لبنان حاليا تحديات النهوض بأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية ووضع سياسات سكانية واستراتيجيات إنمائية تسهم في خلق التوازن بين الاحتياجات السكانية المتنامية والموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. وقد قامت وزارة الشؤون الإجتماعية ضمن هذا المجال، وبدءا من العام ١٩٩٤ بإعداد وتنفيذ مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وقامت بمشاركة وزارة الصحة العامة في إعداد وتنفيذ مسح صحة الأم والطفل.

وقد قامت الوزارة بهذا العمل بسبب الحاجة الماسة إليه، وخاصة في فترة ما بعد الحرب ، ولعدم توافر معطيات إحصائية أساسية حديثة في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها ، حيث أن المعطيات المتوفرة في هذه المجالات كانت إما جزئية لا تغطي كامل المحافظات والأقضية في لبنان ، وإما قديمة نسبيا .

وقد هدف مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أساسا إلى:

١" – تحديد السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالي خمسة وستين ألف أسرة معيشية ، تمثل إحصائيا المجتمع اللبناني في كافة المحافظات والأقضية. مع الإشارة تحديدا الى أن المعطيات الإحصائية الخاصة بالسمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية هذه تشكل مرتكزا أساسيا لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي الانماء الاجتماعي والاقتصادي. وهي تخدم بالتالي كافة الوزارات والادارات التي تحتاج خططها وبرامجها وأعمالها الى معطيات احصائية ديموغرافية أو تربوية أو اقتصادية أو مهنية أو اجتماعية.

٢" – الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل اقتراح وصياغة مجموعة من البرامج الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة ، بهدف تعزيز ودعم خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الاعمار في المجالين المادي والبشري في لبنان.

وكذلك قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بدءا من العام ١٩٩٧ بإعداد مجموعة من الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن وغيرها من الدراسات الإحصائية المتوفرة بهدف التمهيد لوضع وثيقة وطنية للسياسة السكانية في لبنان يتيح برنامجها التنفيذي (والذي يتم إعداده وتنفيذه بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية)، بمعالجة الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتجلى بوضوح من خلال نتائج الاستقصاءات والبحوث السكانية التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة ، بما فيها مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ومسح صحة الأم والطفل (عام ١٩٩٦)، ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر ودراسة سوق العمل (عام ١٩٩٧)، وخارطة أحوال المعيشة (عام ١٩٩٨).

لقد سبق لوزارة الشؤون الإجتماعية أن قامت بنشر مطبوعات عدة تتعلق بنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، منها بشكل خاص:

١"- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (كتاب في جزئين).

٢"- الأطلس السكاني.

٣"- خارطة أحوال المعيشة.

٤"- البيانات الإفرادية Raw Data لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (على قرص مدمج CD) .

والآن يسر وزارة الشؤون الإجتماعية أن تنشر، ضمن سلسلة متكاملة من ستة أجزاء، مجموعة من الكتب تتضمن الموضوعات والدراسات التحليلية التالية:

١: منهجية إعداد وتنفيذ مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢-١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية.

٢-٢: تكوين العائلة والخصوبة والوفاة: المحددات والنتائج.

٣-١: السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني.

٣-٢: الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه.

٣-٣: البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان.

٤-١: التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان.
٤-٢: النمو السكاني والحضري في لبنان.
٤-٣: التنمية البشرية والتوزيعات السكانية.

٥-١: مظاهر التمايز بين الجنسين: ميادينه وخصائصه.
٥-٢: التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان.
٥-٣: التمايز النوعي في مجال النشاط الإقتصادي في لبنان.

٦-١: مشكلات الأطفال والناشئة والشباب في لبنان.
٦-٢: المرأة المعيلة لأسرتها والأرامل اللواتي يرأسن أسرهن.
٦-٣: كبار السن في لبنان.
٦-٤: المعوقون في لبنان.

إن وزارة الشؤون الإجتماعية، وبمناسبة إصدار الدراسات التحليلية هذه، تعبر عن صادق شكرها لجميع الباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسات، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه الفني والمالي الذي ساهم في إنجاز الدراسات التحليلية هذه.

بيروت في ٢٠٠٠/٨/٩

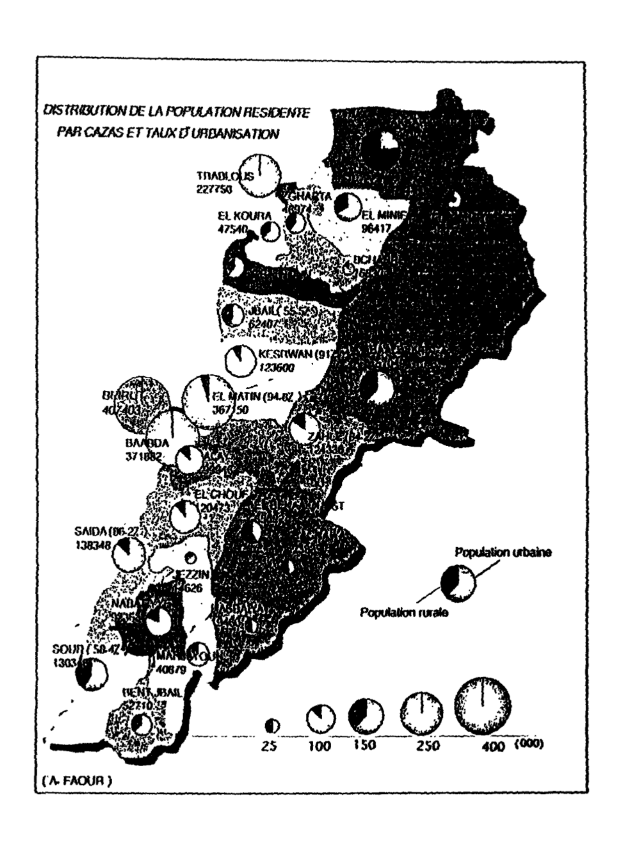
مدير عام وزارة الشؤون الإجتماعية
المنسق الوطني
لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

نعمت كنعان

التوزيعات السكانية
والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان

بحث من إعداد
الدكتور علي فاعور

المحتويات


DISTRIBUTION DE LA POPULATION RESIDENTE
PAR CAZAS ET TAUX D'URBANISATION
TRABLOUS
227750
EL KOURA
47540
EL MINIE
96417
JBAIL (55.57%)
62407
KESRWAN
123600
EL MATIN (94.8Z)
BAABDA
371882
EL CHOUF
SAIDA
138348
40879
Population urbaine
Population rurale
25
100
150
250
400
(000)
(A. FAOUR)

التوزيعات السكانية
الهجرة الداخلية والتحضر في لبنان

مدخل عام:

منذ أكثر من نصف قرن، وفي بداية عهد الاستقلال عام ١٩٤٣، كان عدد سكان لبنان يبلغ حوالي مليون نسمة، يعيش ٢٠% منهم في مدينة بيروت، وكانت نسبة سكان المدن تمثل أقل من ثلث مجمل السكان المقيمين في لبنان.

وفي عام ١٩٥٩، وبنتيجة دراسة بعثة ايرفد ارتفع عدد السكان المقيمين إلى ١،٦٢٦،٠٠٠ نسمة، يقيم منهم حوالي ٤٥٠،٠٠٠ نسمة في بيروت وضواحيها.

وفي عام ١٩٧٠، وبنتيجة إحصاء بالعينة للقوى العاملة في لبنان، قدر عدد سكان لبنان المقيمين بحوالي ٢،١٢٦،٠٠٠ (باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المخيمات)، وقد بلغ عدد سكان بيروت الكبرى ٩٣٩ ألف نسمة تقريباً، أما نسبة سكان المدن فقد بلغت ٦٢% تقريباً.

أما المسح الأخير للسكان والمساكن الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٥، فقد بيّن أن عدد السكان المقيمين في لبنان يبلغ ٣،١١١،٨٢٨ نسمة، منهم ١،١٢١،٥٥٤ ساكن في بيروت الكبرى (بينهم ٧١٤،١٥١ ساكن في ضواحي بيروت)، أما نسبة المدن فقد بلغت حوالي ٨٢% كما ارتفعت الكثافة العامة للسكان من ٢٠٤ في الكلم^2 عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٨ نسمة عام ١٩٩٦.

وبرغم التفاوت الحاصل في التقديرات الإحصائية، فإن هذه الأرقام تبرز التزايد الحاصل في عدد سكان المدن نتيجة كثافة موجات الهجرة الداخلية من الأرياف مما أسهم في ارتفاع معدلات التحضر، ثم التزايد السكاني السريع في عدد سكان بيروت الكبرى التي باتت تضم وحدها اليوم وبحسب المسح المذكور حوالي ٣٦% من مجمل السكان المقيمين في لبنان.

وهكذا فقد أدت الهجرات الداخلية وخصوصاً النزوح الريفي إلى اختلال (بارز) في التوزيعات المكانية للسكان، حيث يوجد اليوم تفاوت شاسع في الكثافة السكانية بين المناطق مما أسهم في نمو المدن الكبرى، ففي حين تصل الكثافة السكانية إلى حوالي ٤٤ نسمة/كلم^2 في قضاء راشيا، ثم إلى ٥٣ في الهرمل و٥٦ في جزين، ترتفع إلى ٢٢٦٣٣ في محافظة بيروت، و٨٧٦٤ في قضاء طرابلس، و١٣٦٠ في المتن، و٢٠٠٠ تقريباً في بعبدا.

والبارز أن موجات الهجرة الريفية، تضاف إليها الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة، هي التي أسهمت في نمو المدن الكبرى خصوصاً العاصمة بيروت التي تحولت مع ضواحيها الممتدة على الساحل إلى مجمعة عمرانية كبرى، كما تحولت المنطقة الساحلية (الواقعة على ارتفاع دون ٢٠٠م) والتي تمثل حوالي ١٠% من مساحة لبنان، إلى مراكز عمرانية كثيفة، تضم عدة مدن كبرى ابتداء من طرابلس في الشمال حتى مدينة صور في الجنوب، مما أدى إلى تقلّص مساحات السهول الخصبة وتدهور الزراعة فيها، أمام الزحف العمراني المتواصل للمدن الساحلية التي تتابع توسعها باستقبال النازحين المهجرين من بعض المناطق كما هي الحال في المناطق الجنوبية المحتلة التي تضم ما يزيد على ٧٣ قرية ومدينة لا يسكنها اليوم سوى العدد القليل من سكانها، بحيث أن نسبة النزوح السكاني من مناطق الجنوب قد كانت تمثل ٢٧% من السكان عام ١٩٦٤ (وذلك وفق دراسة مصلحة النشاطات الإقليمية في وزارة التصميم)، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٠% عام ١٩٧٢ (وفق دراسة منظمة الأغذية الدولية ومصلحة الليطاني)، ثم إلى ٦٢% عام ١٩٨٩ (فاعور ١٩٩٢، جغرافية التهجير).

إن دراسة الهجرات السكانية تعتبر اليوم المحور الأساسي في البحث حول قضايا السكان والتنمية في لبنان، بل إنها المحور الرئيسي في وضع السياسات السكانية وإعادة تخطيط المناطق وتنظيم استعمالات الأراضي داخل لبنان.

١ - تأثير الهجرة في التوزيعات السكانية:

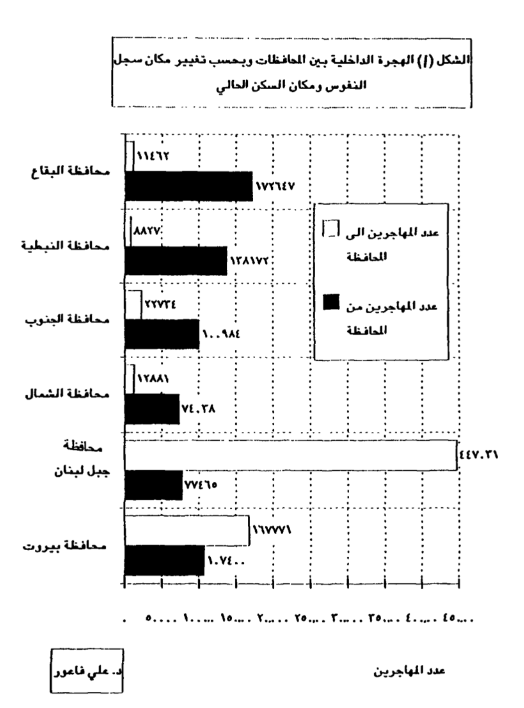
تتميز التوزيعات الجغرافية للسكان في لبنان بتأثيرها البارز على التنقلات الداخلية للمقيمين وموجات الهجرة التي تفاقمت خلال الأحداث الأخيرة، مما أدى إلى بروز اختلالات واسعة ترافقت مع عمليات التهجير الواسعة التي حدثت في بعض المناطق.

ويلاحظ في دراسة الهجرة الداخلية عدم توفر المعلومات وكذلك قلة الإحصاءات المتعلقة بأعداد النازحين وتوزيعاتهم بين المدن والأرياف، وهذا يعود لعدم توفر الدراسات المتخصصة بقضايا الهجرة ويؤكد الحاجة الماسة لإحصاءات شاملة تتناول أوضاع المهجرين.

من هنا، في رأينا، أهمية اعتماد نتائج مسح المعطيات السكانية للسكان والمساكن المشار إليه، وذلك خلال التحركات السكانية بين مكان السكن الحالي ثم مكان السكن السابق، ومكان الميلاد، وسجلات نفوس المقيمين.

أ - توزيع المقيمين بحسب مكان قيد النفوس:

يختلف توزيع المقيمين بحسب سجلات قيد النفوس، ويتبين من نتائج مسح المعطيات السكانية وفق إحصاء بالعينة للسكان والمساكن عام ١٩٩٦ أن غير اللبنانيين قد بلغ عددهم ١١٨٥٢٨ نسمة، وهم يمثلون ٣،٨% من مجموع المقيمين في لبنان البالغ عددهم ٣١١١٨٢٨ ساكناً. ويستنتج من قراءة البيانات الإحصائية وجود اختلافات كبيرة في هذه التوزيعات سواء بالنسبة للمحافظات أو على مستوى الأقضية.



الشكل (أ) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبحسب تغيير مكان سجل النفوس ومكان السكن الحالي

بالنسبة للمحافظات: تأتي محافظة جبل لبنان في المقدمة بالنسبة لعدد المقيمين المسجلين في سجلات نفوس المحافظة وعددهم ٧٣٥٨١٨ ساكناً يمثلون ٢٣،٦% من مجموع المقيمين، تليها محافظة الشمال (٢٢،٨%)، ثم البقاع (١٧،٦%) والنبطية (١٠،٧%) والجنوب (١٠،٨%) وأخيراً محافظة بيروت التي تضم (١٠%) فقط من مجمل المقيمين موزعين حسب سجلات النفوس، بينما هي تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للمقيمين حالياً (١٣%) وذلك بعد محافظة جبل لبنان.

أما توزيع المسجلين في المحافظات حسب أماكن إقامتهم الحالية، فنجد أن ٦٦% من مجمل المسجلين في سجلات قيد محافظة بيروت يقيمون فيها حالياً، وذلك مقابل ٨٩،٥% بالنسبة لمحافظة جبل لبنان، و٨٩،٦% لمحافظة الشمال، ثم ٦٩،٨% في محافظة الجنوب، وذلك مقابل ٥٢،٧% لمحافظة النبطية، و٧٣،٥% لمحافظة البقاع.

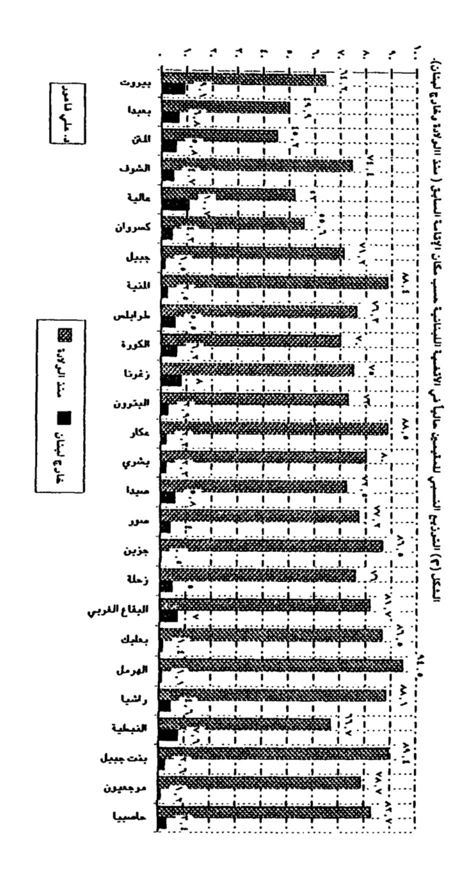
كذلك نجد أن حوالي نصف المسجلين في محافظة النبطية يقيمون خارجها ويتوزعون على محافظة جبل لبنان (٣٠%) ومحافظة بيروت (١٢%) والباقي على محافظتي الجنوب (٣،٣%) والبقاع (١،١%)، أما محافظة البقاع والتي يقيم فيها حوالي ثلاثة أرباع المسجلين، فنجد أن الباقي منهم يقيمون في محافظة جبل لبنان (٢١،٦%)، ثم محافظة بيروت (٣،٨%)، والجنوب (٢%) والنبطية (٢%). هذا التوزيع يبرز كثافة النزوح من محافظتي النبطية والبقاع نحو أقضية جبل لبنان، خصوصاً ضواحي بيروت التي باتت تمثل مركز استقطاب الوافدين من الأرياف والمدن على السواء.

ولو أجرينا مقارنة بين أعداد المقيمين حالياً والمسجلين في وثائق النفوس، لتبين لنا وجود تفاوت، بحيث تبدو النتيجة إيجابية في محافظتي جبل لبنان وبيروت وسلبية في بقية المحافظات التي يهاجر سكانها للعمل في الداخل والخارج.

ويلاحظ ارتفاع الفارق في محافظة جبل لبنان التي تضم حوالي ٢٣،٦% بحسب توزيعات المسجلين، بينما هي تضم ٣٦،٨% من مجمل سكان المقيمين في لبنان.

أما الفارق بالنسبة في محافظة بيروت فهو يتراوح بين ١٠% من السكان المسجلين، و١٣% من مجمل المقيمين حالياً.

بينما تختلف المعادلة في محافظة النبطية التي يسكنها ٧،٦% من مجمل المقيمين في لبنان، وذلك في مقابل حول ١٢% من مجمل السكان المسجلين. ويبرز الاختلاف أيضاً في البقاع التي تضم ١٢،٩% من المقيمين و١٦،٤% من المسجلين، وكذلك في الجنوب والشمال.



الشكل (٣) التوزيع النسبي للمقيمين حالياً في الأقضية اللبنانية حسب مكان الإقامة السابق (منذ الولادة وخارج لبنان).

أما بالنسبة إلى الأقضية: فقد بلغ عدد النازحين حسب تغيير مكان سجل النفوس ٩٣١٩٨٣ ساكناً، وهم مجمل الذين يقيمون خارج مكان قيد نفوسهم، ويمثل هذا العدد حوالي ثلث المقيمين في لبنان وهو يزيد على عدد النازحين بحسب تغيير مكان الميلاد (٧٢٢٤٧٣ نازحاً)، أو النازحين بحسب تغيير مكان السكن السابق (٥٣٣٦٩٢ نازحاً).

لكن البارز في هذه التوزيعات هو وجود تفاوت شاسع في حجم النزوح بين الأقضية، وفق مؤشر قيد النفوس بحيث تبلغ نسبة المسجلين في قيد نفوس محافظة بيروت حوالي ٥١% من مجمل المقيمين (البالغ عددهم ٤٠٧٤٠٢ ساكناً)، وفي حين تنخفض النسبة ذاتها إلى٢٤% في قضاء بعبدا و٣٦% في قضاء المتن، و٥٦% في قضاءي عاليه وكسروان، ترتفع إلى ٢٥ % في أقضية عكار وبعلبك وبشري و٩٢% في الهرمل و٩٣% في البقاع الغربي و٩٤% في مرجعيون، و٩٧% في أقضية جزين وحاصبيا وراشيا وبنت جبيل.

ويستدل من هذا التوزيع أن غالبية ساكني الأقضية الموزعين في الأطراف والداخل هم من السكان المسجلين فيها، بينما تنخفض النسبة ذاتها في أقضية جبل لبنان القريبة من بيروت، مثل بعبدا والمتن وعاليه والتي تمثل أماكن استقبال النازحين.

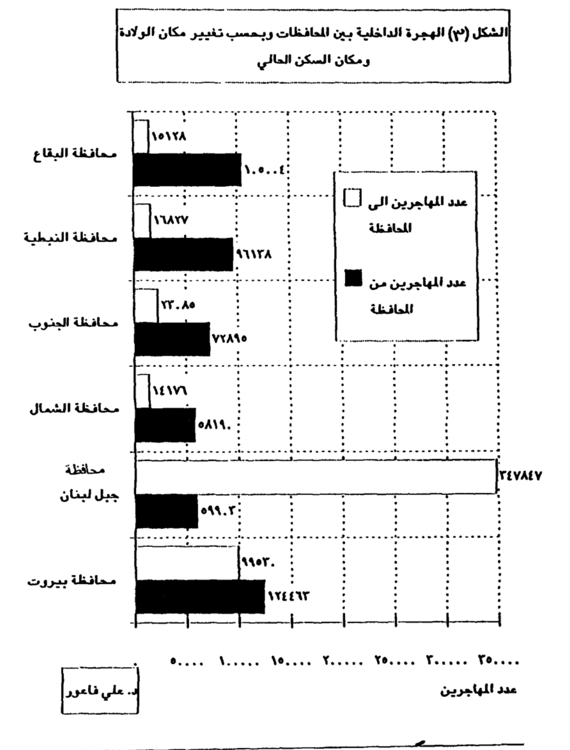
ب - توزيع المقيمين بحسب مكان الميلاد:

يعتبر مكان الميلاد من المؤشرات الهامة لقياس الحركات السكانية في الداخل، خصوصاً، بين الريف والمدن الصغيرة، والمدن الكبيرة.

ويستنتج من البيانات الإحصائية وجود اختلافات واسعة بين مكان الميلاد ومكان الإقامة الحالية للسكان، حيث تبين التوزيعات السكانية أن حوالي ٥،٣% من المقيمين قد ولدوا خارج لبنان (وعددهم ١٦٤٩٥٦ نسمة)، أما أهم المتغيرات فهي الآتية:

بالنسبة للمحافظات: لو اعتمدنا مؤشر مكان الميلاد في توزيعات السكان المقيمين في لبنان لتبين لنا أن محافظة جبل لبنان تأتي في المقدمة حيث تبلغ نسبة المولودين فيها ٢٥،٣% من مجمل السكان المقيمين، تليها محافظة الشمال (٢٢،١%) ثم محافظة البقاع (١٥%) ومحافظة بيروت (١٢،٦%) ثم الجنوب (١٠،٣%) والنبطية (٩،٣%).

ومن مقارنة بين المقيمين في أماكن ولادتهم ومجموع المقيمين حالياً في كل محافظة، نجد أن حركة انتقال السكان تتم باتجاه محافظتي جبل لبنان وبيروت، وذلك كما يلي:



الشكل (٣) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبحسب تغيير مكان الولادة ومكان السكن الحالي

الجدول ١ : توزيع السكان المقيمين بحسب المحافظات ونسبة المولودين إلى مجموع المقيمين في كل محافظة

المحافظة	مجموع السكان المقيمين حالياً	المقيمون في أماكن ولادتهم	نسبة المولودين%
بيروت	٤٠٧٤٠٢	٢٦٨٩١٩	٦٦
جبل لبنان	١١٤٥٤٥٩	٧٢٧٦٣٨	٦٣،٥
الشمال	٦٧٠٦٠٩	٦٣٠٥٩٩	٩٤
الجنوب	٢٨٣٠٥٦	٢٤٦٨٤٣	٨٧،٢
البقاع	٣٩٩٨٨٩	٣٧٠٧٥٢	٩٢،٧
النبطية	٢٠٥٤١٠	١٨٤٥٣٠	٨٩،٨

والبارز في هذه التوزيعات أن ٣٦،٥% من المقيمين في محافظة جبل لبنان هم من غير المولودين فيها، بينما تصل النسبة ذاتها إلى ٣٤% في بيروت (حيث ترتفع نسبة المولودين خارج لبنان إلى ٩/٥% من مجمل المقيمين)، ثم ١٣% في الجنوب، و١٠% في النبطية، و٧% في البقاع، ثم ٦% في محافظة الشمال.

ويلاحظ في محافظة جبل لبنان أن غير المولودين فيها، هم في معظمهم من الوافدين من محافظتي الجنوب والنبطية (١٠،٣%) ثم بيروت (٩%) والبقاع (٦،٩%) ومن خارج لبنان (٦%).

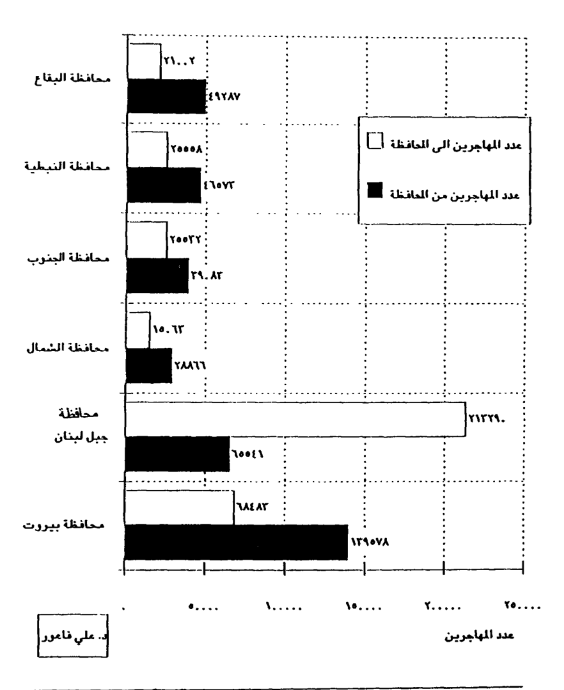
وفي المقابل يلاحظ وجود حركة انتقال للمولودين في محافظة جبل لبنان إلى بيروت (١٠% من المقيمين فيها) كما يتم تبادل سكاني بين محافظات الجنوب والنبطية والبقاع.

أما المولودون في محافظة بيروت والمقيمون خارجها فقد انتقلوا إلى الضواحي الممتدة في أقضية جبل لبنان (٢٦% من مجمل المولودين في بيروت) والجنوب والنبطية (٣،٥%)، ومحافظة الشمال (١،١%) البقاع (٠،٧%) ويعتبر هذا الانتقال بمثابة حركة نزوح مضاد من محافظة بيروت باتجاه الضواحي في جبل لبنان، ثم المدن المتوسطة في بقية المحافظات وكذلك باتجاه الأرياف.

وقد أسهمت الأحداث اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) وما رافقها من موجات تهجير إلى حدوث عملية انتقال واسعة للسكان من العاصمة بيروت وضواحيها إلى الأرياف والمدن في البقاع والشمال والجنوب.

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للتحركات السكانية على مستوى الأقضية - حيث يمكن تحديد أماكن النزوح وأماكن الاستقبال (راجع الجدول المرفق).

الشكل (٤) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبحسب تغيير مكان السكن الحالي والسابق



توزيع المقيمين بحسب مكان الإقامة السابق:

يمثل مكان السكن السابق بالمقارنة مع مكان الإقامة الحالي المؤشر الرئيسي في قياس معدلات الهجرة الداخلية بين المناطق وبين المدن والأرياف. ويتبين من نتائج مسح المعطيات الإحصائية، وبنتيجة مقارنة بين مكان السكن السابق ومكان الإقامة الحالي، أن عدد النازحين في الداخل بين المحافظات قد بلغ ٣٦٨٩٢٨ ساكناً، ويرتفع هذا العدد لو أخذنا بالاعتبار التحركات السكانية على مستوى الأقضية بحيث يبلغ العدد ٥٣٣٦٩٩ ساكناً غيروا مساكنهم قبل ١٩٩٠/٧/١.

والبارز على مستوى المحافظات أن نسبة المقيمين سابقاً في بيروت تمثل ٧٤% من مجمل الساكنين حالياً، بينما تبلغ هذه النسبة ٧٥% في محافظة جبل لبنان، ثم ٩٤% في محافظة الشمال، و٨٦% في محافظة الجنوب، ثم ٨٣% في محافظة النبطية و٩١% في محافظة البقاع، بحيث ترتفع نسبة الذين غيروا سكنهم وانتقلوا إلى بيروت وجبل لبنان، بينما تبدو النسبة منخفضة بالنسبة للعائدين إلى محافظتي الشمال (٦%) والبقاع (٩%) ثم الجنوب (١٤%) والنبطية (١٧%)، وهي نسبة تبين أنه بالإمكان تشجيع هجرة العودة إلى المناطق في الجنوب والبقاع والشمال وذلك في حال اعتماد خطة تنمية شاملة وتطوير وسائل النقل السريعة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

هذه التوزيعات تبين أن تيارات الهجرة الداخلية تتجه نحو بيروت وجبل لبنان، بل إن محافظة جبل لبنان قد استقبلت وحدها حوالي ٢١٣٢٩٠ ساكناً يمثلون ٥٨% من مجموع المهاجرين بين المحافظات، وذلك مقابل ١٥٠٦٣ ساكناً انتقلوا إلى الشمال و٢٥٥٣٢ إلى الجنوب، و٢٥٥٥٨ إلى النبطية و٢١٠٠٢ إلى البقاع.

أما حركة النزوح من بيروت فقد شملت ١٣٩٥٧٨ ساكناً، انتقل حوالي ٧٥% منهم إلى الضواحي الممتدة في أقضية جبل لبنان والباقي إلى محافظتي الجنوب والنبطية (٢٠%) ثم الشمال والبقاع.

ويمثل النازحون من بيروت إلى خارجها حوالي ٣٨% من مجمل حركة الهجرة بين المحافظات، وذلك مقابل ١٨% لمحافظة جبل لبنان و١٣% للنبطية و١٣% للبقاع و٨% للشمال و١٠% للجنوب.

ولو احتسبنا معدل صافي الهجرة بالنسبة لكل محافظة (وبحسب تغيير مكان السكن فقط) لوجدنا أن محافظة جبل لبنان تربح حوالي ١٥٠ ألف ساكن جديد، هم حصيلة الفارق بين حركتي الاستقبال والمغادرة، بينما تخسر جميع المحافظات وبأحجام متفاوتة، إذ تخسر بيروت حوالي ٧١٠٩٥ ساكناً، تليها البقاع ٢٨٢٨٥ ساكناً، ثم النبطية ٢١٠١٥، ثم الشمال والجنوب.

٢ ـ تيارات الهجرة الداخلية بين الأقضية:

تشكل الهجرة الداخلية أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التوزيعات السكانية، وهي تتصل اتصالاً وثيقاً بالتنمية وترتبط بأحوال المعيشة السائدة، بل إن خريطة التوزع الجغرافي للسكان قد تأثرت بشكل بارز باختلاف تيارات النزوح والهجرة الداخلية التي أدت إلى اكتظاظ سكني حاد في بيروت وضواحيها، بالإضافة إلى نشوء تجمعات عمرانية واسعة ناجمة عن توسع المدن الكبرى في الساحل مثل طرابلس في الشمال، وصيدا وصور في الجنوب، بحيث أن نسبة المقيمين في المنطقة الساحلية الواقعة دون ارتفاع ٢٠٠ متراً، تبلغ حوالي ٦٠% من مجمل سكان لبنان، بينما ينتشر الباقي بين الهضاب والسهول والمنطقة الجبلية المتوسطة الارتفاع.

ويستدل من التوزيعات السكانية وبحسب تغيير مكان الإقامة السابق أن مدينة بيروت الكبرى تضم حوالي ٣٦% من مجمل المقيمين في لبنان، كما أن أقضية محافظة جبل لبنان وهي الأولى من حيث عدد النازحين إليها، قد استقبلت مجتمعة ٣٢٣٢١٣ ساكناً جديداً يمثلون أكثر من ٧٠% من حركة الهجرة الداخلية بين الأقضية.

ويتبين من قراءة خريطة الهجرة الداخلية وجود تفاوت واسع بين مناطق الاستقبال ومناطق النزوح، سواء من حيث كافة التحركات أو اتجاهات النازحين.

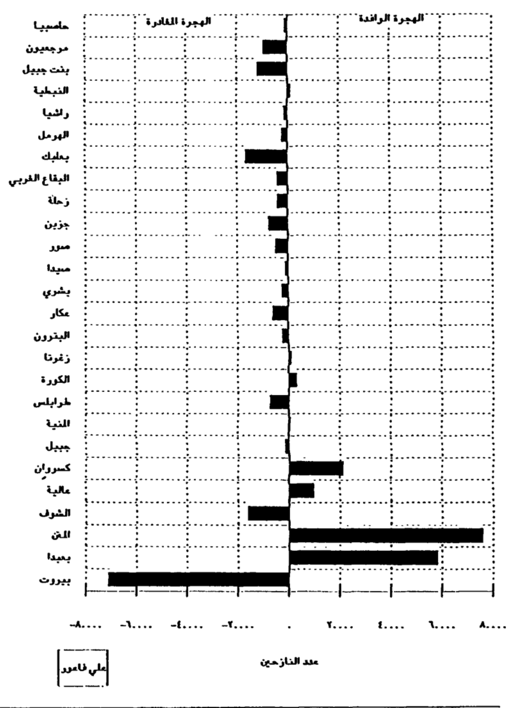
كما يزداد الاختلاف وفق المؤشرات المعتمدة كأساس لتحديد أماكن الانتقال سواء بالنسبة لتغيير المسكن أو مكان الولادة أو مكان سجل النفوس، وذلك كما يأتي:

حركة الهجرة الداخلية	نزوح بين المحافظات		نزوح بين الأقضية	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
خارج مكان الإقامة (السكن السابق)	٣٦٨٩٢٨	١٢	٥٣٣٦٩٨	١٧
خارج مكان الولادة	٥١٦٥٩٣	١٧	٧٢٢٤٧٠	٢٣
خارج مكان سجل النفوس	٦٧٠٧٠٦	٢٢	٩٣١٩٨٩	٣٠

هكذا يبرز التفاوت بالنسبة لكثافة تيارات الهجرة الداخلية التي تتزايد وفق حركة الانتقال بين الأقضية وهذه الحركة الظاهرة تبدو مرتبطة بأحوال المعيشة السائدة بين المناطق، وهي لا تعبر عن حجم حركة النزوح الداخلي المتزايدة بين القرى والمدن داخل القضاء الواحد والتي لا تتضمنها الأرقام الواردة أعلاه، بحيث أنها لا تعطي صورة واضحة عن الأعداد الحقيقية للنازحين بين القرى والمدن.

لكن خطوط الهجرة تبدو واضحة المسالك من حيث الاتجاهات الرئيسية لتيارات النزوح التي تتجه نحو المدن الكبرى خصوصا في محافظتي جبل لبنان وبيروت، وذلك مع متغيرات بارزة حسب مكان السكن السابق أو مكان الولادة أو مكان سجل النفوس.

الشكل(٥) الهجرة الصافية بين الأقضية بحسب تغيير مكان السكن السابق.



١- بحسب مكان الإقامة السابق:

هنالك ثمانية أقضية تزداد نسبة المهاجرين للإقامة فيها بالمقارنة مع نسبة المغادرين، ويبرز في المقدمة قضاء المتن حيث ترتفع فيه معدل الهجرة الصافية بحيث تبلغ نسبة الوافدين إليه ٧٤ % مقابل ٢٦ % للمغادرين، وغالبية الوافدين هم من المسيحيين الذين تهجروا من قرى الجبل في قضاءي الشوف وعاليه، يليه وفق حجم الهجرة الصافية قضاء كسروان حيث تصل نسبة الوافدين إليه إلى ٧١ % مقابل ٢٩ % للمغادرين إلى أقضية أخرى، ثم قضاء بعبدا (نسبة الوافدين ٦٨ %) وعاليه (٦٠ %) وزغرتا (٥٥ %) والمنية (٥٣ %) والنبطية (٥٢ %) بينما تتعادل تقريباً حركة الوافدين (٤٩ %) مع المغادرين في قضاء صيدا، وذلك نتيجة تهجّر بعض القرى في شرقي صيدا والتي غادرها سكانها إلى المتن وكسروان. وفي مقابل تزايد عدد الوافدين إلى الأقضية المذكورة أعلاه، ترتفع حركة النزوح من جزين وبنت جبيل ومرجعيون والبقاع الغربي وهي أقضية تقع في معظمها تحت الاحتلال الإسرائيلي، تضاف إليها أقضية أخرى واقعة في مناطق بعيدة مثل الهرمل وبعلبك.

النزوح إلى بيروت وجبل لبنان:

يستدل من اتجاه تيارات الهجرة الداخلية وجود اختلافات بارزة بين النازحين سواء بالنسبة لمراكز الاستقبال أو المغادرة أو حتى بالنسبة لأعداد النازحين وخصائصهم العمرية والاجتماعية والاقتصادية.

١ - النزوح بحسب تغيير مكان السكن السابق:

بلغ عدد النازحين من بيروت ١٣٩٥٧٥ ساكناً وذلك بحسب تغيير مكان السكن السابق (قبل ١/٧/١٩٩٠) وقد اتجه حوالي ٧٥ % منهم (١٠٤٠٦٧ ساكناً) للإقامة في ضواحي بيروت المتداخلة في أقضية جبل لبنان، وقد توزع هؤلاء بين بلدات بعبدا التي استقبلت ٨٣ % منهم، ثم المتن ٢٧ %، عاليه ١٥ %، كسروان ٨ % والشوف ٩ %.

بينما بالمقابل فإن حركة الهجرة الوافدة إلى بيروت قـد شـملت ٦٨٤٨٣ سـاكناً، جاءوا بنسبة:

٥٦ % من أقضية جبل لبنان (بعبدا ٢٠ %ن المتن ١٢%، الشوف ١٠ %، عاليـه ٩%، كسروان ٣ %).

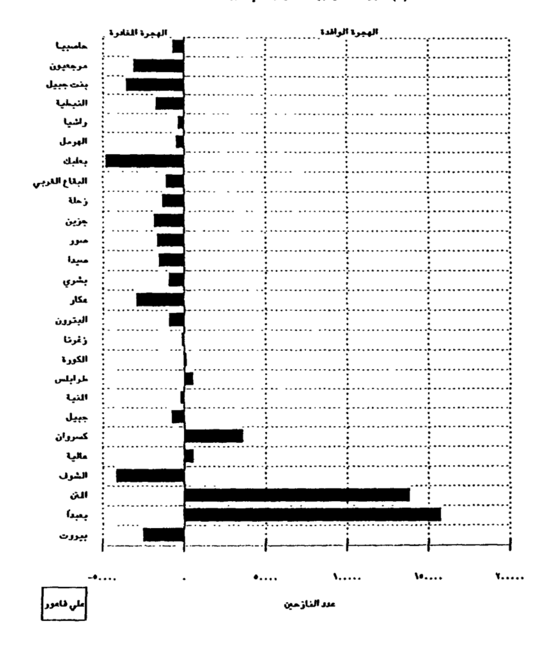
ثم ١٦ % من محافظة النبطية (مرجعيون٥ %،النبطية ٥ % وبنت جبيل ٤ %).

و١٢ % من محافظة الجنوب (صيـدا ٦ % صـور ٣ % وجزيـن ٣ %) أمـا الوافدون من البقاع فقد بلغت نسبتهم ٩ %.

(بعلبك ٣ % ، زحلة ٣ %).

ثم ٧ % من محافظة الشمال (طرابلس ٣ %).

الشكل (٦) الهجرة الصافية بين الأقضية بحسب تغيير مكان الميلاد



نستنتج أن أقضية جبل لبنان (بعبدا، المتن ، الشوف، عاليـه ...) هـي المصـدر الرئيسي لحركة النزوح إلى بيروت تليها أقضية الجنوب والنبطية وتسهم مجتمعة بـ ٢٨% من النازحين إلى محافظة بيروت.

بلغ عدد النازحين إلى أقضية جبل لبنان ٣٢٣٢١٣ نازحـاً، أقـام معظمـهم فـي ضواحي بيروت الكبرى، مما يجعل من الصعب فصل بـيروت كمحافظـة إداريـة عـن محيطها وضواحيها التي أصبحت متداخلة معها خصوصاً في أقضية بعبدا والمتن وعاليـه، وهكذا فقد استقبلت بيروت وجبل لبنان مجتمعتين حوالي ثلاثة أرباع حركة النازحين بيـن الأقضية (٣٩١٦٩٦ نازحاً) ففي حين استقبلت بيروت ١٧ % منهم، بلغت النسبة ٣٠% في المتن (١١٦٨٤١ نازحاً) و٢٩ % في بعبدا (١١٢٠٣١ نازحاً) و ٩ % في كسـروان و٨% في عاليه

٢ ـ النزوح بحسب مكان الولادة:

يتبين من التوزيعات أن ستة أقضية فقط هي المستفيدة من حركة الانتقال، ويـأتي قضاء المتن في المقدمة حيث تبلغ نسبة الوافدين إليه ٨٦ % من مجمل الحركـة السـكانية (في الدخول والخروج) (بينما تمثل الهجرة المغادرة إلى خارج مكان الولادة ١٤ % فقط) ، يليه قضـاء بعبدا (٨٢ %) ثم قضاء كسروان (٧٨ %) وعاليه وطرابلـس (٥٥ % لكـل منها) ثم الكورة (٥٣ %) بينما تنخفض النسبة ذاتها إلى ٤٤ % في بـيروت و ٧ % فـي جزين، وتصل حتى ٥ % في بنت جبيل، و٩ % في مرجعيون، تليـها أقضيـة حاصبيـا والبقاع الغربي وعكار، وهي الأقضية التي تتعرض لخسارة سكانها ومواردهـا البشـرية النازحة إلى ضواحي بيروت والأقضية في محافظة جبل لبنان.

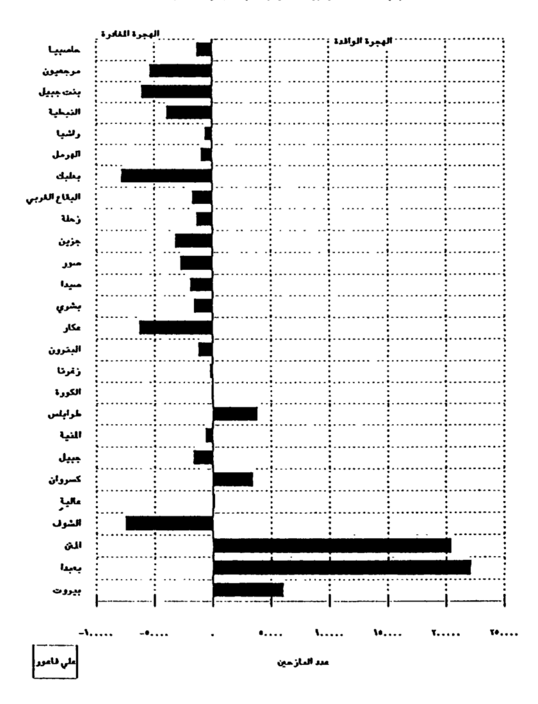
٣ – النزوح بحسب مكان سجل النفوس:

يتبين من التوزيعات المتعلقة بوثائق قيد النفوس ومن خلال مقارنة بيـن حركتـي الاستقبال والمغادرة، أن محافظة بيروت تربح بنسبة ٦١ % (مقابل ٣٩ % للمغادرين مـن بيروت)، أما على صعيد الأقضية فالبارز أن قضاء المتن يأتي في المقدمة حيث تمثل نسـبة المهاجرين إليه ٩٢ % من مجمل حركة الهجرة القادمة والمغـادرة، يليـه قضـاء بعبـدا (٨٥%) ثم طرابلس (٧٦ %) وكسروان (٧٤ %) وعاليه (٥١ %) أي أن خمسة أقضيـة

فقط (بالإضافة إلى محافظة بيروت) تمثل مكان استقبال النازحين الذين غيروا مكان إقامتهم وفق سجلات قيد النفوس.

هذا بينما تبدو الصورة مختلفة في بقية الأقضية حيث يبرز الاستنزاف في أقضية بنت جبيل وجزين وراشيا نتيجة ارتفاع نسبة النازحين إلى حوالي ٩٩ % مقابل واحد بالماية فقط للوافدين تليها أقضية حاصبيا (نسبة النازحين ٩٧ %) ومرجعيون وعكار وبشري (حيث تصل نسبة النازحين من كل منها إلى ٩٦ %) (مقابل ٤ % للوافدين إليها) ثم قضاء بعلبك (نسبة النازحين (٩٥ %) ثم البقاع (٩٠ %) والشوف (٨٩ %) والنبطية (٨٣ %) والهرمل وصور (٨١ %) لكل منهما.

الشكل (٧) الهجرة الصافية بين الأقضية بحسب مكان قيد النفوس.



النزوح بين المدن والريف :

تنحصر الحركة السكانية في ضواحي بيروت (في عملية الدخول والخروج)، مع بروز ظاهرة النزوح خارج العاصمة للإقامة في أماكن سكنية في الضواحي الجبلية، بينما أخذت العاصمة تتحول تدريجياً إلى أسواق وشوارع تجارية، تشتد فيها حركة الاكتظاظ والمرور خلال النهار.

أما توزيع النازحين من بيروت بين المدن والريف فيلاحظ أن القلة منهم (١٢١٠٨ ساكنين فقط) تتجه نحو المناطق الريفية في الشوف وصور والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل، بينما تتجه غالبيتهم نحو أقضية بعبدا والمتن وكسروان وعاليه...

أما بحسب توزيع السكان المقيمين، فيلاحظ أن حركة النزوح السكاني تنحصر بين المدن التي تضم حوالي ٨١% من مجمل السكان المقيمين في لبنان وذلك مقابل ١٩% للساكنين في الأرياف، ولو اعتمدنا مؤشر تغيير مكان المسكن لتحديد تيارات النزوح لتبين لنا أن حركة النزوح إلى المناطق الحضرية قد استقطبت حوالي ٩١%، وأن الريف قد استوعب ٩% فقط من هذه الحركة. هذا مع وجود اختلافات كبيرة بين الأقضية، ففي حين تتميز حركة النزوح إلى المناطق الحضرية بأنها تتم بين المدن، وأن معظم تيارات النزوح تتحرك في محيط بيروت الكبرى، نجد أن حوالي ربع النازحين إلى الأرياف كانوا في بيروت، كما أن ١٢% هم من طرابلس، و٩% من قضاء بعبدا، و٦% من زحلة...

تيارات النزوح بين الأقضية	عدد النازحين	النسبة %
النزوح إلى المناطق الحضرية	٤٨٤،١٥٠	٩١
النزوح إلى المناطق الريفية	٤٩،٥٤٩	٠٩
مجموع النازحين بين الأقضية	٥٣٣،٦٩٩	١٠٠

خلاصة:

نستنتج أن التوزيعات السكانية الحالية وبحسب الأقضية والمحافظات قد تأثرت بالتحركات السكانية الحاصلة بين أماكن النزوح وأماكن الاستقبال، وبرغم اختلاف كثافة موجات الهجرة بين المناطق. لكن الثابت أنها هجرة داخلية نحو المدن وبشكل خاص نحو العاصمة بيروت وضواحيها الممتدة في أقضية بعبدا والمتن وعاليه.

وبحسب تغيير مكان الإقامة السابق مثلاً، نجد أن ١٧% من السكان المقيمين حالياً قد غيروا بشكل دائم أماكن سكنهم بين الأقضية (وعددهم ٥٣٣٦٩٨ ساكناً) تضاف إليهم

نسبة كبيرة من الذين انتقلوا بين القرى والمدن في حركة تبادل داخل القضاء والذين لا تشملهم البيانات المذكورة، كما أن نسبة الهجرة الوافدة من الخارج قد تصل إلى حوالي ٥،٥% من المجموع (وعددهم ١٧٠١١٠ ساكناً).

أما نسبة المقيمين في أماكن سكنهم منذ الولادة فقد بلغت ٦٨%، من المجموع أي أن حوالي ثلث عدد السكان المقيمين حالياً يسكنون خارج مكان الولادة.

وتؤكد النتائج الإحصائية وجود اختلاف كبير في اتجاهات الهجرة الداخلية بين الأقضية والمحافظات، وذلك كما يأتي:

١ - اشتداد حركة النزوح السكان الداخلي (Centre exode) من بيروت المحافظة نحو الضواحي الممتدة في أقضية جبل لبنان، بحيث يتوزع النازحون بين بعبدا (٣٨%)، والمتن (٢٧%) ثم عاليه (١٥%) والشوف (٩%) وكسروان (٨%).

بل إن تيار الهجرة المعاكس من بيروت إلى المدن الأخرى والريف يمثل حركة عودة للمهجرين المقيمين في ضواحي العاصمة، والذين عادوا من الضاحيتين الجنوبية والشرقية، وكذلك بالنسبة لعودة المهجرين الدروز إلى عاليه والشوف، وقد تتابعت حركة العودة بشكل بارز بعد إخلاء المهجرين في بيروت الذين غادروا أحياء الحمرا ورأس بيروت ووادي أبو جميل والرملة البيضاء، وعادوا إلى مساكنهم السابقة سواء في الضواحي القريبة والبعيدة، أم في المناطق الأخرى.

٢ - تدل البيانات المتعلقة بالنازحين إلى جبل لبنان على وجود حركة هجرة ناشطة داخل أقضية جبل لبنان خصوصاً من قضاء بعبدا نحو المتن (١٧٣٩٢ ساكناً) وعاليه (٦١١١) وكسروان (٥٠٦١) وكذلك باتجاه محافظة بيروت (١٣٦٠٨) والتي عادت واستقبلت حوالي ٣٠% من النازحين عن قضاء بعبدا نحو بيروت وجبل لبنان، وذلك مقابل ٣٨% انتقلوا إلى قضاء المتن و١٣% إلى عاليه و١١% إلى كسروان.

كذلك تبرز حركة المغادرين من الشوف والذين توزعوا على أقضية المتن (١٣٥٨٦ ساكناً) وبعبدا (٤٩٠٨) وبيروت (٦٥٥١)، أي أن قضاء المتن قد استقبل وحده ٤٤% من النازحين من الشوف، وغالبيتهم من المسيحيين وذلك مقابل ١٦% اتجهوا إلى بعبدا و٢١% إلى محافظة بيروت.

والبارز أيضاً في توزيع النازحين إلى بيروت وأقضية جبل لبنان (وبحسب تغيير مكان السكن) هو كثافة الهجرة من قضاء بعلبك (٢٢٩٢٧ ساكناً) وصيدا (١٣٦٠٨) ومرجعيون (١٢٩٧٦) وزحلة (١٢٧٢٨) وبنت جبيل (١١٨٣٨) والنبطية (١٠٤٨١)، ثم صور وجزين والبقاع الغربي...

وهي تحركات تبدو مرتبطة بأوضاع المعيشة السائدة في مناطق الجنوب والبقاع الغربي التي تحتلها إسرائيل تليها أقضية البقاع (في زحلة وبعلبك) ثم الشمال (عكار وطرابلس والبترون).

وتمثل هذه الأقضية مناطق استنزاف بشري كونها تتعرض لخسارة مواردها البشرية، حيث يستمر تدهور الزراعة وتقل فرص العمل وينخفض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية...

إن تحسين مستوى المعيشة في الأرياف والمدن الصغيرة ثم توفير الخدمات والسلع الاجتماعية (التعليم والصحة..) يتطلّبان وضع خطة إنمائية شاملة متكاملة، بحيث يتم تحديد تيارات الهجرة الداخلية وتوجيه مسارها للحد من آثارها السلبية بالنسبة لإفراغ بعض المناطق من سكانها، بينما يزداد تدفق النازحين إلى ضواحي بيروت الكبرى والمنطقة الساحلية التي تحولت إلى مجمعة عمرانية واسعة، حيث تتصل المدن الكبرى ببعضها على امتداد الشاطئ.

٣ - خصائص الهجرة الداخلية:

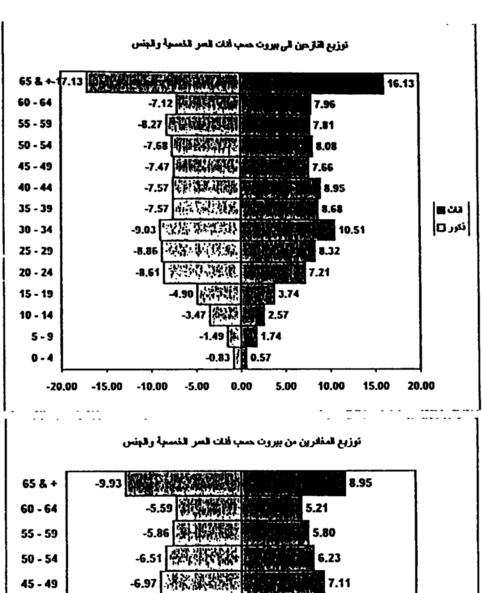
تتميز الهجرة الداخلية بين المناطق اللبنانية بعدة خصائص تختلف باختلاف المناطق الجغرافية واتجاهات النازحين، وكذلك بالنسبة للتوزيعات الإدارية بين المحافظات والأقضية، ويلاحظ في التنقلات الداخلية للسكان أن حركة النزوح مميزات تتنوع بحسب مؤشرات العمر والنوع وكذلك بالنسبة للحالة الزواجية للنازحين ثم المستوى التعليمي وأيضاً بحسب النشاط الاقتصادي وممارسة المهنة.

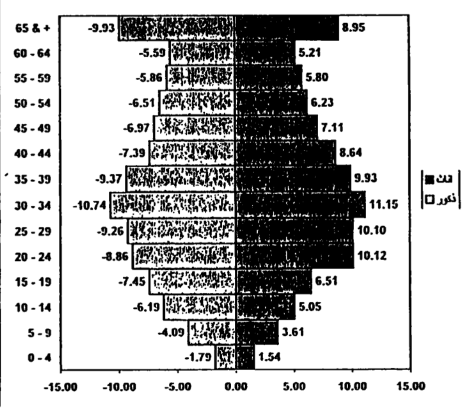
١ - الخصائص الديموغرافية: التركيب العمري

تختلف حركة الهجرة الداخلية بين المحافظات باختلاف التركيب العمري للنازحين وهي تتميز بعدة خصائص أبرزها ما يأتي:

- إن حوالي ثلث النازحين في حركة التنقلات السكانية بين المحافظات، هم من فئة الشباب والقوى العاملة بين عشرين وأربعين سنة.
- يلاحظ ارتفاع نسبة كبار السن (٦٥ سنة وأكثر) بين النازحين وتبلغ هذه النسبة بين النازحين إلى محافظة بيروت حوالي ١٧% من مجمل حركة الدخول.

- تبلغ نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) حوالي ١٠% فقط، كمعدل عـــام فـــي حركـــة النزوح، هذا مع وجود اختلافات بارزة بين المحافظات، بحيث تصل هذه النســـبة إلـــى ٥% بالنسبة للوافدين إلى محافظة بيروت بينما هي في حدود ١٠% في حركة الدخـــول إلى محافظات جبل لبنان والبقاع والجنوب.
- يغلب على حركة النزوح الداخلي بين المناطق الطابع الأسري، ذلك أن حركة الانتقـــال هذه تشمل الذكور والإناث على السواء، حيث يتم تغيير مكان السكن نتيجـــة عوامـــل داخلية اجتماعية واقتصادية متنوعة. ويلاحظ مثلاً أن حركة الـــنزوح نحـــو محافظـــة بيروت تشمل بغالبيتها الأسر التي تنتقل بكامل أفرادها مع ملاحظة ارتفاع نسبة الذكور بين النازحين (٤٠% للذكور و٣٥% للإناث) في الفئة العمرية بيـــن ٢٠ و٤٠ ســـنة، بينما تزداد نسبة الإناث بين العائدين إلى محافظات النبطيـــة (٤٨% للإنـــاث و٤٤% للذكور) والجنوب (٤٥% للإناث و٤٤% للذكور) والبقاع.
- تتميز الهجرة الداخلية بارتفاع نسبة القوى العاملة بين النازحين ممن تتراوح أعمـــارهم بين ١٥ -٦٤ سنة، بحيث تبلغ هذه النسبة بين الوافدين إلى محافظة جبل لبنان حوالـــي ٨٠%، بينما هي تتراوح بين ٧٥ و٨٥% في باقي المحافظات (٨١% فـــي محافظـــة النبطية و٧٥% في محافظة البقاع).
- ترتكز مختلف المؤشرات المتعلقة بالتحركات الداخلية للسكان إلى معيار تغيير المســـكن الرئيسي، هذا برغم وجود مؤشرات أخرى أبرزها مكان ولادة أفراد الأسرة ثم سجلات المقيمين ووثائق قيد النفوس، وهي بمجملها تعبّر بشكل أو بآخر عن حركـــة الـــهجرة الداخلية، لكن المؤشر الأساسي في ظاهرة الانتقال الداخلي يتمثل بتغيير مكان الإقامـــة والمسكن الرئيسي، مما يتناسب مع المعطيات الإحصائية، والتي لا زالت ســـائدة فـــي لبنان، حيث يبدو من الصعب التحكم بوثائق ولادة الأفـــراد بحســـب أمـــاكن الـــولادة الحقيقية، كما أنّ سجلات المقيمين لا زالت تعتمد مكان قيد نفـــوس ربّ الأســـرة، دون الأخذ بالمتغيرات الأخرى الناجمة عن إقامة الأفراد خارج أماكن سكنهم ولمدة طويلة.


توزيع النازحين الى بيروت حسب فئات العمر الخمسية والجنس
65 & +
-17.13
16.13
60 - 64
-7.12
7.96
55 - 59
-8.27
7.81
50 - 54
-7.68
8.08
45 - 49
-7.47
7.66
40 - 44
-7.57
8.95
35 - 39
-7.57
8.68
30 - 34
-9.03
10.51
25 - 29
-8.86
8.32
20 - 24
-8.61
7.21
15 - 19
-4.90
3.74
10 - 14
-3.47
2.57
5 - 9
-1.49
1.74
0 - 4
-0.83
0.57
-20.00
-15.00
-10.00
-5.00
0.00
5.00
10.00
15.00
20.00
اناث
ذكور


توزيع المغادرين من بيروت حسب فئات العمر الخمسية والجنس
65 & +
-9.93
8.95
60 - 64
-5.59
5.21
55 - 59
-5.86
5.80
50 - 54
-6.51
6.23
45 - 49
-6.97
7.11
40 - 44
-7.39
8.64
35 - 39
-9.37
9.93
30 - 34
-10.74
11.15
25 - 29
-9.26
10.10
20 - 24
-8.86
10.12
15 - 19
-7.45
6.51
10 - 14
-6.19
5.05
5 - 9
-4.09
3.61
0 - 4
-1.79
1.54
-15.00
-10.00
-5.00
0.00
5.00
10.00
15.00
اناث
ذكور

نستنتج من دراسة الخصائص العمرية للنازحين ما يلي:

- تبدو الحركة الداخلية بين المحافظات والأقضية متشابهة بشكل عام مع وجود اختلافات بين النازحين من حيث التركيب العمري حيث تبلغ نسبة القوى العاملة كما رأينا حوالي ٨٠%، وذلك مقابل ١٠% تقريباً لفئة صغار السن (دون ١٥ سنة)، ثم ١٠% لفئة كبار السن (٦٥ سنة وأكثر).

*** بالنسبة لصغار السن (دون ١٥ سنة):**

ترتفع نسبة السن بين النازحين إلى أقضية عاليه ١٨% وصور ١٧% ثم بنت جبيل والبقاع الغربي ١٤% ثم الهرمل ١٦% والمنية ١٦%.

بينما بالمقابل تنخفض النسبة ذاتها إلى ٤% بين النازحين إلى بيروت والمتن ومرجعيون وإلى ٦% في جبيل و٧% في راشيا و٨% في زحلة وحاصبيا.

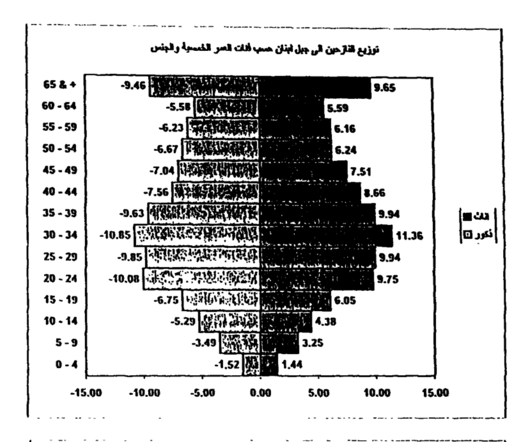
*** بالنسبة لكبار السن (٦٥ سنة وأكثر):**

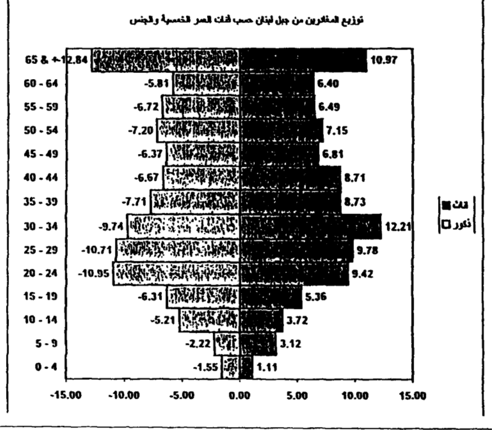
يلاحظ ارتفاع نسبة كبار السن بين النازحين إلى بيروت، فهي تبلغ حوالي ١٧% وذلك مقابل ١٦% بالنسبة لقضاء جزين ثم ١٢% في المتن و١٣% في بشري.

وفي المقابل يلاحظ أن النسب ذاتها تنخفض إلى ٣% بين النازحين إلى قضاء الهرمل، ثم إلى ٥% بين النازحين إلى أقضية المنية وصور وبعلبك وكذلك إلى ٦% بين النازحين إلى عاليه وراشيا والنبطية.

كما نجد بالنسبة للذكور أن نسبة كبار السن (٦٥ سنة و أكثر) ترتفع بين المغادرين خارج محافظة جبل لبنان لتبلغ ١٣% وذلك مقابل ١١% بالنسبة لمحافظتي الجنوب والشمال و١٠% في محافظة بيروت ثم ٨% في محافظة النبطية. كما ترتفع النسبة ذاتها بين الإناث إلى ١٢% للمغادرين خارج محافظة الشمال، ثم ١١% للمغادرين محافظتي النبطية وجبل لبنان و١٠% للبقاع بالنسبة للبقاع وبيروت.

والبارز في حركة التنقلات الداخلية وجود اختلافات بارزة في حركة الوافدين والمغادرين بين الأقضية، ففي حين ترتفع نسبة كبار السن بين المغادرين في قضاء راشيا لتبلغ حوالي ٢٢% كمتوسط عام (تصل إلى ٢٤% بين الذكور)، تبلغ نسبة الوافدين ٦% فقط، أي أن حركة النزوح من بعض الأقضية تتميز بارتفاع نسبة المسنين بين النازحين ويبرز هذا التفاوت في حركة كبار السن من خلال مقارنة التنقلات الداخلية بين الأقضية وذلك كما يأتي:


توزيع النازحين الى جبل لبنان حسب فئات العمر الخمسية والجنس
65 & +
60 - 64
55 - 59
50 - 54
45 - 49
40 - 44
35 - 39
30 - 34
25 - 29
20 - 24
15 - 19
10 - 14
5 - 9
0 - 4
-9.46
-5.58
-6.23
-6.67
-7.04
-7.56
-9.63
-10.85
-9.85
-10.08
-6.75
-5.29
-3.49
-1.52
9.65
5.59
6.16
6.24
7.51
8.66
9.94
11.36
9.94
9.75
6.05
4.38
3.25
1.44
-15.00
-10.00
-5.00
0.00
5.00
10.00
15.00
إناث
ذكور


توزيع المغادرين من جبل لبنان حسب فئات العمر الخمسية والجنس
65 & +
60 - 64
55 - 59
50 - 54
45 - 49
40 - 44
35 - 39
30 - 34
25 - 29
20 - 24
15 - 19
10 - 14
5 - 9
0 - 4
-12.84
-5.81
-6.72
-7.20
-6.37
-6.67
-7.71
-9.74
-10.71
-10.95
-6.31
-5.21
-2.22
-1.55
10.97
6.40
6.49
7.15
6.81
8.71
8.73
12.21
9.78
9.42
5.36
3.72
3.12
1.11
-15.00
-10.00
-5.00
0.00
5.00
10.00
15.00
إناث
ذكور

الجدول ٤ : التوزيع النسبي لكبار السن (٦٥ سنة و أكثر) في مجمل حركة الهجرة الداخلية بين الأقضية

القضاء	حركة المغادرين (%)	حركة الوافدين (%)
بيروت	٩	١٧
المتن	٩	١١
الشوف	١٣	٩
كسروان	١٢	١٠
جبيل	١٦	١٠
بشري	١٠	١٣
المنية	٩	٥
صيدا	١٠	٧
صور	٩	٥
جزين	١٤	١٦
بنت جبيل	١١	٧
حاصبيا	١٥	١١
بعلبك	٨	٥
الهرمل	٧	٣
راشيا	٢٢	٦

هكذا نستنتج من مختلف التوزيعات العمرية أن حركة الهجرة الداخلية أو الخارجة بين الأقضية تظهر بشكل عام على مستوى التركيب العمري للنازحين وكذلك على مستوى التركيب النوعي حيث تبدو الأرقام متقاربة بين الذكور والإناث، مما يبين أن تغيير مكان السكن وحركة الانتقال يتمّان في إطار الأسرة، وهي الظاهرة السائدة في التنقلات الداخلية للسكان في لبنان.

ثانياً – الحالة الزواجية:

تتميز حركة التنقلات الداخلية بين الأقضية من حيث الوضع العائلي بعدة خصائص أهمها ما يلي:

ارتفاع نسبة المتزوجين (أكثر من ٦٠%) في حركة الهجرة الوافدة إلى بعض الأقضية، وهي تبلغ حوالي ٦٥% في أقضية الشمال (بشري وجبيل وعكار)، بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٣٥% في أقضية صيدا وصور وعاليه، ثم ٤٨% في بنت جبيل، بينما يلاحظ بالمقابل أن نسبة العازبين تبلغ ٢٧% في حركة الدخول إلى عكار والمنية

وبيروت ثم ٢٦% في أقضية طرابلس وجزين وزحلة وزغرتا والبترون و٢٩% في قضاء جبيل... وترتفع النسبة ذاتها (نسبة العازبين) إلى ٤٣% في مرجعيون و ٤٠% في بنت جبيل و٣٤% في النبطية وصور وصيدا والهرمل، و٣٢% في أقضية بعلبك وراشيا والبقاع الغربي.

أما حركة الترمّل فهي ذات طابع أنثوي غالب، ففي حين تبلغ نسبة الترمل في حركة الدخول إلى بيروت حوالي ٩% مقابل ٦% في حركة الخروج، نجد أن الطابع الغالب في هذه الظاهرة هو بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الترمل، أنها منتشرة بين الإناث حيث ترتفع نسبة الأرامل بين النازحين وذلك كما يتبين من الجدول الآتي:

الجدول ٥ : التوزيع النسبي للترمّل بين السكان في حركة الهجرة الداخلية

القضاء		حركة المغادرين (%)	حركة الوافدين (%)
بيروت	ذكور	١	٢
	إناث	١٠	١٦
جزين	ذكور	٢	–
	إناث	١٢	١٨
بعبدا	ذكور	٢	١
	إناث	٩	١١
النبطية	ذكور	٢	١
	إناث	٩	٦
عكار	ذكور	٢	١
	إناث	١٣	٩

ثالثاً – المستوى التعليمي:

ترتبط التحركات السكانية بالمستوى التعليمي للسكان المقيمين في المحافظة أو القضاء، إذ بينما يلاحظ ارتفاع نسبة الجامعيين وطلاب الدراسات العليا، قياساً على حركتيْ الاستقبال والمغادرة في بيروت وجبل لبنان إلى ١٧% بين النازحين الذكور في حركة الخروج، تصل النسبة ذاتها إلى ٢١% في حركة الدخول إلى بيروت، و١٦% إلى جبل

لبنان، وأما في ما يخصّ الإناث فالنسبة ذاتها تصل إلـــى ١١% فـــي حركتـــيْ الدخـــول والخروج إلى محافظتي بيروت وجبل لبنان، كما ترتفع نسبة من هم فـــي مرحلـــة التعليـــم الثانوي إلى ١٩% بالنسبة للمغادرين من الذكور والإناث في محافظة الشـــمال، ونجـــد أن النسبة ذاتها تبلغ حوالي ١٧% بالنسبة لحركة الدخول إلى محافظة بيروت.

ونشير هنا إلى استخراج المعدلات المتعلقة بالمستوى التعليمـــي قـــد تـــم بالنســـبة لمجموع السكان في حركة الهجرة، حيث تبلغ نسبة الفئة العمرية دون ٦ ســـنوات حوالـــى ٢% في حركتيْ الدخول والخروج، أما نسبة الأمية في بيروت فـــهي تبلـــغ حوالـــى ٧% للذكور و١٥% للإناث في حركة الخروج، وذلك مقابل ٨% للذكور و٢٠% للإنـــاث فـــي حركة الدخول.

ويمكن مقارنة معدلات الأمية بين المحافظات من خلال الجدول الآتي:

الجدول ٦ : اختلاف معدلات الأمية في حركة الانتقال بين المحافظات بحسب الجنس

المحافظة		حركة الخروج %	حركة الدخول %
بيروت	ذكور	٧	٨
	إناث	١٥	٢٠
جبل لبنان	ذكور	٨	٨
	إناث	١٧	١٨
الشمال	ذكور	٧	١٤
	إناث	١٥	٢٠
الجنوب	ذكور	٨	٩
	إناث	٢١	١٩
النبطية	ذكور	١١	٨
	إناث	٢٨	٢٢
البقاع	ذكور	٩	٧
	إناث	٢٤	١٨

وإن ما يهمنا في حركة الهجرة هو ما يتعلق بانتقال المتعلميـــن ممـــن هـــم فـــي المستوى الجامعي أو في مستوى الدراسات العليا، ويتبين من متابعة حركة هذه الفئـــة مـــن المتعلمين هو وجود تفاوت واسع بين الأقضية، ففي قضاء كسروان مثلاً تبلغ نســـبة هـــذه الفئة ١٦% في حركة الدخول بين الذكور مقابل ١٢% بين الإناث، أما في حركة الخـــروج فالنسبة تتراوح بين ١٣% للذكور و٩% للإناث، ويمكن مقارنـــة هـــذه التوزيعـــات بيـــن الأقضية حسب الجدول الآتي:

الجدول ٧ : نسبة المتعلمين ممن هم في المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا في عملية الانتقال بين الأقضية وبحسب الجنس

المحافظة		حركة الخروج %	حركة الدخول %
بيروت	ذكور	١٧	٢١
	إناث	١٢	١٣
عاليه	ذكور	١٥	١٩
	إناث	٩	١٢
المتن	ذكور	١٣	١٦
	إناث	٩	١٢
كسروان	ذكور	١٩	٢٦
	إناث	١٣	١٨
جبيل	ذكور	٨	١٩
	إناث	٨	١٢
راشيا	ذكور	٨	١٢ (منهم ٥% دراسات عليا)
	إناث	٣	٦ (مستوى جامعي فقط)
صيدا	ذكور	١٨	١٤
	إناث	٨	١٣
حاصبيا	ذكور	١٤	١٨
	إناث	٣	٨
الكورة	ذكور	٢٣	١٨
	إناث	١٥	١١

معدلات الأمية بين النازحين:

تختلف معدلات الأمية بين السكان النازحين، ففي حين ترتفع نسبة الأمية بين الإناث إلى ٣٧% في حركة الهجرة المغادرة في قضاء الهرمل، تبلغ هذه النسبة ٣٥% في قضاء المنية ثم ٣١% في بنت جبيل و٣٠% في مرجعيون، بينما تنخفض النسبة ذاتها إلى ١٥% في بيروت و١٠% في بعبدا ثم ١٣% في كسروان، أما النسبة بين الذكور النازحين فتصل إلى ٧% بين المغادرين في بيروت و٦% في بعبدا و٥% في كسروان، لكنها تبلغ ١٩% بين المغادرين في الهرمل و٢١% في المنية.

أما في حركة النزوح فيلاحظ أن الهجرة الوافدة إلى بيروت تتميز بارتفاع الأمية بين الإناث (٢٠% مقابل ٩% للذكور) أما في قضاء كسروان فالنسبة ذاتها تبلغ ٩% للإناث و٤% للذكور، وترتفع النسبة في قضاء المنية إلى ٢٧% للإناث و٢٠% للذكور، وكذلك في مرجعيون (٣٠% للإناث و١٣% للذكور).

<u>الجدول ٨</u> : اختلاف نسبة الأمية بين النازحين في حركة الانتقال بين الأقضية وبحسب الجنس

المحافظة		حركة الخروج %	حركة الدخول %
بيروت	ذكور	٧	٩
	إناث	١٥	٢٠
بعبدا	ذكور	٦	٩
	إناث	١٠	٢٢
المتن	ذكور	٨	٨
	إناث	١٨	١٧
كسروان	ذكور	٥	٤
	إناث	١٣	٩
طرابلس	ذكور	٩	١٢
	إناث	١٧	٢٧
المنية	ذكور	٢١	٢٠
	إناث	٣٥	٢٧
بنت جبيل	ذكور	١٢	٧
	إناث	٣٠	٢٦
مرجعيون	ذكور	١١	١٣
	إناث	٣٠	٣٠
راشيا	ذكور	١٢	٧
	إناث	٢٩	٢٨
الهرمل	ذكور	١٩	٦
	إناث	٣٧	١٤

رابعاً – ممارسة المهنة:

تختلف خصائص المهاجرين في الداخل بحسب المهنة الرئيسية وبالنسبة لحركة الانتقال بين المحافظات والأقضية، ففي حين تتميز حركة الهجرة الداخلية (مثلاً إلى بيروت) بأنها تضم الباعة ومساعدي البيع ثم أصحاب المهن الوسطى في المجالات التقنية والصحية والمستخدمين الإداريين في المجالات المالية والمكتبية ثم الأساتذة والمعلمين، تليها حركة كبار المسؤولين في القطاعيْن العام والخاص ومدراء المؤسسات، وذلك برغم اختلاف حركة الانتقال بين الأقضية.

ففي مجال حركة الدخول إلى بعض الأقضية يلاحظ ارتفاع نسبة الباعة ومساعدي البيع خصوصاً عند الذكور ثم هجرة أصحاب المهن الوسطى والأخصائيين في المجالات العلمية والتقنية والصحية، وكذلك حركة الأساتذة والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم خصوصاً بالنسبة للإناث وفي الاتجاهيْن (حركة الدخول إلى الأقضية أو المغادرة منها)، بحيث يحدث توازن بالنسبة لتوزيع المهن الرئيسية وتأمين الحاجات الأساسية للمناطق، ففي حين ترتفع نسبة الباعة في حركة الخروج إلى ١٢% بين الذكور في قضاء النبطية، وإلى ١٠% في محافظة بيروت، و٩% في جبل لبنان، ترتفع أيضاً نسبة حركة دخول أصحاب المهن والأخصائيين إلى بيروت وجبل لبنان في المجالات العلمية والصحية، أما بالنسبة لمحافظات الجنوب والنبطية والشمال، فيلاحظ في حركة الدخول ارتفاع نسبة الأساتذة والمتخصصين في المجال التعليمي خصوصاً من الإناث اللواتي يبحثن عن عمل ملائم، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبتهن في حركة الهجرة الداخلية برغم الاختلاف بين الأقضية.

ويتبين من توزيع القوى العاملة بين النازحين بحسب المهنة الرئيسية، أن التنقلات الداخلية قد شملت أيضاً كبار المسؤولين في القطاعيْن العام والخاص ومديري المؤسسات الذين بلغ عددهم ١٠٧٤٧ فرداً شملتهم حركة الهجرة الداخلية بين الأقضية، والبارز أن غالبيتهم من الذكور (الذكور ٩٦٢١) مقابل ١١٢٦ من الإناث، ولو احتسبنا صافي الهجرة في عملية التبادل بين الأقضية لتبين لنا أن بيروت قد خسرت ١٧٦٤ فرداً، بينما بالمقابل فقد ربح قضاء المتن ١٧٣٦، وكسروان ٧١٦، وعاليه ٦٢٨، مقابل خسارة الشوف ٣١١، وطرابلس ٢٥٠وبنت جبيل ٣٢٨، بينما خسرت بقية الأقضية ولو بدرجات متفاوتة... وهكذا يتبين لنا أن قضاء المتن هو الرابح دائماً في حساب حصيلة الهجرة الصافية.

أما حركة انتقال المدرِّسين بين الأقضية فقد شملت ١٥٦٩٣ فرداً، يتوزعون بين الإناث وعددهن ١٠٦٢٥ والذكور وعددهم ٥٠٦٧، أي أن مشاركة الإناث بين المدرِّسات تبلغ حوالي ثلثي مجمل هذه الحركة، والملاحظ أن بيروت قد خسرت في احتساب صافي

الهجرة بين حركتيْ الدخول والخروج ١٦٢٠ فرداً غالبيتهم من الإناث (١٣٠٩ مقابل ٣١٧ للذكور) كما خسر قضاء الشوف ٥٤٩، وطرابلس ٤٩٦، وصيدا ٣٥٠، وبنت جبيل ٣٣٠، أما الأقضية الرابحة فهي المتن (١٨٧٨) وبعبدا (١٠٤٨) ثم كسروان (٨٧٨).

أما حركة النازحين من الأخصائيين في المجالات العلمية والفكرية، فقد شملت ١٥٧٥٢ فرداً، يتوزعون بين الذكور ١١٦٥٢ والإناث ٤١٠٠، أما أماكن الانتقال، فقد خسرت بيروت في حساب صافي الهجرة ١٩٣٨ (غالبيتهم من الإناث)، بينما خسر الشوف ٦٨٩ وطرابلس ٤٤١ وبعلبك ٣٣٦ وصور ٣٤٢، وفي المقابل ربح قضاء المتن ٢٨١٤ وكسروان ١٣٧٤ وبعبدا ٦٢٠ وعاليه ٢٤٨، وهي الأقضية التي تمثل مكان استقبال النازحين من أصحاب المهن الرئيسية الكبرى.

وتزداد التحركات الداخلية للسكان بين المناطق اللبنانية حيث يجري تغيير أماكن السكن والانتقال للإقامة في أماكن جديدة، وقد تزايدت هذه التحركات أثناء الأحداث ثم أخذت تميل إلى الاستقرار منذ عام ١٩٩٠ (نهاية الحرب).

خلاصة:

ويلاحظ على مستوى الأقضية أن التنقلات الداخلية تتم بشكل عام في مختلف الاتجاهات، لكن حصيلة الهجرة الصافية تبرز المؤشرات الآتية:

- إن الهجرة الداخلية بوجهيها: الهجرة المغادرة والهجرة الوافدة تتم من خلال عمليات انتقال بين الأقضية، وهي تتحرك في النهاية بين مناطق طاردة تخسر سكانها، ومناطق جاذبة تربح حيث يتزايد سكانها باستمرار.
- إن المناطق الأساسية لاستقبال الهجرة الوافدة تكاد تنحصر في ثلاثة أقضية هي المتن (حجم الهجرة الصافية ٧٦٠٣٠ نسمة)، ثم بعبدا (الهجرة الصافية ٥٨٢٣٨)، ثم كسروان (٢١١٧٢ نسمة)، يليها في محافظة جبل لبنان قضاء عاليه وهو يربح في حصيلة الهجرة الصافية ٩٨٥٢ وافداً جديداً، لكنه يخسر بالنسبة لبعض الفئات العمرية (٥٥ سنة وأكثر).
- إن قراءة الخريطة الاجتماعية لتيارات الهجرة الداخلية تبين بوضوح أن ثلاثة أقضية في جبل لبنان هي المتن وبعبدا وكسروان تستوعب حوالى ٩٠% من حجم الهجرة الصافية ويلاحظ في هذه التوزيعات أن قضاء بعبدا يستقبل وحده حوالى ثلث (٣٤%) (٥٨٢٣٨ نسمة) صافي الهجرة، بينما يستقبل قضاء المتن وحده ٤٤% وقضاء كسروان ١٣%.

- يستقبل قضاء عاليه حوالي ٥،٧% من صافي الهجرة الداخلية (٩٨٥٢ نسمة) لكنه يتميز باستقبال الفئات العمرية دون ٥٥ سنة، بينما هو يخسر بالنسبة للنازحين ممّن هم في عمر ٥٥ سنة وأكثر.
- يربح قضاء النبطية في حجم الهجرة الصافية (١٢٦٧ وافداً جديداً وغالبيتهم من النازحين من البلدات المحتلة في أقضية مرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل). لكنه يتميز بأن الربح في حساب صافي الهجرة يقتصر على الفئات العمرية دون ٣٥ سنة، بينما يخسر القضاء بالنسبة للنازحين ممن تبلغ أعمارهم ٣٥ سنة وأكثر.
- في الشمال يربح قضاء الكورة في حجم الهجرة الصافية (٣٢٦٦ وافداً جديداً) يليه قضاء زغرتا الذي يربح (١٠٧٠ وافداً جديداً).
- تخسر بقية الأقضية حوالي ١٧٠ ألف نازح (يمثلون الفارق بين حركتي الدخول والخروج)، ينتقلون في حركة داخلية بين المناطق اللبنانية.

إن مخاطر الهجرة تبرز في دراسة التوزيعات المهنية والمستويات التعليمية للنازحين، بل إن حساب معدل الهجرة الصافية بات يشير بوضوح إلى اختلال واسع سوف يتعمق في المستقبل وفي حال استمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مناطق الأرياف.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة بيروت المحافظة تستدعي أيضاً دراسة اجتماعية ديموغرافية لأوضاعها وهي التي تتعرض لاختلال بارز، سواء في البنية السكانية أو بالنسبة لخسارة الكفاءات والمتعلمين وكبار المسؤولين الذين باتوا يفضلون الانتقال إلى الضواحي خصوصاً في مناطق المتن وبعبدا، مما سيؤدي لاحقاً إلى تغيير بارز في طبيعة المدينة وتركيبها الوظيفي والسكاني وتحولها مع الوقت إلى مراكز تجارية ومجمعات عمرانية خدماتية تفتقر إلى الحياة الاجتماعية (راجع علي فاعور: دور الوسط الإنساني في إعمار بيروت) شأن بعض المدن الأوروبية والأميركية.

وهكذا، يمكن الاستنتاج بأن مختلف المناطق اللبنانية ستشهد عملية تنقلات داخلية واسعة تتم بين المحافظات والأقضية وأحياناً بين القرى والمدن داخل القضاء، لكن البارز في الهجرة الداخلية هو:

- ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية للذين يغيرون أماكن سكنهم بحيث يصل حجم التنقلات بين حركة الخروج وحركة الدخول إلى حوالي خمس السكان المقيمين في لبنان.
- ما يجب التأكيد عليه ليس حجم الهجرة الداخلية والتي تشمل عملية تبادل تؤدي معظم الأحيان إلى ملء الفجوات وإحداث التوازن الداخلي في بعض الأقضية سواء على

مستوى الاعمار أو المهن الرئيسية، بل البارز في هذه العملية أنها تترك آثاراً سلبية عميقة في الاتجاهيْن، حيث تتعرض بعض الأقضية إلى حالة استنزاف واسعة نتيجة خسارة المتعلمين والقوى العاملة الماهرة التي تهاجر إلى المدن الكبرى.

وفي المقابل، فإن ضواحي بيروت وهي المناطق التابعة لقضاءي المتن وبعبدا أصبحت اليوم مكان استقبال النازحين في الداخل، مما أدى في بعض الأماكن إلى أزمات اجتماعية واقتصادية متنوعة، أهمها الأزمة السكنية وانتشار البطالة وعدم القدرة على تأمين التعليم الرسمي للنازحين وخدمات المياه خصوصاً في الضاحية الجنوبية، ثم ازدحام السيارات ومشاكل البيئة العمرانية.

إن دراسة حركة النزوح والتنقلات الداخلية الدائمة للسكان، تختصر في لبنان ملامح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة لجهة التفاوت القائم في مستويات المعيشة في المناطق، وإذا كانت التنقلات الداخلية بين الأقضية تشمل مختلف المناطق، فإن الواقع السائد يشير إلى اختلاف بارز في مسار الهجرة الداخلية بين أماكن تستنزف مواردها البشرية ولو ببطء أحياناً، وأماكن يزداد فيها الاكتظاظ وتواجه المشكلات الاجتماعية والمعيشية والسكنية والبيئية الناجمة عن الكثافة السكانية المرتفعة وقلة فرص العمل للنازحين، وهكذا فإن خريطة النزوح الداخلي في تفاصيلها لجهة تنقلات النازحين في حركتيْ الدخول والخروج، هذه الخريطة تعتبر اليوم بمثابة وثيقة اجتماعية يستدل منها على أماكن الضعف في البنية الاجتماعية، حيث يزداد التفاوت ويبرز الاختلال في التوزيعات المكانية للسكان.

ويلاحظ في حركة الهجرة الداخلية بين الأقضية أن جبل لبنان تمثل مركز الاستقطاب وملتقى الوافدين حتى من محافظة بيروت، فهي قد استقبلت حوالي ٦٥% من مجمل هجرة كبار المسؤولين في القطاعيْن العام والخاص ومديري المؤسسات، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، تليها محافظة بيروت بنسبة ١٦% للذكور و٢٢% للإناث اللواتي يعملن في هذه المهنة. كما استقبلت حوالي ٦٥% من الأخصائيين في المجالات العلمية والصحية والفكرية (تليها بيروت بنسبة ٢٠%) وحوالي ٥٦% من المدرسين والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم (تليها بيروت ١٥%).

أما حصة محافظة جبل لبنان في حركة الهجرة المغادرة إلى باقي المحافظات فهي تضم حوالي ٣٥% من كبار المسؤولين في القطاعيْن العام والخاص مقابل ٣٤% بالنسبة لمحافظة بيروت، وحوالي ٢٥% من المدرسين والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم، مقابل ٢١% بالنسبة لمحافظة بيروت.

النمـــو السكـــانـــي والحضـــري في لبنـــان
والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
لسكان المدن وضواحي بيروت

بحث من إعداد
الدكتور عبد الله عطوي

المحتويات

أولاً: النمو السكاني

تاريخنا السكاني طويل معقد، يقع في مراحل وفترات عديدة من تزايد أو تناقص، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوجية - زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية، وهي في مجموعها تدخل ضمن علم يمكن ان نسميه علم التاريخ السكاني، والكل ينطوي تحت علم الديموغرافيا التاريخية .

ورغم التاريخ الديموغرافي السحيق للبنان، فإننا لا نملك أي حقائق علمية أو أرقام يقينية أو تقديرات اجتهادية عن سكانه، حتى بداية القرن العشرين، أي حتى بروزه ككيان سياسي، بحدود ثابتة نهائية معترف بها في مواثيق دولية .

ويشير أول تقدير للسكان في لبنان الى ٤١٤٨٠٠ نسمة سنة ١٩١٣، وان هذا العدد ارتفع بعد عشر سنوات الى ٦٢٨٨٦٣ نسمة ، حيث الحقت بلبنان رسمياً المدن البحرية كبيروت التي اصبحت العاصمة (وكان سكانها ١٥٠ الفاً) ، وطرابلس (٣٠ الفاً)، وصيدا (١٣الفا) [1] ، والمدن والمقاطعات الداخلية مثل البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا ومرجعيون، لهذا جاء معدل النمو السنوي (١٩١٣-١٩٢٣) مرتفعاً جداً حيث فاق الخمسة في المئة .

أما أول تعداد رسمي للسكان في لبنان ١٩٣٢ فأشار الى ٧٨٥٥٤٣ نسمة، بحيث قارب معدل النمو السكاني الثلاثة في المئة خلال الفترة الواقعة بين (١٩٢٣-١٩٣٢)، وهو معدل مرتفع أيضاً ، تزامن مع بدايات استقلال لبنان وإعلان الجمهورية الاولى.

منذ العام ١٩٣٢ وحتى تاريخه لم يجر في لبنان أي تعداد او إحصاء للسكان، لأسباب عديدة على رأسها الحالة الطائفية التي لا تزال حتى الآن تستأثر بكيانه السياسي، من هنا فإن الارقام التي بين أيدينا هي في مجملها مسوحات ودراسات بالعينة ، وبالتالي قد يكون بعضها أقل من الحقيقة أو اكثر.

بين ١٩٣٢ و ١٩٤٣ ترسخ استقلال لبنان وشهد في هذه الفترة معدل نمو سكاني سنوي مرتفع جداً قارب الخمسة في المئة ، ووصل سكانه الى المليون نسمة لأول مرة في بداية الاربعينات.

بعد ذلك شهد معدل النمو انخفاضاً باطراد، عقداً بعد عقد. فرغم أن عدد السكان الكلي ارتفع تباعاً الى ١,٤ مليون نسمة سنة ١٩٥٣، والى ١,٦ مليون سنة ١٩٦٠، فإن

---

[1] فيليب حتي : تاريخ لبنان، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، ١٩٨٥، ص : ٥٩٧ - ٥٩٨ .

معدل التزايد كان على العكس في هبوط مطرد حتى بلغ في نهاية هذه المرحلة نحو نصف ما كان عليه في المرحلة السابقة، بصرف النظر عن معدلها المضخم او المتضخم .

ولبنان ، في هذه المرحلة ، بعد مصر، يقول حتي : " يعد من اكثف بقاع الشرق سكاناً . وكثافة السكان فيه تقاس بما هي عليه في ايطاليا والمانيا وبريطانيا وايرلنده. وهي اكثر بكثير مما هي عليه في فرنسا"[١] . كما ان معدل دخل الفرد الواحد في لبنان سنة ١٩٥٥ كان أعلى مما هو عليه في أي بلد عربي آخر [٢].

ان النمو التجاري والصناعي والزراعي والخدماتي (اصطياف – سياحة – ترانزيت – مصارف) الذي عرفه لبنان في الخمسينات، ارتقى الى اوجه في الستينات وحتى أواسط السبعينات. وهذا ما جعل معدل نمو السكان يتصاعد ويتقافز باطراد من ٢,٤% في الفترة ٥٣–١٩٥٩ الى ٢,٨% في الفترة ٥٩–١٩٧٠ الى ٤،٤% في الفترة ٧٠–١٩٧٥، ولو ان المعدل الاخير منتفخ او مضخم .

ولقد كان من الممكن بالفعل ان تظل سنوات الربع الاخير من القرن العشرين قمة الانفجار السكاني في لبنان ، لولا أن عاد المد فجأة فانحسر بقوة الى ٠,٩% في الفترة ٧٥ – ١٩٩٦ . ولا جدال أن السبب الرئيسي في هذا الهبوط الكبير يرتبط بالحروب التي شهدها لبنان وظروفها المأساوية (الجدول رقم ١) .

وإذا ما ركزنا الآن على ايقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل في تلك الفترات المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه الدورات، اذا نحن عرفنا في كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة. والجدول الآتي (الجدول رقم ٢) يلخص لنا هذه المحاولة .

والحقيقة البارزة هي ان سكان لبنان وبشيء من الشمولية ضاعفوا أنفسهم لأول مرة في القرن العشرين في خمس قرن، وضاعفوا أنفسهم مرة ثانية في ربع قرن، وثالثة في ثلث قرن. ومعنى هذا، بصورة نسبية فيها شيء من التجاوز، ان النسب الموحدة للنمو بحسب وحدة القرن في الفترات الثلاث تتبع بالتقريب المتوالية ١/٥ : ١/٤ : ١/٣ او تكاد . ومعنى هذا بصورة نسبية أيضاً أن الفترة اللازمة لتضاعف السكان من جديد هي ١/٢ قرن.

---

[١] فيليب حتي: مرجع سابق ، ص : ٦١٤ نقلاً عن :
United Nations, Demographic Yearbook, 1954, (New York 1954), pp. 103, 106, 107.

[٢] المرجع السابق ، ص : ٦١٠ – ٦١١ .

واذا كان الاتجاه التنازلي هو البارز في معدل نمو السكان في لبنان في المرحلـــة (٧٥ – ١٩٩٦) إلا أن الابرز في هذا الاتجاه التنازلي لمعدل النمو ، هو وصوله لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث الى دون الواحد في المئة (٠,٩%). كل ذلـــك بســبب الحـــروب والفتن التي شهدها لبنان خلال تلك الفترة .

(الجدول رقم ١)

نمو سكان لبنان بين ١٩١٣ و ١٩٩٦

السنة	عدد السكان	عامل التغير لكل مرحلة	نسبة التغير لكل مرحلة	معدل النمو السنوي %
		عامل التغير		
١٩١٣	٤١٤٨٠٠	–	–	–
١٩٢٣	٦٢٨٨٦٣	+ ٢١٤٠٦٣	+ ٥١,٦	٥,١٦
١٩٣٢	٧٨٥٥٤٣	+ ١٥٦٦٨٠	+ ٢٤,٩	٢,٧٦
١٩٤٣	١٠٤٦٤٢١	+ ٢٦٨٧٨	+ ٣٣,٢	٤,٧٤
١٩٥٣	١٤١٦٥٧٠	+ ٣٧٠١٤٩	+ ٣٥,٣	٣,٥٣
١٩٥٩	١٦٢٦٠٠٠	+ ٢٠٩٤٣٠	+ ١٤,٨	٢,٤٦
١٩٧٠	٢١٢٦٣٢٥	+ ٥٠٠٣٢٥	+ ٣٠,٧	٢,٧٩
١٩٧٥	٢٦٠٠٠٠٠	+ ٤٧٣٦٧٥	+ ٢٢,٢	٤,٤٤
١٩٩٦	٣١١١٨٢٨	+ ٥١١٨٢٨	+ ١٩,٧	٠,٩

المصادر : – ١٩١٣ و ١٩٢٣ : فيليب حتي مرجع سابق ، ص : ٥٩٧

– ١٩٣٢ : التعداد الرسمي الاول للسكان في لبنان .

– ١٩٤٣ و ١٩٥٣ : United Nations, Economic Commission for Western Asia: The population situation in the ECWA region, (Lebanon) Beirut, 1980, p. 8 –12.

–١٩٥٩ : Mission Irfed –Liban, Besoins et Possibilités de développement au Liban Ministère du Plan, Beyrouth, 1960-1961, T.I, p.52

– ١٩٧٠ : مسح القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠، باستثناء الفلسطينيين الذين يقيمون في المخيمات ويقدر عددهم بحوالي ١٣٠٥٠٠ .

– ١٩٧٥ : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لبنان ، ١٩٨٠ .

– ١٩٩٦ : الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان.

(الجدول رقم ٢)

الفترات الزمنية التي ضاعف فيها سكان لبنان أنفسهم مرة واحدة

الفترة	السكان	السكان في نهاية الفترة %
١٩١٣ – ١٩٣٢ (١٩ سنة)	٤١٤٨٠٠ ٧٨٥٥٤٣	%١٨٩,٤ تقريباً تضاعف
١٩٣٢ – ١٩٥٩ (٢٧ سنة)	٧٨٥٥٤٣ ١٦٢٦٠٠٠	% ٢٠٦,٩ بالضبط تضاعف
١٩٥٩ – ١٩٩٦ (٣٧ سنة)	١٦٢٦٠٠٠ ٣١١١٨٢٨	%١٩١,٤ تقريباً تضاعف

ومع انكفاء موجة العنف التي شهدها لبنان، والاستقرار الامني الذي بدأ يشهده منذ بداية التسعينات، وعودة قسم كبير من مهجري الحرب الى اماكنهم السابقة، فإننا نتوقع إعادة التوازن الى معدلات النمو السكاني عندنا، وإن كان هذا التوازن لمعدل النمو المتوقع في المستقبل لن يكون بالمستوى العالي الذي كان عليه قبل الحرب، لأسباب عديدة على رأسها حالة الركود الاقتصادي الناتجة عن إعادة اعمار ما دمرته الحرب.

وعليه تشير تقديرات الاسقاطات السكانية في لبنان(١) ، الى معدل نمو سكاني منخفض ، يبدأ بـ ١,٣٦% سنوياً في الفترة الممتدة بين (١٩٩٦ و ٢٠٠١) ، ويتدرج تنازلياً الى ١,٠٦% بين (٢٠١٦–٢٠٢١) ، حيث يتوقع وصول سكان لبنان في نهاية هذه الفترة الى ٤٠٦٢٢٠٠ نسمة . (الجدول رقم ٣) .

(١) تطور عدد السكان في لبنان ، اسقاطات سكانية حتى العام ٢٠٢١، على ضوء نتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ١٩٩٤ – ١٩٩٦ .

(الجدول رقم ٣)

اتجاه معدل النمو السكاني في لبنان (١٩٩٦ – ٢٠٢١)

السنة	السكان اللبنانيون بالآلاف	معدل التزايد السكاني %
١٩٩٦	٢٩٩٣,٣	
		١,٣٦
٢٠٠١	٣٢٠٣,٧	
		١,٣٢
٢٠٠٦	٣٤٢٣	
		١,٢٥
٢٠١١	٣٦٤٤,٢	
		١,١٢
٢٠١٦	٣٨٥٣,٥	
		١,٠٦
٢٠٢١	٤٠٦٢,٢	

ان هذه التقديرات لمعدل النمو السكاني في المستقبل في لبنان مقارنة بالمعدلات العالمية، تشير الى ان معدل النمو السكاني السنوي في لبنان (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) والبالغ ١,٣٦% هو أقل بكثير من مثيله في جميع البلدان النامية ، واكثر بكثير من مثيله في البلدان الصناعية ، ويساوي او يكاد المعدل العام لسكان العالم. ويؤكد مرة اخرى على ان سكان لبنان في ضوء هذا المعدل سيتضاعفون في خلال نصف قرن. (الجدول رقم ٤).

مقارنة بمعدلات الدول العربية والشرق أوسطية والمتوسطية ، فإن معدل النمو السكاني في لبنان هو أقل بكثير وكثير جداً من مثيله في كل الدول العربية والشرق أوسطية، واكثر بكثير وكثير جداً من مثيله في الدول الأوروبية المتوسطية (الجدول رقم ٥).

(الجدول رقم ٤)

نمو سكان لبنان و العالم وتاريخ تضاعفهم

لبنان والعالم	تقديرات عدد السكان (بالملايين) ١٩٩٤	المعدل السنوي لنمو السكان % ٩٤ - ٢٠٠٠	تاريخ تضاعف السكان (بمعدل النمو الحالي) ١٩٩٤
العالم	٥٥٥٤	١,٤	٢٠٤٥
جميع البلدان النامية	٤٣٢٦	١,٧	٢٠٣٦
البلدان الصناعية	١٢٢٨	٠,٣	٢٢١٢
لبنان	٣,١	١,٣٦	٢٠٤٥

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٩٥، باستثناء لبنان فمن عمل الباحث .

(الجدول رقم ٥)

المعدل السنوي لنمو السكان في بعض البلدان العربية والشرق اوسطية والأوروبية المتوسطية (٩٤ - ٢٠٠٠)

البلد	المعدل السنوي لنمو السكان %	البلد	المعدل السنوي لنمو السكان %	البلد	المعدل السنوي لنمو السكان %
اسبانيا	٠,١	تونس	١,٨	العراق	٢,٧
اليونان	٠,٣	مصر	١,٩	الجزائر	٢,٨
فرنسا	٠,٣	الكويت	١,٩	ليبيا	٣,٤
لبنان	١,٣	السودان	٢،٢	السعودية	٣,٤
تركيا	١,٦	ايران	٢,٣	الاردن	٣,٥
المغرب	١,٨	سوريا	٢,٦	اليمن	٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٨ . باستثناء لبنان.

ثانياً : النمو الحضري

نمو المدن والمدن الكبرى :

هناك ثلاث عمليات مختلفة تؤدي الى النمو السكاني في الحضر هي : النمو الطبيعي (زيادة المواليد على الوفيات) ، والهجرة من المناطق الريفية ، واندماج المناطق الريفية المتاخمة في المدن (إعادة ترسيم الحدود الادارية) . وتتغير الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر مع استمرار عملية التحضر .

ويواجه لبنان اليوم مشكلات التحضر الناجمة عن اختلال كبير في التوزيعات المكانية للسكان ، التي ادت الى تضخم سكان المدن على حساب الريف ، خصوصاً العاصمة بيروت ، التي تزايد سكانها بمعدلات مرتفعة .

واذا كان من غير الممكن تبيان المراحل التي رافقت النمو الحضري، وذلك لعدم توفر الاحصاءات الدقيقة في لبنان ، فمن الواضح ان هذا التفاوت في التوزيع ، قد ترافق مع التحولات الاقتصادية الكبيرة خلال فترة الاستقرار التي شهدها لبنان منذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات ، والتي أدت بدورها الى نمو التجارة والخدمات، بالإضافة الى الصناعة التي انحصرت في المدن. بينما في المقابل كان يتضاءل دورالارياف نتيجة تدهور الزراعة وإهمال الارض، ونزوح السكان نحو المدن الكبرى وخصوصاً العاصمة بيروت.

واذا ما تجاوزنا عدم وجود تصنيف لتحديد سكان الحضر في لبنان ، فإن بعض التقديرات تشير الى ان السكان المقيمين في المدن سنة ١٩٥٩ كانوا يمثلون حوالي نصف سكان لبنان (٤٩,٨%) ، وان حوالي ٢٧,٧% من إجمالي سكان لبنان كانوا يقيمون في مدينة بيروت وضواحيها (٤٥٠ الف نسمة تقريباً) . وان نسبة سكان المدن وصلت الى ٦١,٢ % سنة ١٩٧٠، في حين تشير آخر الاحصاءات لسنة ١٩٩٦ الى ان ٨٠,٨% من سكان لبنان أصبحوا يقيمون في المدن (الجدول رقم ٦).

(الجدول رقم ٦)
نمو سكان المدن ونسبتهم من سكان لبنان

السنة	سكان لبنان	سكان المدن	نسبة سكان المدن من لبنان %
١٩٥٩	١٦٢٦٠٠٠	٨٠٩٧٤٨	٤٩,٨[١]
١٩٧٠	٢١٢٦٣٢٥	١٣٠١٣١١	٦١,٢[٢]
١٩٧٥	٢٦٠٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠	٧٠[٣]
١٩٩٦	٣١١١٨٢٨	٢٥١٣٤٥٧	٨٠,٨[٤]

المصدر :(١) – Mission Irfed-Liban , op.cit.p.52

(٢) – مسح القوى العاملة في لبنان .

(٣) – الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – الجمهورية اللبنانية– ١٩٨٠، ص. ٤-٤.

(٤) – الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ٩٤ –١٩٩٦.

حين أصبحت بيروت عاصمة للبنان في بداية العشرينات من القرن العشرين لم يكن عدد سكانها يزيد عن ٢٣,٨% من مجموع سكانه . وفي نهاية الخمسينات وصل حجم بيروت الى ٢٧,٧% من سكان لبنان . وهذا إن دل على شيء فعلى ان بيروت في خلال ٣٦ سنة (من ١٩٢٣ الى ١٩٥٩) كانت تدور بحدود ± ٢٥% من سكان لبنان ، أي بحدود الربع من سكان البلد.

والحقيقة ان نمو بيروت السريع وتضخمها والذي جاء معظمه في خلال عقد ونصف من الزمن (١٩٥٩ – ١٩٧٥) إنما جاء في أغلبه خارج الحدود الادارية للمحافظة فارتفعت حصتها من اجمالي السكان الى ٤٥% سنة ١٩٧٥ ، أي انها قاربت نصف سكان البلد .

الا ان النعيم الذي عرفته بيروت خصوصاً ولبنان عموماً ، لم يكن ليستمر طويلاً. فمنذ العام ١٩٧٥ وحتى بداية التسعينات ، شهد لبنان أعنف حرب اهلية وأشرس اعتداءات اسرائيلية دمرت البنية العمرانية والاقتصادية للبنان، وكان نصيب بيروت منها نصيب الاسد، حيث هاجر منها وتهجر العديد من سكانها الاصليين والوافدين. وكما تشير الارقام ، فإن سكانها تراجعوا من ١١٧٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥ الى ١١٢١٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٦، كما تراجع سكانها الى سكان لبنان خلال هذه الفترة من ٤٥% الى ٣٦% (الجدول رقم ٧) .

(الجدول رقم ٧)
نمو سكان بيروت ونسبتهم من سكان لبنان

السنة	سكان لبنان	سكان بيروت	نسبة سكان بيروت من لبنان %
١٩٢٣	٦٢٨٨٦٣	١٥٠٠٠٠	٢٣,٨
١٩٥٩	١٦٢٦٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٢٧,٧
١٩٧٥	٢٦٠٠٠٠٠	١١٧٠٠٠٠	٤٥
١٩٩٦	٣١١١٨٢٨	١١٢١٠٠٠	٣٦

في المحصلة النهائية لمعدل النمو المقارن بين سكان لبنان من جهة، وسكان المدن، وسكان بيروت من جهة ثانية ، لا بد ان تكون المقارنة بين مرحلتين: المرحلة الاولى هي مرحلة السلم الاهلي والازدهار الاقتصادي التي امتدت من بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات. والمرحلة الثانية هي مرحلة الحرب الاهلية والركود الاقتصادي التي امتدت من منتصف السبعينات الى منتصف التسعينات وما رافقها من تدمير للبنية العمرانية والاقتصادية وتهجير لمئات الآلاف من السكان من اماكنهم الاصلية الى اماكن اخرى. كل ذلك انعكس سلباً ليس على نمو السكان في لبنان فحسب، بل وأيضاً على نمو سكان المدن وبيروت بشكل خاص . حيث تبين ان معدل نمو السكان في لبنان في المرحلة الثانية، تراجع اربعة أمثال مثيله في المرحلة الاولى، ومعدل نمو سكان المدن تراجع ٤,٣ أمثال، في حين جاء معدل نمو العاصمة بيروت سالباً .

بالمقابل أيضاً فقد عرف لبنان في المرحلة الاولى – مرحلة الازدهار – (١٩٥٩ – ١٩٧٥) أعلى معدلات نمو في العالم (٣,٧%) ، وبلغ معدل نمو سكان المدن ضعف مثيله في لبنان (٧،٧%) ، ووصل معدل نمو سكان العاصمة بيروت الى مرتين ونصف مثيله في لبنان (١٠%) . (الجدول رقم ٨) .

(الجدول رقم ٨)
معدل النمو السنوي % لسكان لبنان والمدن وبيروت
(جدول مقارنة بين مرحلتي السلم والحرب)

السنة	سكان لبنان	معدل النمو %	سكان المدن	معدل النمو %	سكان بيروت	معدل النمو %
١٩٥٩	١٦٢٦٠٠٠		٨٠٩٧٤٨		٤٥٠٠٠٠	
		٣,٧٤		٧,٧٩		١٠
١٩٧٥	٢٦٠٠٠٠٠		١٨٢٠٠٠٠		١١٧٠٠٠٠	
		٠,٩٣		١,٨١		٠,٢-
١٩٩٦	٣١١١٨٢٨		٢٥١٣٤٥٧		١١٢١٠٠٠	

في المحصلة العامة لمعدل نمو السكان في لبنان في المرحلتين معاً– مرحلتي السلم والحرب (٥٩ – ١٩٩٦) – بقي لبنان ضمن الدول المرتفعة النمو (٢,٤٦%)، بل وعرفت المدن أعلى معدلات نمو في العالم (٥,٦٨%) ، وهو معدل يزيد عن ضعف معدل نمو السكان العام. وبالرغم من ارتفاع معدل نمو سكان بيروت والبالغ ٤% (أي مرة ونصف مثيله في لبنان) ، الا انه جاء أقل من معدل نمو المدن . من هنا يظهر تأثير الحرب واضحاً على كبح جماح نمو العاصمة الذي جاء لحساب باقي المدن، لا سيما منها التي كانت بعيدة الى حد ما عن اماكن الصراع الساخنة فترة الحرب (الجدول رقم ٩) .

(الجدول رقم ٩)

معدل النمو السنوي % لسكان لبنان والمدن وبيروت (في مرحلتي السلم والحرب معاً)

السنة	سكان لبنان		سكان المدن		سكان بيروت	
	العدد	معدل النمو %	العدد	معدل النمو%	العدد	معدل النمو%
١٩٥٩	١٦٢٦٠٠٠	٢,٤٦	٨٠٩٧٤٨	٥,٦٨	٤٥٠٠٠٠	٤
١٩٩٦	٣١١١٨٢٨		٢٥١٣٤٥٧		١١٢١٠٠٠	

ميزان العاصمة – الدولة :

وحتى لا يكون شك ، فإن في العالم الآن وفي الماضي ، ولسوف يكون هناك دائماً، دول ترتفع فيها نسبة العاصمة الى الدولة بكثير وكثير جداً، واصلة احياناً الى النصف، أو حتى ثلاثة الارباع من جملة السكان... ولكن ينبغي أن يكون واضحاً ان هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، ان لم يكن الشذوذ المرضي غير الصحي حقاً . فتلك عادة هي الدول القزمية الصغيرة او الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جداً ، أي "دول المدن"، غالباً أو "العواصم بلا دول تقريباً" ، تلك التي لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريباً وظهير ميكروسكوبي كالجيب ، او دول الثراء الفاحش المفاجئ كبعض دول النفط.

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أي العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة، الوفيرة الحجم، فإن عواصمها تدور في الغالب الأعم في حدود العشر من سكانها . وهذا ان دل على شيء، فإنما يدل على ان بيروت اليوم، تزيد عن ثلاثة أضعاف الحد الانسب ومثل ما ينبغي ويتناسب مع حجم لبنان ثلاث مرات على الارجح. (الجدول رقم ١٠) .

وبالرغم من الثقل السكاني للعاصمة ببيروت الى الوطن ككل حالياً والذي هو تضخم اكثر منه ضخامة ، الا ان هذا الثقل لا يزال ينمو بمعدلات مرتفعة تنبئ بمزيد من السيطرة أو الهيمنة ، ومزيد من احياء الفقر والبؤس .

صحيح ان هناك عواصم كبرت بمعدلات مرتفعة جداً في الثلث الاخير من هذا القرن، كطرابلس الغرب وطوكيو مثلاً ، الا ان لبلدان هذه العواصم مرتكزات مادية ضخمة: النفط في ليبيا ، والصناعة في اليابان ، ونحن ليس عندنا لا نفط ولا صناعة ، ولا حتى أيضاً زراعة !.

وصحيح ان نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة في العالم الثالث المتخلف أصبح الآن كقاعدة يجري بمعدلات سريعة، ولكننا نسير في الغالب بمعدلات أسرع، وليس هذا ميزة لنا أو للعالم الثالث ، بل علامة على التخلف ومن صميم أعراضه.

وأياً ما كان فإن لندن مثلاً كفّت عن النمو تقريباً منذ عقود ، بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن، بل وتراجعت نسبتها الى سكان بريطانيا الام. وكذلك حال بعض العواصم الاوروبية كمدريد وبروكسل مثلاً (معدل النمو – ٠,٥%) وكوبنهاغن (-٠,٣%) ودوبلن (– ٠,١%)[1] . أما بيروت فلا تبدي أي اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها في المستقبل المنظور ، ما دام الانماء والاعمار يصب فيها وفيها وحدها دون باقي المناطق (الجدول رقم ١١).

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، جدول ٤٠، ص ٢٠٢

(الجدول رقم ١٠)

نسبة سكان العاصمة – الدولة % ومعدل نموهم (احصائية مقارنة)

العاصمة	نسبة سكان العاصمة الى الدولة % (١)	معدل نمو سكان العاصمة % (٢)
طرابلس – ليبيا	٦٥,٤	٤,٦
بيروت	٣٦	٢
عمان	٢٤,١	٤,٣
تونس	٢٣,٦	٣,١
بغداد	٢٢,٩	٢
طوكيو	٢٠	١,٤
لشبونة	١٩	٢,٣
باريس	١٦,٤	٠,٣
القاهرة	١٦	٢،٢
دمشق	١٥	٢,٧
الرياض	١٥	٥,٣
الجزائر	١٣,٨	٤
الدار البيضاء	١٢,٧	٣,١
لندن	١٢,٦	٠٠
مدريد	١٠,٣	٠,٥-
الخرطوم	٩,٣	٤,٥

المصادر : (١) – من عمل الباحث عن تعدادات السكان والعواصم الصادرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، الجدول ٢١، ص ١٧٨-١٧٩، والجدول رقم ٤٠، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢)- تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦، الجدول رقم ٢٠، ص ١٧٦ – ١٧٧، والجدول رقم ٤٠ ، ص ٢٠٢ – ٢٠٣. أما معدل نمو بيروت والبالغ ٢% (١٩٩٦ – ٢٠٠١) فمن عمل الباحث عن نتائج مسح المعطيات السكانية ١٩٩٤ – ١٩٩٦ .

(الجدول رقم ١١)
نسبة سكان العاصمة – الدولة % وعامل التغير %
إحصائية مقارنة ١٩٦٥ – ١٩٩٥

العاصمة	نسبة سكان العاصمة الى الدولة % ١٩٦٥ (١)	نسبة سكان العاصمة الى الدولة % ١٩٩٥ (٢)	عامل التغير % (٣)
بيروت	٢٩,٩	٣	+ ٥,٨
بغداد	٢١,٣	٢٢,٩	+ ١,٦
باريس	١٥,٧	١٦,٤	+ ٠,٧
لندن	١٤	١٢,٦	– ١,٤
القاهرة	١٤	١٦	+ ٢
طرابلس – ليبيا	١٣,٧	٦٥,٤	+ ٥١,٧
دمشق	١١,٤	١٥	+ ٣,٦
طوكيو	٩	٢٠	+ ١١
الدار البيضاء	٨,٣	١٢,٧	+ ٤،٤
مدريد	٨	١٠,٣	+ ٢,٣
الجزائر	٧,٤	١٣,٨	+ ٦,٤
الخرطوم	١،٣	٩,٣	+ ٨

المصادر : (١)– جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٢٩٣.
(٢) – (٣) من عمل الباحث .

ثالثاً : خصائص سكان المدن

الخصائص الديموغرافية لسكان المدن [٢]:

(١)- التركيب الجنسي

من المتعارف عليه ان الحياة تبدأ باختلال عددي مطلق لصالح الذكور، ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرص الموت التي تعمل ضدهم للوصول الى التوازن الذي هو مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع . ومن المتعارف عليه ايضاً ارتفاع نسبة الذكورة في المدن لا سيما في البلدان النامية لما تمثله من مراكز جذب للمهاجرين الذكور لا سيما الشباب منهم .

كيف تبدو الصورة عندنا في لبنان ؟.. ان نسبة الذكورة عندنا متدنية وتتدرج نسبة التدني باطراد من النسبة العامة لكل لبنان ، الى النسبة العامة لكل المدن، الى النسبة العامة لعواصم المحافظات مجتمعة، واخيراً الى بيروت الصغرى (بيروت الادارية او المحافظة). وهذا التدني في نسبة الذكور الى الاناث عندنا لا سيما في المدن وتحديداً في المدن الكبرى والذي جاء مغايراً لما هو متعارف عليه في مدن العالمين النامي والمتحضر ما هو إلا نتيجة للحروب التي شهدها لبنان منذ بداية الربع الاخير من القرن العشرين، والهجرة الخارجة ليس من الارياف فحسب بل ومن المدن أيضاً بسبب نتائج الحرب من جهة ثانية. ولا شك ان الذكور والشباب تحديداً هم وقود الحرب وضحاياها كما هم رواد الهجرة .

---

[٢] اعتمدنا في دراسة خصائص سكان المدن في لبنان الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان المساكن ١٩٩٤-١٩٩٦ التي غطت أربع عشرة مدينة لبنانية موزعة على كافة مناطق لبنان وهي : بيروت الكبرى والصغرى، طرابلس ، صيدا ، زحلة ، النبطية ، بعلبك ، الهرمل ، جونية ، جبيل ، صور ، اميون ، زغرتا ، المنية وحلبا .

(الجدول رقم ١٢)

الميزان الجنسي (١٩٩٤ – ١٩٩٦) ذكور لكل ١٠٠ من الاناث

جدول مقارنة

كل لبنان	٩٨,٣
كل المدن مجتمعة	٩٧,٢
عواصم المحافظات مجتمعة	٩٦,٨
بيروت الصغرى (محافظة بيروت)	٩٤,٥

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

ونزولاً من التعميم الى التفصيل فإن نسبة الذكورة – لسبب او لآخر – في بعض المدن كانت لصالح الذكور وفي البعض الآخر لصالح الاناث. بل ان بعض المدن كالمنية مثلاً جاءت نسبة الذكورة فيها مرتفعة جداً (١٠٣,٤) وبعضها الآخر كصيدا مثلاً جاءت نسبة الذكورة منخفضة جداً (٩٣,٨)[1] ، مقارنة بنسبة الذكورة في كل لبنان (٩٨,٣) . ورغم ذلك فإن التفوق يبقى لصالح الاناث في ٧١,٤% من مدننا (الجدول رقم ١٣).

(٢) التركيب العمري

على اساس الشرائح العريضة وكمقياس مقارن أو كمؤشر نسبي عام يقدر البعض " انه في مجتمع نام طبيعياً متوازن بيولوجياً تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتوالية ٤٠–٥٠–١٠". فبهذا المقياس يأتي متوسط لبنان والمدن سالباً كثيراً في الشريحة الاولى او السفلى ، وموجباً كثيراً في الشريحة الثانية او الوسطى، فيما هو يتذبذب نوعاً حول معدله المثالي في الشريحة الثالثة او العليا (الجدول رقم ١٤).

(1) ففي صيدا مثلاً كانت نسبة الذكور ١٠٣,٣ ذكراً لكل ١٠٠ انثى سنة ١٩٨٦، مما يعني انها تراجعت بنسبة ٩,٥% في مدى عشر سنوات . عبد الله عطوي ، مدينة صيدا بين الماضي والحاضر والمستقبل ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٢٧٣.

(الجدول رقم ١٣)

الميزان الجنسي (٩٤-١٩٩٦) ذكور لكل ١٠٠ من الاناث في المدن

جدول مقارنة

المنية	١٠٣,٤
بعلبك	١٠١,٦
صور	١٠٠,٨
اميون	١٠٠,١
جونيه	٩٩
جبيل	٩٨,٧
النبطية	٩٨,٥
طرابلس	٩٧,٤
الهرمل	٩٧,٤
بيروت الكبرى	٩٦,٨
حلبا	٩٦,٣
زحلة	٩٦
زغرتا	٩٤,٣
صيدا	٩٣,٨

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان (٩٤-١٩٩٦).

(الجدول رقم ١٤)

فئات السن الوظيفية ١٩٩٤ – ١٩٩٦

جدول مقارنة

فئات السن	لبنان %	كل المدن مجتمعة %	بيروت الصغرى %	بيروت الكبرى %
الصغار – ١٥	٢٩,٣	٢٨,٨	٢١,٦	٢٥
البالغون ١٥-٦٤	٦٣,٨	٦٤,٤	٦٩,١	٦٧,٧
الكبار + ٦٥	٦,٩	٦,٧	٩,٣	٧,٣

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤-١٩٩٦ .

رغم هذا فإن الأرقام تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة على تغير التركيب العمري لسكان لبنان عموماً والمدن خصوصاً نحو المزيد من النضج سواء كان وراء ذلك الحرب والهجرة او الحالة الاقتصادية الناجمة عنهما .

وجوهر الظاهرة سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار ، مثلما يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين لبنان في جانب والعاصمة وباقي المدن (جونية ، اميون ، زحلة ، جبيل ، زغرتا) في الجانب الآخر . (الجدول رقم ١٥).

الخصائص الاقتصادية لسكان المدن :

في المعدل العام فان نسبة القوة العاملة في العالم تكاد تقترب من نصف السكان (٤٨%) ترتفع قليلاً الى (٤٩%) في البلدان الصناعية، وتتدنى قليلاً الى (٤٧%) في البلدان النامية[1] . أما عندنا في لبنان فإن القوة العاملة لا تشكل اكثر من ٢٩,٥% من اجمالي السكان وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة مع المعدلات العالمية . في حين ان معدل البطالة الاجمالية عندنا والبالغ (٥,٨%) يكاد يتساوى مع مثيله في اميركا الشمالية (٥,٩%)، أعلى قليلاً من مثيله في شرق اوروبا ورابطة الدول المستقلة (٤,٨%) ، وأدنى قليلاً من مثيله في البلدان الصناعية (٦،٦%) [2] .

الجدول رقم ١٥

تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار في المدن

المدينة	الصغار – ١٥ %	متوسطو السن ١٥ – ٦٤ %	الكبار + ٦٥ %
بيروت الصغرى	٢١,٦	٦٩,١	٩,٣
جونية	٢١,٦	٧٠,٤	٨
اميون	٢٣,٩	٦٤,٩	١١
زحلة	٢٤,٢	٦٧,٨	٨
جبيل	٢٤,٤	٦٧,٢	٨,٣
زغرتا	٢٥,٣	٦٥,٧	٩
صيدا	٢٧,٨	٦٥,٨	٦,٣
حلبا	٢٩	٦٤,٤	٦,٥
صور	٣٠,٣	٦٥,٢	٤,٥
النبطية	٣١,٥	٦١,٩	٦,٥
الهرمل	٣٤	٦٠,٣	٥,٤
طرابلس	٣٤,٣	٦١	٤,٦
بعلبك	٣٤,٥	٦٠,٧	٤,٨
المنية	٣٧,٣	٥٨,٥	٤,١

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

---

[1] هذه المعدلات لسنة ١٩٩٠ مأخوذة عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٨٣. أما معدل لبنان فمن عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ٩٤-١٩٩٦. علماً ان نسبة القوة العاملة في لبنان لسنة ١٩٩٠ وردت في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٨٢ ، (٣١%).

[2] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ٢١٠. اما لبنان فمن عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان و المساكن ٩٤ – ١٩٩٦ .

هذا يعني اننا في لبنان نبتعد جداً عن المعدلات العالمية في النشـــاط الاقتصـــادي (وهذا يحسب علينا) ونقترب جداً من المعدلات العالمية للبطالة . واذا كان هذا حال لبنـــان ككل فليست مدنه بأفضل حال . فالهجرة الشابة الخارجة من لبنان مـــن جهـــة ، والـــهجرة الاجنبية الداخلة الى لبنان من جهة اخرى، وضيق فرص العمل عندنا، كل ذلـــك دفـــع ولا يزال يدفع بالمهاجرين الشباب الى الخارج ، ليس من الارياف فحسب بل ومن مدنه أيضـــاً. فتدنت نسبة مساهمة القوة العاملة في المدن ، وارتفعت معها نسب الاعالة والبطالة. واذا لـم نتخذ اجراءات سريعة لانماء الريف، وضبط اليد العاملة الاجنبية ، فـــإن نســب الاعالــة والبطالة عندنا ستزداد حدة ، وستصبح مدننا طاردة للسكان بعد ان كانت مستقبلة لهم .

ثم بعد هذا كيف تبدو الخصائص الاقتصادية لسكان المدن عندنا من خلال بعـــض المؤشرات الاقتصادية ؟

فلو اعتمدنا المعدل العام للبنان كأساس في النشاط الاقتصادي، وقارناه مع المعـــدل العام لكل المدن مجتمعة لوجدنا ان معدلات النشاط الاقتصادي في المدن جاءت اعلى مـــن مثيلها في لبنان وهذا أمر طبيعي ، ولكن ما ليس طبيعياً ان شريحة كبيرة من المدن وبينـــها مدن كبرى كطرابلس والنبطية وبعلبك وصيدا ، جاءت معدلات النشاط الاقتصـــادي فيـــها (٢٨,٣% ، ٢٨,٣% ، ٢٦,٤% و ٢٤% على التوالي) أقل من مثيلها العام لكـــل لبنـــان والبالغ ٢٩,٥% . وهذا إن دل على شيء فعلى ان المدن عندنا بدأت تلفظ بأبنائـــها خـــارج حدودها ، لعدم توفر فرص العمل لهم .

وانخفاض نسبة العاملين الى مجموع السكان في المدن، يتناسب عكسياً مع ارتفـــاع معدلات الاعالة والبطالة، فبينما يتحمل الفرد العامل في لبنان إعالة ٢,٤ فرداً ، فإن المعـدل العام للاعالة في كل المدن مجتمعة يتدنى قليلاً الى ٢،٢ فرداً ، الا انه ما ليس طبيعياً أيضـاً ان شريحة كبيرة من المدن ترتفع فيها معدلات الاعالة عن المعدل العام للبنان، بل ان معدل الاعالة للفرد الواحد في بعض المدن كبعلبك وصور وصيدا والهرمل يـــدور بحـــدود ± ٣ أفراد .

ومن المؤشرات الاقتصادية الهامة للسكان ، حصة الأناث في النشاط الاقتصادي الى مجموع العاملين التي لم تتجاوز في لبنان عموماً ٢٠,٧% ، ووصلت في أقصى حدودها في بيروت الكبرى الى ٢٥,١% ، وبيروت الصغرى ٢٨,٧% . [1]وهي نسب متدنية جداً مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتدرج من ٣٧% في البلدان النامية ، الى ٣٨% في العالم الى ٤٠% في البلدان الصناعية[2] .

خلاصة القول إن من أهم الخصائص الاقتصادية لسكان لبنان عموماً والمدن خصوصاً ، انخفاض نسبة العمالة عامة ، ونسبة مساهمة الاناث في العمل خاصة، وارتفاع معدلات البطالة والاعالة . (الجدول رقم ١٦) .

الخصائص الاجتماعية لسكان المدن

(١)- الاميَّة :

لعل من اهم اوجه المدينة والمدنية ، ذاك الوجه الثقافي المميز، المتمثل في وفرة مدارسها ومعاهدها ، وانعكاسه الايجابي في ارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة مع المناطق الريفية البعيدة. وبالرغم من ذلك فإن مدننا لا زالت تضم في جنباتها فئة كبيرة من المواطنين الذين حرموا حقهم في التعليم ، فباتوا اميين .

---

(١)من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

(٢)تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، حصة الاناث بين القوة العاملة لسنة ١٩٩٠ ص ١٨٣ .

(الجدول رقم ١٦)
المؤشرات الاقتصادية ١٩٩٤ – ١٩٩٦
جدول مقارنة

	القوة العاملة (كنسبة مئوية من مجموع السكان)%	عدد المعالين للفرد الواحد الناشط اقتصادياً	معدل البطالة الاجمالي للسكان (١٠ سنوات واكثر) %
كل لبنان	٢٩,٥	٢,٤	٥,٨
كل المدن مجتمعة	٣١	٢،٢	٥,٦
بيروت الصغرى	٣٢,٤	٢	٥,٨
جونيه	٣٥	١,٨	٣,٩
زحلة	٣٤,٨	١,٩	٤,٦
جبيل	٣٣,٧	٢	٦,٥
اميون	٣٣,٢	٢	٥,٣
حلبا	٣٢,٥	٢	٦,٩
بيروت الكبرى	٣١,٩	٢,١	٥,٨
زغرتا	٣١,٥	٢،٢	٦,٩
المنيه	٢٩,٣	٢,٤	٤،٤
طرابلس	٢٨,٣	٢,٥	٥,٤
النبطية	٢٨,٣	٢,٥	٦,٣
بعلبك	٢٦,٤	٢,٨	٣,٩
صور	٢٥,٤	٢,٩	٧,٥
صيدا	٢٤	٣,١	٤,٢
الهرمل	٢٣,٩	٣,٢	٦,٩

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤ – ١٩٩٦ .

ان نظرة شاملة تُظهر أن نسبة الامية في لبنان بلغت ١٣,٥% من جملة السكان (عشر سنوات فاكثر). أي ان هناك أمياً في لبنان بين كل سبعة وثمانية أشخاص ممن تجاوزت اعمارهم العاشرة. ان نسبة الامية عندنا أعلى بسبع مرات منها في البلدان الصناعية ، و أدنى بمرتين وربع منها في البلدان النامية ، وتكاد تقترب من نصف المعدل العالمي .

بالمقابل ان نسبة الامية في المدن عندنا بلغت ١٠,٨% ، وفي بيروت الصغرى ٨,٩%، أي ان هناك أمياً بين كل تسعة أشخاص من سكان المدن، وأمياً بين كل أحد عشر شخصاً من سكان بيروت الصغرى.

الا أن الابرز في معدلات الامية عندنا هو غلبة الطابع الانثوي عليها ، لا بل ان نسبة الامية عند الاناث في لبنان عامة والمدن مجتمعة وبيروت الصغرى هي ضعف مثيلها عند الذكور أي ان هناك ذكراً واحداً وأنثيين بين كل ثلاثة اميين. وهذا يعني ان التعليم عندنا لا زال يميل لصالح الذكور كما هو حال جميع البلدان النامية ، بينما يتساوى في التعليم الذكور مع الاناث في البلدان الصناعية (الجدول رقم ١٧).

ولعل من أهم أوجه الامية عندنا ذلك التفاوت الشاسع في توزيعها بين المدن كما هو بين الاناث والذكور، فهناك مدن تتدنى فيها نسبة الامية عن العاصمة الكبرى (بيروت الكبرى) بكثير وكثير جداً كجونيه مثلاً (نصف نسبة الامية في العاصمة) ، وهناك مدن ترتفع فيها نسبة الامية عن العاصمة الكبرى بكثير وكثير جداً كالهرمل وحلبا مثلاً (ضعفي نسبة الامية في العاصمة) والمنية (ثلاثة أضعاف ونصف تقريباً).

(الجدول رقم ١٧)

نسبة الامية حسب الجنس (% من جملة السكان ١٠ سنوات فاكثر)

جدول مقارنة

	ذكور %	اناث %	المعدل العام %
العالم	١٦,٥	٢٩,٢	٢٢,٩
جميع البلدان النامية	٢١,٦	٣٩,٧	٣٠,٣
جميع البلدان الصناعية	١,٥	١,٥	١,٥
لبنان	٩,٢	١٧,٨	١٣,٥
كل المدن مجتمعة	٧,٥	١٤,١	١٠,٨
بيروت الصغرى	٥,٨	١١,٧	٨,٩

المصادر : بلدان العالم والعالم النامي والصناعي من عمل الباحث عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٤٨ و ١٥١ .

أما لبنان والمدن اللبنانية فمن عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤ – ١٩٩٦ .

واذا كانت الهجرة الوافدة الى المدن من الارياف البعيدة والنائية والتي تشكل احزمة البؤس حولها ، بالاضافة الى الاحياء الفقيرة والقديمة فيها ، هي أهم اسباب ارتفاع نسب الامية في المدن (مثلاً نسبة الامية في بيروت الصغرى ٨,٩% بينما هي في ضواحي

بيروت ١٠,٣% ونسبة الامية في صيدا ٩,١% بينما هي في صيدا القديمـــة ١٧,٨%)[1]. فإن ذلك لا يبرر هذا الكم الهائل من تكدس الاميين في بعض مدننا (ســـدس الـــى ســـبع السكان في طرابلس ، خمس الى سدس السكان في صور والهرمل وحلبا، ثلث السكان فـــي المنية) ، وهي مدن فاقت فيها نسب الامية النسبة العامة لكل لبنان بكثير وكثير جداً .

بل وإذا كان من سبب ثالث لارتفاع نسب الامية عندنا وفي مدننا ، غير النـــزوح والفقر، فهو حرمان فئة كبيرة من الاناث من التعليم لصالح الذكور فسدس الى سبع الانـــاث اللواتي تجاوزن سن العاشرة في النبطية وزغرتا أميات ، وهنَّ اكـــثر مـــن الســـدس فـــي طرابلس وبعلبك، واكثر من الخمس في صور وحلبا، والربع في الهرمل ، واكثر من الثلـــث في المنية .

ان ترييف مدننا أصبح مشكلة اجتماعية كما هو مشكلة اقتصادية وبيئية وحضارية لا بل وحضرية . واذا كان الحل في إنماء الريف فليست المناطق المتريفة في المدن أقـــل حاجة للانماء (الجدول رقم ١٨) .

(الجدول رقم ١٨)

نسبة الامية حسب الجنس (% من جملة السكان ١٠ سنوات فاكثر) في المدن -جدول مقارنة

المدن	ذكور %	إناث %	المعدل العام %
جونيه	٣	٦,٢	٤,٦
اميون	٥,٦	١٠,٤	٨,١
جبيل	٥,٩	١١	٨,٥
صيدا	٧,٧	١٠,٥	٩,١
بيروت الكبرى	٦,٢	١٣,٢	٩,٨
زحلة	٧,٥	١٢,٨	١٠,٢
النبطية	٦,٢	١٥,١	١٠,٩
زغرتا	٧,٩	١٥,٣	١١,٧
بعلبك	٦،٣	١٧,٤	١١,٩
طرابلس	١٢,١	١٧,٧	١٤,٩
صور	١٢,٩	٢٠,٢	١٦,٥
الهرمل	٨,٧	٢٥	١٧
حلبا	١٤	٢١,٩	١٨,١
المنية	٣٠,٩	٣٥,٧	٣٣,٣

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان المساكن في لبنان ٩٤-١٩٩٦ .

---

[1] عبد الله عطوي : مجلة العرفان ، العددان السابع والثامن، أيلول وتشرين الاول ، ١٩٩٦، بيروت ، لبنان (النمو العمراني وأثره في تداعي البنية البيئية والعمرانية والسكانية في صيدا القديمة) ص. ١٢٥ ، دراسة ميدانية .

(٢) – الحالة المدنية (أو الزواجية)

ان نظرة عامة للحالة المدنية (او الزواجية) للسكان الذين ما جاوزا لسن العاشرة في لبنان عموماً ، تظهر تفوق نسبة العازبين ، يليها علـى التوالـي نسـبة المـتزوجين، فالارامل، فالمطلقين والهاجرين . ينطبق ذلك الترتيب تماماً على سكان المـدن (باسـتثناء بعضها كجونيه وأميون اللتين تقل فيهما نسبة السكان العازبين عن المتزوجين).

ان ارتفاع نسبة العزوبية في المدن (كطرابلس وصور وبعلبك والمنيه والـهرمل)، يقابله ارتفاع في نسب تعدد الزوجات ، والى حد ما ارتفاع في نسب الطلاق.

ان مركزية المدن وأهميتها الادارية (كعواصم المحافظات) ، تتناسب طردياً مـع ارتفاع ظاهرة الطلاق والهجر والترمل .

ان المدن الجنوبية (كصيدا والنبطية وصور) ، تتميز بأعلى معـدلات طـلاق، وأدنى معدلات في تعدد الزوجات، بين سائر المدن اللبنانية .

ان المدن الساحلية (بيروت الصغرى، طرابلس ، صيدا ، صور)، تتميز بـأعلى معدلات طلاق، مقارنة بالمدن الداخلية (الجدول رقم ١٩).

ماذا عن ام المدن العاصمة بيروت وتحديداً بيروت الصغرى ، الاكـثر مدنيـة او تحضراً بين كافة المدن ؟

تتحدث الارقام عن وجود علاقة عكسية بين الطلاق وتعدد الزوجات، فبينما ترتفـع نسبة الطلاق في العاصمة الام لتصل الى اكثر من ضعف مثيلتها في لبنان ، فإن نسبة تعدد الزوجات تتدنى لتصل الى النصف ان نسبة الطلاق في العاصمة هي الاعلـى بيـن كافـة المدن، ولا يوازيها في ذلك سوى مدينتي النبطية وصور. ان تركز المدنية فـي العاصمـة ادى الى ارتفاع نسبة الطلاق فيها، كما ادت الحرب في الجنوب الى ارتفاع نسب الطـلاق في مدنه.

ظاهرة اجتماعية بارزة أيضاً في عاصمتنا الكبرى، هي ظاهرة العزوبية المتقدمـة في السن – او العنس اذا جاز التعبير – لا شك ان المدينة والمدنية تؤديان الى رفـع سـن الزواج، ولا شك أيضاً ان العزوبية لاعمار متقدمة جداً ظاهرة غير صحية ، حيث تنطـق الارقام بأعداد هائلة من الجنسين الذين تجاوزوا الاربعين والخمسين سنة مـن العمـر ولا يزالون عازبين. ان العزوبية لاعمار متقدمة لكلا الجنسين، تؤدي الى مشكلات اجتماعيـة، لا تقل خطورة عن تلك المتأتية عن الطلاق والامية، فكيف اذا كانت هذه الظاهرات انثويـة جنسياً ، عاصمية وطنياً ..! (الجدول رقم ٢٠).

(الجدول رقم ١٩)
توزيع السكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة المدنية (النسب المئوية)
جدول مقارنة

	أرمل	مطلق	هاجر	متعدد الزوجات	متزوج	كاتب كتابه	أعزب	المجموع %
لبنان	٥	٠,٥	٠,١	٠,٢	٤٥	٠,٤	٤٨,٨	١٠٠
بيروت الصغرى	٦,٦	١,١	٠,١	٠,١	٤٤,٨	٠,٣	٤٧	١٠٠
بيروت الكبرى	٥,٦	٠,٧	٠,٢	٠,١	٤٥,٦	٠,٤	٤٧,٥	١٠٠
طرابلس	٤,٦	٠,٩	٠,١	٠,٤	٤٣,٧	٠,٤	٥٠	١٠٠
صيدا	٥,٢	١	٠,٠٤	٠,٠٤	٤٥,٥	٠,٧	٤٧,٥	١٠٠
زحلة	٦,١	٠,٣	٠,١	٠,٠٣	٤٥,٤	٠,١	٤٨	١٠٠
النبطية	٦	١,١	–	–	٤٥,٥	٠,٩	٤٦,٥	١٠٠
بعلبك	٣,٨	٠,٦	–	٠,٣	٤٢,٤	٠,٧	٥٢,٣	١٠٠
الهرمل	٤,٧	٠,٤	–	٠,٢	٣٦,٦	٠,٩	٥٧,٣	١٠٠
جونيه	٥,٣	٠,٢	٠,١	–	٤٨,٦	–	٤٥,٨	١٠٠
جبيل	٤,٥	٠,٢	٠,١	–	٤٥,٩	–	٤٩,٣	١٠٠
صور	٤,٦	١,١	٠,١	٠,١	٤٢,٣	٠,٨	٥١,١	١٠٠
اميون	٥,٩	٠,٢	٠,٢	–	٤٨,٦	–	٤٥,١	١٠٠
زغرتا	٦	٠,٢	٠,١	٠,١	٤٦,٣	٠,١	٤٧,٤	١٠٠
المنيه	٢,٩	٠,٢	–	٠,٣	٤١,٥	٠,٣	٥٤,٨	١٠٠
حلبا	٥,٨	٠,٤	٠،١	٠,٢	٤٤,٤	٠,٤	٤٨,٧	١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ٩٤-١٩٩٦.

(الجدول رقم ٢٠)
التوزيع الجنسي للسكان العازبين (٢٠سنة فاكثر) في بيروت الكبرى

فئة العمر	ذكور		إناث		المجموع	
سنة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٢٠-٢٩	٨٥٨٠٨	٧٠,٤	٦٤٥٤٠	٦٠	١٥٠٣٤٨	٦٥,٥
٣٠-٣٩	٢٦١٩٠	٢١,٥	٢٥٧١٨	٢٣,٩	٥١٩٠٨	٢٢,٦
٤٠-٤٩	٥٤٢٩	٤,٥	٨٤٢٧	٧,٨	١٣٨٥٦	٦
٥٠ وما فوق	٤٤٢٤	٣,٦	٨٨٩٩	٨,٣	١٣٣٢٣	٥,٨
المجموع	١٢١٨٥١	%١٠٠	١٠٧٥٨٤	%١٠٠	٢٢٩٤٣٥	%١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤ – ١٩٩٦ .

اما عن تركز الترمل في العاصمة وخاصة عند النساء وفي اعمار مبكـــرة جـــداً، فأمر لا يقل أهمية عن مشكلاتنا الاجتماعية الاخرى. واذا كان نظرياً وعمليـــاً ان الانـــاث اكثر قدرة على التعمر من الذكور ، وبالتالي تزداد نسبتهم الى الذكور مع التقدم في الســن، الا ان الحرب زادت من حدة الفارق بين الجنسين، الحرب التي تحصــد الذكــور قبــل الاناث. فمقابل كل رجل أرمل في لبنان ٦,٩ نساء أرامل، وفي بيروت الصغرى ٧,٦ نساء أرامل، و ٨ نساء أرامل في بيروت الكبرى. أما عن ترمل النساء في اعمار مبكرة فتشـــير الارقام الى ان نسبة النساء الارامل دون سن الخمسين الى اجمالي النساء الارامل تصل الى ١١,٥% في بيروت الصغرى، و ١٣,٣% في بيروت الكبرى، و ١٤,٦ % في كل لبنان.

وزن العاصمة بيروت

ان اول ما يبرز في وزن بيروت الكبرى، هو حجمها السكاني المميز، الذي يطغى على ما عداه منذ الوهلة الأولى: (٣٦%) من اجمالي سكان لبنان ، ٧٢% من سكان المـــدن الأربع الأولى في لبنان (بيروت وطرابلس وصيدا وجونيه). قرابة خمسة أضعاف المدينــــة الثانية (طرابلس)، وثمانية أضعاف المدينة الثالثة (صيدا) ، وتسعة عشر ضعف المدينــــة الرابعة (جونيه). بل وتوازي سكانياً مرتين ونصف سكان المدن الثانية والثالثة والرابعـــة (طرابلس وصيدا وجونيه) مجتمعة. (الجدول رقم ٢١).

(الجدول رقم ٢١)
المدن الأربع الأولى في لبنان[١]
جدول مقارنة

المدينة	عدد السكان	% من اجمالي سكان لبنان	% من سكان المدن الأربع الأولى
بيروت وضواحيها	١١٢١٥٥٤	٣٦	٧١,٩
طرابلس وضواحيها	٢٣٦٥٠٩	٧,٦	١٥,٢
صيدا وضواحيها(٢)	١٤٣٣٠٧	٤,٦	٩,٢
جونيه وضواحيها	٥٨٤٦٧	١,٨	٣,٧
المجموع	١٥٥٩٨٣٧	٥٠	١٠٠

[١] من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤-١٩٩٦.

[٢] تعداد صيدا عن مسح المعطيات الإحصائية للسكان -أما ضواحيها فمن دراسة للباحث عبد الله عطوي، مدينة صيدا مرجع سابق

في قانون المدينة الأولى Primate City، الذي يحدد نسب السكان في مدن البلـــد الرئيسية باعتبار ان المدينة الاولى ١٠٠، ومع ملاحظة ان معدل الأرقام القياســية للمــدن الثلاث الأولى كما وجده مارك جيفرسون صاحب هذا التكنيك هو في المتوســط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ [1]. وبتطبيق هذا القانون على المدن الأربع الأولى عندنا نصل الى المتوســط ١٠٠ : ٢١ : ١٣ : ٥ الذي يبرز مدى الخلل الكبير بين حجم المدينة الأولى والمدن التي تأتي بعدها عندنا .

وأسوأ ما في الأمر ان بيروت تكاد تقف وحدها كفئة او كطبقة قائمة بذاتها تتعــالى على سائر المدن مبتلعة اياها. وحدها تقف بيروت كعملاق وسط غابة من الأقزام. بل انــها لتكسب دائماً وتزداد نمواً وضخامة على حساب تلك المدن وعلى حساب كل البلد. ولعل في مقارنة بيروت ببعض العواصم الأخرى ما يلقي مزيداً من الضوء علـــى مـــا آلــت اليــه عاصمتنا اليوم .(راجع الجدول رقم ١٠).

ولكن ليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن، ليس الكم وحده هو المهم، أهــم منــه الكيف فلئن كانت بيروت لا تتعدى كثيراً ثلث الدولة من حيث العدد المجرد او المطلـــق ، فلعلها تزيد عن نصفها من حيث الوزن والثقل الفعـــال. فلــو قوّمنـــا الدخــول المرتفعــة والعقارات والاملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك ما لا يمكن قياســه او تقويمه رقمياً كالسلطة والنفوذ ،فلقد ترجح العاصمة كفة بقية لبنان بسهولة وبساطة.

فكما يوضح الجدول المرفق (الجدول رقم ٢٢) ، فإن في بيروت نحـــو خمســي القوى الناشطة اقتصادياً في لبنان، وأكثر من خمسي العاملين في كل من : القطاع الخــاص، والفنادق المطاعم والملاهي، والنقل والبريد والاتصالات. بل وفيــها أيضـــاً ± ٥٩% مـــن مجموع العاملين في : البنوك والوساطة المالية ، ومديري المؤسســـات الكبــيرة، وكبـــار المسؤولين في البلد .

---

(1) Mark Jefferson, "The law of the primate city". GR., Vol XXIX, No.2, April, 1939, p.227

(الجدول رقم ٢٢)

نصيب بيروت الكبرى % في بعض عناصر الانتاج والخدمات ١٩٩٤ – ١٩٩٦ (١)

جدول مقارنة

البند	نسبة بيروت
السكان الناشطون اقتصادياً (١٠ سنوات فأكثر)	٣٩,٣
العاملون في القطاع الخاص	٤٠,٧
حملة شهادات الدراسات العليا في الطب	٤٢,٥
الذين يتابعون دراسات عليا	٤٣
العاملون في الفنادق والمطاعم والملاهي	٤٣
العاملون في النقل والبريد والاتصالات	٤٣
السيارات الخاصة	٤٣
الذين يتابعون الجامعة	٤٧
حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة	٥٢,٢
كبار المسؤولين	٥٢,٦
حملة شهادات الدراسات العليا في العلوم	٥٣
حملة شهادات الدراسات العليا في الآداب والعلوم الانسانية	٥٣
خطوط الهاتف	٥٣,٤
مديرون في المؤسسات الكبيرة	٥٤,٦
العاملون في بنوك ووساطة مالية	٥٩,٦
حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة	٦٠,٥
حملة شهادات الدراسات العليا في الحقوق والعلوم السياسية	٦٣,٤
حملة شهادات الدراسات العليا في الإدارة او الخدمات	٦٣,٧

ورغم ان بيروت ثلث الى خمس سكان لبنان، فإن لها ٤٣ الى ٥٣,٤% من مجموع السيارات الخاصة وخطوط الهاتف في البلد. والواقع ان نسبة بيروت ترتفع دائماً الى النصف او الثلثين في كل الخدمات الراقية المتقدمة كالسلكية واللاسلكية ودور السينما الراقية والمسارح ...الخ.

وبيروت الى ذلك وذلك أيضاً تستأثر بالمؤهلات العالية في البلد. فيها أكثر من خمسي حملة شهادات الدراسات العليا في الطب، وأكثر من نصف حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة والعلوم والآداب، ونحو ثلثي حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة والحقوق والعلوم السياسية والادارة .

(١) للباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤-١٩٩٦ .

صفوة القول ان العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك في لبنان كما وكيفاً . بل ليس هذا فحسب. فالواقع ان اكبر نسبة في لبنان كله، ربما الأغلبية العظمى ، من اصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز في بيروت، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كعواصم المحافظات، ثم عواصم الأقضية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفي من المدن الصغيرة والريف الحقيقي. بل يمكن القول ان نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن بحسب حجم كل واحدة منها .

وكقانون عالمي عام ان نسبة الأغنياء في السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة، لأن المدن الكبرى هي وحدها التي تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذي يحتاج اليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم. واذا كان هذا صحيحاً في مدن الغرب المتطور، فهو أصح في مدن العالم الثالث حيث يحد التخلف كثيراً من امكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ وسلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى او اثنتين على الأكثر، هي عادة العاصمة وحدها .

وفي بيئتنا الحضارية ومجتمعنا النامي حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام، فإن اللبناني الثري لا يجد مجالاً او موطناً سكنياً لأشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفاً بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالي سوى في العاصمة أساساً والى حد أقل في بعض عواصم المحافظات. وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها يجدون أنفسهم مضطرين الى ان يستكملوا او يعوضوا قصور مدنهم المحلي بالرحلات العديدة الى العاصمة.

من هنا تحتكر بيروت بالضرورة أضخم نسبة في المجتمع اللبناني من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة سواء من الملاك الزراعيين الغيابيين بالضرورة، او من رأسمالية الصناعة او بورجوازية التجارة أو كبار الموظفين..الخ، بكل ما تعني هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية..الخ. وهذه النسبة أكبر جداً من ان تتناسب حتى مع حجم بيروت النسبي في الوطن.

على ان هذا التمييز – ولا نقول الامتياز – انما يأتي على حساب أغلبية سكان بيروت نفسها، التي لعلها تختص كذلك بأكبر الفروق الطبقية بين القمة والقاعدة في أي مكان او مدينة في الوطن جميعاً. فالمقدر ان اكبر نسبة من دخل العاصمة الكبرى يذهب الى فئة ضئيلة من سكانها، بينما يعيش غالبية سكانها على النسبة القليلة المتبقية. ان فقراء بيروت هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم في هذا مثل فقراء لبنان على العموم وعلى حد سواء او أسوأ.

لقد تحولت بيروت من مجمع مدني Conurbation الى كائن اخطبوطي، يمتـص دم باقي أجزاء الوطن كما يبتلع الأرض الزراعية. واذا كان الأصل في العاصمة انها خادمـة الوطن، فإن عاصمتنا تسلطت عليه وأصبحت هي سيدته. فيكفي ان نتذكر ان كـل شـيء عندنا يقل وزناً وكثافة كلما بعدنا عن العاصمة شمالاً وجنوباً وشرقاً، فـي السـكان، فـي الخدمات ، في مستوى الحضارة والرفاهية ، ألخ ... لقـد أصبحـت العاصمـة الضـابط الحقيقي لايقاع الحياة عندنا .

وفيما بين أفراط العاصمة واستنـزاف الريف، يخرج لبنان في المحصلـة وهـو يعاني انفصالاً شبكياً بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمي، الأولى هـي " القطعـة مـن أوروبا"، والثانية قطعة من آسيا، والفرق بينهما كالفرق بين الحضـارة الغربيـة المتقدمـة والعالم الثالث المتخلف.

كل هذا عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد، ولكن يبقى أخيراً كيف انـه جاء على حسابها هي نفسها. من السخرية او لعله منطق الطبيعة في التصحيـح، ان هـذا التضخم ، مثلما ادى الى الفقر والشلل في الريف عموماً والمناطق المتطرفة فـي الجنـوب والشمال البقاع خصوصاً، ارتد على الرأس ، أي علـى العاصمـة نفسـها، وبـهذا وذاك اصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها، في الوقت الذي تدفع فيـه المناطق الأخرى والريف الثمن مضاعفاً .

ولقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية ، فباتت كل مؤسسات العاصمـة ومرافقها تئن تحت ضغط سكان لا تكف عن التزايد الفلكي رغم انها بدورها لا تقل انسحاقاً ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها .وعلى الجملة فلم تعد ضخامة بـيروت الا ضخامة كم لا كيف ، اذ تدهورت كبيئة مدنية للحياة الكريمة، من أزمـة تلـوث بيئـي وأزمة مواصلات لما يتكدس يومياً في شوارعها من مئات الآلاف من السيارات التي تحرق من الوقود وهي متوقفة أكثر مما تحرق عند دوران عجلاتها، الى أزمة اسـكان وازدحـام السكان حول أطرافها الى احزمة بؤس ومدن أعشاش، تمثل الريف في العاصمة او عمليـة ترييف المدينة، الى ازمة ابتلاعها للأراضي الزراعية وانتفاء المساحات الخضـراء، الـى أزمة التخلص من النفايات وكل ما فاض عن معدتها.

ان الحل الحقيقي – نقول – هو ان تصبح بيروت عاصمة لبنان السياسـية فقـط وأساساً ، لا عاصمته السكانية والصناعية والتجارية والادارية وما لا ندري من الوظـائف الأخرى ، وإعادة بعث واحياء المدن والعواصم الادارية ، وإعادة بنـاء القريـة، وإعـادة تخطيط هيكل التقسيم الاداري[1] .

---

[1] اللامركزية الادارية في لبنان، الاشكالية والتطبيق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦.
علي فاعور: تمركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامكزية (ص ٢٣٥ – ٢٤٩).

رابعاً : سكان الضواحي والسكن العشوائي : ضواحي بيروت الكبرى

بين المدن وضواحيها عندنا غربة ما بعدها غربة .. انهما نقيضان في كل شـــيء اللهم إلا في المكان حيث يجتمعان: هذه آكلة الريف أرضاً وزرعاً وخضرة، حاكمة لا بـــل متحكمة فيه، وتلك لفظها الريف فوجدت نفسها في المدينة وحولها .

هكذا تكبر المدن عندنا وتزداد حجماً حجراً وبشراً بتداعي الريف . ورويداً رويـــداً تتداعى الأرض الزراعية وتتآكل حول المدن، لتنبت مكانها احزمة بؤس وفقر وحرمـــان. هذه هي حال ضواحي عاصمتنا الوطنية بيروت التي حَبست نفسها –أو حُبست لا فـــرق- بمن ضاق بهم الريف من كل أرجاء الوطن، فدفعت بـــيروت ثمـــن اســـتئثارها بالانمـــاء والاعمار دون باقي الوطن، ولكن الثمن الذي دفعه سكان الضواحي كان ثمناً مضاعفاً.

الخصائص الديموغرافية لسكان ضواحي بيروت :

في البدء لا بد من وقفة عند ثقل السكان او وزن السكان او حجـــم الســـكان فـــي ضواحي بيروت. إنهم عددياً فاقوا سكان محافظة بيروت حتى وصلت نسبتهم او تكاد تصـــل الى ضعف سكان بيروت (١٧٥,٣% من سكان محافظة بيروت)، ووصلت نســـبتهم او تكاد تصل الى ثلثي سكان بيروت الكبرى (٦٣,٧% من اجمالي سكان محافظـــة بـــيروت وضواحي بيروت مجتمعين) .بل أن نسبة سكان ضواحي بيروت هي اليوم خمس الى ربع سكان لبنان (٢٢,٩% من اجمالي سكان لبنان) .

ولأنهم في الأعم الأغلب ريفيو المصدر، فخصائصهم الديموغرافية أقرب لســـكان الريف من المدينة . انهم صغار السن ، فاكثر من ربع السكان دون الخامسة عشـــرة مـــن العمر (٢٦,٨%). و لانهم ريفيو المصدر كذلك، ولأن كبار السن نادراً ما يهاجرون الـــى المدن وغالباً لارتباطهم بالأرض، فإن نسبة كبار السن في ضواحي بيروت والبالغـــة فقـــط ٦,٣%، هي نسبة متدنية ، أقرب أيضاً لمثيلتها في الريف من المدينـــة . (الجـــدول رقـــم ٢٣).

(الجدول رقم ٢٣)

فئات السن الوظيفية ١٩٩٤ – ١٩٩٦

جدول مقارنة

فئات السن	ضواحي بيروت %	محافظة بيروت %	لبنان%
الصغار-١٥	٢٦,٨	٢١,٦	٢٩,٣
البالغون ١٥-٦٤	٦٦,٩	٦٩,١	٦٣,٨
الكبار + ٦٥	٦,٣	٩,٣	٦,٩

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦.

ولأن غالبية سكان ضواحي بيروت ريفيو المصدر كذلك ، فهم أقرب أيضاً في تركيبهم الجنسي والاسري الى الريف اكثر من المدينة. فبينما ترتفع نسبة الذكور في ضواحي بيروت الى ٩٨,٢ ذكراً لكل ١٠٠ انثى ، فإن هذه النسبة تتدنى في محافظة بيروت الى ٩٤,٥ ذكراً . وبينما يصل متوسط عدد أفراد الاسرة الى ٤،٥ فرداً في ضواحي بيروت ، فإن هذا المتوسط يتدنى الى ٤,١ في محافظة بيروت (الجدول رقم ٢٤).

(الجدول رقم ٢٤)

التركيب الجنسي والاسري ٩٤ – ١٩٩٦

جدول مقارنة

	ذكور لكل ١٠٠ من الاناث	متوسط عدد أفراد الأسرة
ضواحي بيروت	٩٨,٢	٤,٥
محافظة بيروت	٩٤,٥	٤،١
لبنان	٩٨,٣	٤,٦

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان المساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

الخصائص الاقتصادية لسكان ضواحي بيروت :

لأن سكان الضواحي صغار السن ، فإن نسبة العاملين بينهم جاءت أدنى من العاصمة الام. ولأنهم ينخرطون في العمل باعمار مبكرة فإن معدل البطالة بينهم هي الادنى كذلك. ولأنهم صغار السن ولارتفاع الولادات عندهم ، فإن معدل الاعالة للفرد الواحد جاءت أعلى من سكان بيروت. ولأن الاناث في الضواحي أقل تعليماً ، فإن نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي جاءت الاقل كذلك (الجدول رقم ٢٥).

(الجدول رقم ٢٥)
المؤشرات الاقتصادية ٩٤ – ١٩٩٦
جدول مقارنة

	القوة العاملة (كنسبة مئوية من مجموع السكان)%	عدد المعالين للفرد الواحد الناشط اقتصادياً	معدل البطالة الاجمالي للسكان (عشر سنوات واكثر) %	نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي الى مجموع السكان العاملين %
ضواحي بيروت	٣١,٧	٢,١	٥,٦	٢٣
محافظة بيروت	٣٢,٤	٢	٥،٨	٢٨,٧
لبنان	٢٩,٥	٢,٤	٥,٨	٢٠,٧

من عمل الباحث عن الجداول الاحصاية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

الخصائص الاجتماعية لسكان ضواحي بيروت :

(١)– الحالة التعليمية :

والحالة التعليمية للسكان (١٠سنوات فاكثر) تختلف من مجتمع الضواحي الى العاصمة. فبينما تتدنى نسبة حملة شهادات الدراسات العليا والجامعية والثانوية في الضواحي مقارنة بالعاصمة ، فإن نسبة الامية في الضواحي هي الاعلى. لا بل ان نسبة الامية في ضواحي بيروت تعدت العشرة بالمائة (الجدول رقم ٢٦).

(الجدول رقم ٢٦)
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية (% من جملة السكان ١٠ سنوات فاكثر)
جدول مقارنة

	يقرأ ويكتب	أمي	تعليم دراسات عليا	تعليم جامعي	تعليم ثانوي	تعليم متوسط	تعليم ابتدائي	[illegible]	المجموع %
ضواحي بيروت	٧,٥	١٠,٣	٠,٨	٨,٣	١٦,٥	٢١,٦	٢٩,٨	٥,٢	١٠٠
محافظة بيروت	٧,٢	٨,٩	٢,١	١٣,١	٢٠,١	٢٠,٩	٢٣,٨	٣,٩	١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

وارتفاع معدلات الامية في الضواحي، مرتبط ارتباطاً شديداً بالاناث. فسبع الاناث اللواتي تجاوزن العاشرة من العمر في ضواحي بيروت ، هن اميات. لا بل ان الامية عند الاناث في الضواحي تصل الى اكثر من ضعف نسبتها عند الذكور (٢,٢مـرة). وهذا يعني ان التعليم لا زال يميل لصالح الذكور ليس في ضواحي بيروت فحسب، بل وفي العاصمة وكل لبنان أيضاً . (الجدول رقم ٢٧).

(٢)- الحالة المدنية (او الزواجية) :

والحالة المدنية (او الزواجية) لسكان الضواحي هي امتداد للريف – ان لم نقل التربيف في المدينة – فسكان الضواحي أقل ترملاً من سكان العاصمة، لأنهم اقل تعمراً ، واقل رعاية صحية . وسكان الضواحي أقل طلاقاً ، لا بل ان نسبة المطلقين في العاصمة هي ضعف مثيلتها في الضواحي، فالعادات والتقاليد الاجتماعية والروابط الاسرية والعائلية

(الجدول رقم ٢٧)

نسبة الامية حسب الجنس (% من جملة السكان ١٠ سنوات فاكثر)

جدول مقارنة

	ذكور %	إناث %	المعدل العام %
ضواحي بيروت	٦,٤	١٤	١٠,٣
محافظة بيروت	٥,٨	١١,٧	٨,٩
لبنان	٩,٢	١٧,٨	١٣,٥

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ٩٤ – ١٩٩٦ .

والدين والقرابة هي قيم اجتماعية تحد من الطلاق، متأصلة في الريف، ومتواصلة مع سكان المدن الوافدين من الارياف الى الضواحي.ولهذه الاسباب أيضاً ولقصر فترة التعليم والنزول المبكر الى العمل ، فإن نسبة المتزوجين في الضواحي جاءت أعلى من مثيلتها في العاصمة . ولأن سكان الضواحي صغار السن لارتفاع الولادات بينهم ، فإن نسبة العازبين عندهم هي أيضاً أعلى من مثيلتها في بيروت. فقط يتساوى سكان الضواحي مع العاصمة في نسبة تعدد الزوجات، والسبب الجامع هنا اقتصادي مرتبط بارتفاع كلفة المعيشة في المدن اكثر من سواه (الجدول رقم ٢٨).

(الجدول رقم ٢٨)
توزيع السكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة المدنية (النسب المئوية)
جدول مقارنة

	أرمل	مطلق	هاجر	متعدد الزوجات	متزوج	كاتب كتابه	اعزب	المجموع %
ضواحي بيروت	٥,١	٠,٥	٠,٢	٠,١	٤٦	٠,٤	٤٧,٧	١٠٠
محافظة بيروت	٦،٦	١،١	٠,١	٠,١	٤٤,٨	٠,٣	٤٧	١٠٠
لبنان	٥	٠,٥	٠,١	٠,٢	٤٥	٠,٤	٤٨,٨	١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان المساكن في لبنان ٩٤ — ١٩٩٦ .

(٣)- المسكن :

وحالة المساكن من حيث مساحتها وعدد غرفها واتصالها بشبكة المياه والتصريف الصحي في ضواحي بيروت، ليست أفضل حالا من ساكنيها فاكثر من ثلث المساكن (٣٥,٨%) في الضواحي مساحتها دون الثمانين مترا مربعا ، بينما هي في محافظة بيروت (٢٧,٩%). وبينما تتدنى نسبة المساكن التي تفوق أل ٢٠٠ مترا مربعا الى ٦% فقط في الضواحي ، فإنها ترتفع في بيروت الى ١٠,٧% .ان مساكن الضواحي مساكن عشش اكثر منها مساكن للعيش (الجدول رقم ٢٩).

وتوزيع المساكن بحسب عدد الغرف، يظهر مرة اخرى سوء حالها في الضواحي، ليس مقارنة بالعاصمة فحسب، بل ومع لبنان كذلك. فاكثر من ربع المساكن (٢٥,٣%) في ضواحي بيروت موزعة بين غرفة وغرفتين ، بينما هي في العاصمة ولبنان دون الخمس (١٨,٤% و ١٩,٣% على التوالي) . وبينما ترتفع نسب المساكن القليلة الغرف الى أعلى مستوى في الضواحي مقابل العاصمة وكل لبنان، تتدنى نسبة المساكن المتعددة الغرف. (الجدول رقم ٣٠).

(الجدول رقم ٢٩)
توزيع المساكن بحسب مساحتها بالمتر المربع (النسب المئوية)
جدول مقارنة

	أقل من ٨٠م٢	٨١–٢٠٠م٢	٢٠١م٢ وما فوق	المجموع
ضواحي بيروت	٣٥,٨	٥٨,٢	٦	١٠٠
محافظة بيروت	٢٧,٩	٦١,٤	١٠,٧	١٠٠
لبنان	٢٨,٤	٦١,٨	٩,٧	١٠٠

واذا كانت درجة التزاحم (أي ما يخص الغرفة الواحدة من الافراد) مثالية في العاصمة ، معدل شخص للغرفة الواحدة، فإن ما يخص الغرفة الواحدة من الاشخاص في الضواحي يصل الى ١,٣. هذا إذا وضعنا جانباً مساحات الغرف الاكثر اتساعاً في العاصمة من الضواحي. ومرة اخرى جاءت حالة المساكن في الضواحي لتعبر عن حالة ساكنيها .

وليست الخدمات الصحية – من مياه نقية جارية وتصريف صحي – في الضواحي، بأفضل حال من حال المساكن نفسها. ٢,٨% من مساكن الضواحي غير موصولة الى اية شبكة مياه، مقابل ٠,٨% في العاصمة . وبعبارة اخرى فإن نسبة المساكن غير الموصولة بشبكة مياه في الضواحي هي ثلاثة أضعاف ونصف مثيلتها في العاصمة .

(الجدول رقم ٣٠)

توزيع المساكن بحسب عدد غرف المسكن (النسب المئوية)

جدول مقارنة

	غرفة الى غرفتين	ثلاث غرف الى أربع	خمس غرف وما فوق	المجموع %
ضواحي بيروت	٢٥,٣	٥٠,٩	٢٣,٧	١٠٠
محافظة بيروت	١٨,٤	٥٠,٤	٣١,١	١٠٠
لبنان	١٩,٣	٥٢	٢٨,٧	١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤-١٩٩٦ .

وحال شبكة التصريف الصحي في الضواحي أسوأ بكثير من حال شبكة المياه، ثمن المساكن في ضواحي بيروت غير موصولة الى شبكة التصريف الصحي ، وبعبارة اخرى ومقارنة بالعاصمة ، فإن في ضواحي بيروت مسكن غير موصول الى شبكة التصريف الصحي بين كل ثمانية مساكن، مقابل واحد غير موصول في العاصمة بين كل مئة مسكن. (الجدول رقم ٣١).

(٤)- السيارة :

هل السيارة الخاصة عنصر مهم في حياة اللبنانيين عموماً ، وسكان ضواحي بيروت خصوصاً ؟ كيف ؟ ولماذا ؟ ...

تتحدث الارقام عن ان ما يخص الاسرة الواحدة من السيارات يصل في لبنان الى ٠,٧٨ سيارة، وفي العاصمة ٠,٨٦ سيارة ، وفي ضواحي بيروت ٠,٨٨سيارة. وللمزيد من التقريب، يمكن ان نقول – مع قليل من التعميم – ان لكل اسرتين في لبنان سيارة ونصف، ولكل أربع اسر في العاصمة والضواحي ثلاث سيارات ونصف . أي اننا نكاد نقترب كثيراً في العاصمة وضواحيها من معدل سيارة لكل اسرة . ان دل هذا على شيء، فعلى ان السيارة عنصر مهم في حياة اللبنانيين جميعاً (هذا اذا تغاضينا عن الاسر التي لا تملك سيارة وتلك التي تملك اكثر من سيارة).

(الجدول رقم ٣١)

المساكن غير الموصولة الى شبكتي المياه والتصريف الصحي (% من اجمالي المساكن)

جدول مقارنة

	المساكن غير الموصولة الى اية شبكة مياه	المساكن غير الموصولة الى شبكة التصريف الصحي
ضواحي بيروت	٢,٨	١٢,٥
محافظة بيروت	٠,٨	١،١
لبنان	٤,٧	٣٩,٨

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

وقبل كل شيء لا بد من الاشارة الى الفواصل بين الضواحي والعاصمة في ملكية السيارة ..

اولاً : ان نسبة الاسر التي تملك سيارات في الضواحي أعلى منها في العاصمة .

ثانياً : ان نسبة الاسر التي تملك اكثر من سيارة في الضواحي اعلى منها في العاصمة.

ثالثاً : ان نسبة الاسر التي لا تملك سيارة في الضواحي أدنى منها في العاصمة.

رابعاً : ان نسبة الاسر التي تملك سيارة واحدة في الضواحي تتساوى مع العاصمة.

(الجدول ٣٢).

(الجدول رقم ٣٢)

توزيع الاسر بحسب عدد السيارات الخاصة التي تملكها الاسرة (النسب المئوية)

جدول مقارنة

	لا تملك سيارة	سيارة ١	سيارة ٢	سيارة ٣	سيارة ٤ أو أكثر	المجموع %
ضواحي بيروت	٣٢,٤	٥١,٤	١٢,٧	٢,٥	١	١٠٠
محافظة بيروت	٣٣,٤	٥١,٤	١١,٦	٢,٧	٠,٩	١٠٠
لبنان	٣٧,٥	٥٠	٩,٧	٢	٠,٨	١٠٠

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ – ١٩٩٦ .

والظاهرة الاكثر بروزاً هنا ، ان ملكية السيارة جاء في ضواحي العاصمة (الاكثر فقراً) ، أعلى من العاصمة نفسها (الاكثر غنى) . من هنا يمكن القول ان السيارة عنصر مهم في حياة سكان الضواحي عموماً ، والنازحين الى الضواحي خصوصاً، لانها وسيلة الوصل بينهم وبين مكان العمل داخل العاصمة وخارجها، ووسيلة الوصل بينهم وبين مناطقهم الاصلية النائية التي وفدوا منها، ثم هي كذلك وسيلة النقل الرئيسية للاسر الفقيرة والمتوسطة من الضواحي الى الاماكن العامة (بحراً وسهلاً ونهراً وجبلاً) خارجها في أيام العطل والمناسبات ، لفقدان الاماكن الترفيهية العامة في العاصمة وضواحيها (كما في كل المدن اللبنانية عموماً) من حدائق عامة ومنتزهات.

الخاتمـــة

في النمو السكاني:

لقد مر لبنان في تاريخه السكاني او الديموغرافي بمراحل وفـترات عديـدة، مـن تزايد او تناقص ، أبرزها ما تم تسجيله بأول تقدير للسكان سنة ١٩١٣ والبـالغ ٤١٤٨٠٠ نسمة، وآخر مسح للسكان بالعينة (١٩٩٤ – ١٩٩٦) والبالغ ٣١١١٨٢٨ نسـمة ، وهـذا يعني ان سكان لبنان تضاعفوا سبع مرات ونصف في أقل من قرن (في ٨٢ سنة).

إن أبرز مراحل النمو السكاني التصاعدي التي عرفها لبنان ، تلك التي ترافقت مـع النمو التجاري والصناعي والزراعي والخدماتي (اصطيـاف – سـياحة – ترانزيـت – مصارف)، والاستقرار الامني والسياسي ، منذ بداية الخمسينات وحتى أواسط السـبعينات. حيث تصاعد النمو باطراد من ٢,٤% في الفترة ٥٣ – ١٩٥٩ الى ٢,٨% في الفـترة ٥٩– ١٩٧٠ ، الى ٤،٤% في الفترة ٧٠–١٩٧٥ ، التي يمكن أن نطلق عليـها قمـة الانفجـار السكاني في لبنان.

إن أبرز مراحل النمو السكاني التنازلي التي عرفها لبنان، تلك التي ترافقـت مـع الحرب الأهلية والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، منذ أواسط السـبعينات حتـى أوائـل التسعينات. ان تأثير الحرب وما رافقها من عدم استقرار أمني وسياسي واقتصادي، كـان واضحا في انخفاض معدلات النمو السكاني في لبنان، التي وصلت الى ٠,٩% فقـط فـي الفترة الواقعة بين ٧٥–١٩٩٦، وهو ادنى مستوى لها في تاريخ لبنان الحديث .

إن معدل النمو السكاني الحالي أخذ يستقر مع استقرار الامن الداخلي ، ولكنه فـي الوقت نفسه تأثر ولا يزال بالعامل الامني والسياسي والاقتصادي، النـاتج عـن الحربيـن الاهلية والاسرائيلية ، وهو يأخذ منحـى التدنـي التنـازلي مـن ١,٣٦% (بيـن ١٩٩٦ و٢٠٠١)، ليصل الى ١,٠٦% (بين ٢٠١٦ و ٢٠٢١) . وهذه المعدلات الاخيرة هي أدنـى بكثير من مثيلاتها في البلدان النامية ، وأعلى بكثير من مثيلاتها في البلدان الصناعية. واننـا سوف نحتاج لنصف قرن لتضاعف السكان عندنا من جديد، وهي فترة زمنية غير ضاغطـة إجمالاً ، إذا قمنا خلالها بوضع مشاريع للتنمية وتنفيذها على مراحل .

في النمو الحضري :

ان أهم فترة ازدهار للنمو الحضري في لبنان ، بدأت مع بداية الستينات من هـذا القرن، واستمرت حتى منتصف السبعينات عند بدء الحـرب الاهلية . وترافقت فـترة الازدهار مع تركز التجارة الصناعة والخدمات في المدن ، وتدهور الزراعة والنـزوح في الريف.

ارتفعت نسبة سكان الحضر في لبنان من ٤٩,٨% سنة ١٩٥٩ ، الى ٨٠,٨% سنة ١٩٩٦. ووصلت بيروت في اوج ازدهارها (٥٩ – ١٩٧٥) الى ٤٥% من اجمالي سـكان لبنان ، وأوج انحطاطها (٧٥ – ١٩٩٦) الى ٣٦%.

ان اكثر المتضررين من الحرب (٧٥ – ١٩٩٠) هي بيروت ، واكثر المستفيدين من الاستقرار (٥٩ – ١٩٧٥) هي بيروت أيضاً .

في فترة الازدهار (٥٩ – ١٩٧٥) عرف لبنان أعلى معـدل نمـو فـي العـالم (٣,٧٤%)، وبلغ معدل نمو المدن ضعف المعدل العام للبنان (٧,٧٩%) ، ومعـدل نمـو بيروت ضعفي ونصف نمو سكان لبنان (١٠%).

ان تراجع نمو العاصمة فترة الحرب (٧٥–١٩٩٠) جاء لحسـاب بـاقي المـدن اللبنانية ، لا سيما البعيدة منها عن اماكن الصراع الساخنة .

في تضخم العاصمة بيروت :

ان نسبة سكان بيروت اليوم الى لبنان هي ٣٦% مع معدل نمـو ٢% سـنوياً .ان الحجم الامثل لسكان العواصم في البلاد الناضجة المتزنة يدور في الغالب الاعم في حـدود العشر من سكانها، وهذا يعني ان بيروت اليوم تزيد عن ثلاثة اضعاف الحد الانسب ومثل ما ينبغي ويتناسب مع حجم لبنان.

صحيح ان نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة في العـالم الثـالث المتخلـف أصبح الآن كقاعدة يجري بمعدلات سريعة ، ولكننا نسير في الغالب بمعدلات اسرع، وليس هذا ميزة لنا أو للعالم الثالث، بل علامة على التخلف ومن صميم أعراضه. إن بـيروت لا تبدي أي اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها في المستقبل المنظور، ما دام الانمـاء والاعمـار يصب فيها وفيها وحدها دون باقي المناطق.

ان سكان بيروت اليوم يشكلون ٧٢% من اجمالي سكان المدن الاربع الاولى في لبنان، وخمسة أضعاف المدينة الثانية .

في بيروت اليوم نحو خمسي القوى الناشطة اقتصادياً في لبنان ، واكثر من خمسي العاملين في كل من القطاع الخاص، والفنادق والمطاعم والملاهي، والنقل والبريد والاتصالات. وفيها أيضاً ± ٥٩% من مجموع العاملين في البنوك والوساطة المالية ، ومديري المؤسسات الكبيرة، وكبار المسؤولين في البلد.

تملك بيروت ٤٣ الى ٥٣,٤ % من مجموع السيارات الخاصة وخطوط الهاتف في البلد.

وفي بيروت اكثر من خمسي حملة شهادات الدراسات العليا في الطب، واكثر من نصف حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة والعلوم والآداب، ونحو ثلثي حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة والحقوق والعلوم السياسية والادارة.

ان الحل الحقيقي لتضخم العاصمة – نقول – هو ان تصبح بيروت عاصمة لبنان السياسية فقط وأساساً ، لا عاصمته السكانية والصناعية والتجارية والادارية وما لا ندري من الوظائف الاخرى. واعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الادارية ، وإعادة بناء القرية ، وإعادة تخطيط هيكل التقسيم الاداري.

في الخصائص الديموغرافية لسكان المدن :

من المشكلات الرئيسية انخفاض نسبة الذكور الى الاناث التي تتدرج نزولاً من ٩٨,٣ ذكراً لكل ١٠٠ انثى في لبنان ، الى ٩٧,٢ ذكراً في المدن ، الى ٩٦,٨ ذكراً في عواصم المحافظات ، إلى ٩٤,٥ ذكراً في محافظة بيروت . وانخفاض نسبة الذكور في المدن عندنا مغاير تماماً لمدن العالمين النامي والمتحضر على السواء، وسيؤدي لاحقاً الى مشكلات اجتماعية ، كارتفاع نسبة العازبات في سن الزواج، وانخفاض اليد العاملة الشابة الذكرية. والحل في ايجاد فرص عمل لشبابنا الذين يهاجرون بحثاً عن عمل.

وإذا كانت مدننا تتجه نحو خفض نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) ورفع نسبة الكبار (فوق ٦٥ سنة) ، وهذا أمر طبيعي مع تزايد التحضر او التمدن ، الا ان هناك مدناً ومدناً كبرى كطرابلس وبعلبك و الهرمل والمنيه والنبطية وصور ترتفع فيها نسبة الصغار حتى عن المعدل العام للبنان بكثير وكثير جداً أحياناً ، وتنخفض فيها نسبة الكبار بكثير كذلك. مما يعني ان في مدننا واقعاً جنسياً وعمرياً غير طبيعي يستلزم التصويب.

في الخصائص الاقتصادية لسكان المدن :

ان نسبة مساهمة القوة العاملة في المدن تدنت الى ٣١% من اجمالي السكان ومعدل البطالة البالغ ٥,٦ % (للسكان ١٠ سنوات فاكثر) آخذ بالارتفاع بسبب ضيق فرص العمل والهجرة الاجنبية الوافدة الى لبنان . ان ذلك يتطلب الاسراع في عملية الانماء وضبط اليد العاملة الاجنبية . ناهيك عن ارتفاع معدلات الاعالة التي تصل الى ٢،٢ فرداً معالاً لكل فرد عامل في المدن .

ان ما ليس طبيعياً ان معدلات النشاط الاقتصادي في مدن كبرى كطرابلس والنبطية وبعلبك وصيدا أقل من مثيلها العام للبنان. وهذا يعني ان المدن عندنا بدأت تلفظ بأبنائها خارج حدودها لعدم توفر فرص العمل لهم .

ان معدلات الاعالة للفرد الواحد في بعض المدن الكبرى كبعلبك وصور وصيدا والهرمل يدور بحدود ± ٣ أفراد .

ان نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي عندنا متدنية جداً عن معدلها العالمي، وهي تصل في كل لبنان الى ٢٠,٧% ومحافظة بيروت الى ٢٨,٧% فقط .

خلاصة القول : ان من أهم المشاكل الاقتصادية لسكان المدن حالياً ، انخفاض نسبة العمالة ، ونسبة مساهمة الاناث في العمل ، وارتفاع معدلات البطالة والاعالة .

في الخصائص الاجتماعية لسكان المدن :

الامية :

نسبة الامية في المدن ١٠,٨ % (من جملة السكان ١٠ سنوات فاكثر) ، وفي محافظة بيروت ٨,٩%. أي ان هناك أمياً بين كل تسعة أشخاص من سكان المدن، وأمياً بين كل احد عشر شخصاً من سكان محافظة بيروت ممن تجاوزوا العاشرة من العمر.

ان نسبة الامية عند الاناث هي ضعف مثيلها عند الذكور . أي ان هناك ذكراً واحداً واثنيين بين كل ثلاثة اميين في لبنان عامة ، والمدن مجتمعة ، وبيروت وهذا يعني ان التعليم عندنا لا زال يميل لصالح الذكور .

بعض المدن تتدنى فيها نسبة الامية عن العاصمة كجونيه وأميون وجبيل، وبعضها تتخطى العاصمة .

من أهم مشاكل الامية تكدسها في بعض المدن: سدس الى سبع السكان في طرابلس خمس الى سدس السكان في صور والهرمل وحلبا ، ثلث السكان في المنيه. وهـــي مــدن تفوق فيها نسبة الامية النسبة العامة لكل لبنان بكثير وكثير جداً .

ان انتشار الامية في العديد من المراكز الحضرية ، لا سيما عند الإناث، أضحـــى مشكلة تستلزم وضع الحلول لها ، وأولها يبدأ بأنماء الريف للحد من النـــزوح الى المـــدن، وتطبيق التعليم الالزامي .

الحالة المدنية أو الزواجية :

ارتفاع نسبة العازبين في المدن عامة وارتفاع نسبة العزوبية فـــي بعـض المـدن كطرابلس وصور وبعلبك والمنيه والهرمل يقابله ارتفاع في نسب تعدد الزوجات ، والى حد ما ارتفاع في نسب الطلاق .

ارتفاع ظاهرة العزوبة لأعمار متقدمة في السن في مدننا وخاصة فـــي العاصمـــة بيروت. ان العزوبة لاعمار متقدمة لكلا الجنسين تؤدي الى مشكلات اجتماعيـــة ، لا تقــل خطورة عن تلك المتأتية عن الطلاق والامية ، فكيف اذا كانت هذه الظاهرات انثوية جنسياً، مدنية وطنياً .

ان الاهمية المركزية والادارية للمدن (كعواصم المحافظات) ، تتناسب طردياً مع ارتفاع ظاهرة الطلاق والهجر والترمل .

ان المدن الجنوبية كصيدا والنبطية وصور، تتميز بأعلى معدلات طـــلاق، وأدنـــى معدلات في تعدد الزوجات بين سائر المدن اللبنانية .

ان المدن الساحلية كبيروت الصغرى وطرابلس وصيدا وصور ، تتمـــيز بـــأعلى معدلات طلاق مقارنة بالمدن الداخلية .

ان نسبة الطلاق في العاصمة بيروت (بيروت الصغرى) هي الاعلى بيـــن كافـــة المدن (تتساوى فقط مع النبطية وصور) ، ونسبة تعدد الزوجات في العاصمة هي الادنى.

ظاهرة بارزة أيضاً هي ارتفاع نسبة النساء الارامل في اعمار مبكرة جداً، فنســـبة النساء الارامل دون سن الخمسين الى اجمالي النساء الارامل تصــــل الـــى ١١,٥% فـــي بيروت الصغرى ، ١٣,٣% في بيروت الكبرى، و ١٤,٦% في كل لبنان .

ان المشكلة المدنية او الزواجية المتمثلة في ارتفاع نسبة العانسين، والمترملين في اعمار مبكرة، والمطلقين والمهاجرين ، في المدن عندنا هي انثوية جنسياً، ويقتضي وضع حلول للحد من نتائجها، على رأسها الاهتمام بتعليم الاناث وخلق فرص عمل لهن.

ضواحي بيروت :

في الخصائص الديموغرافية لسكان ضواحي بيروت :

انهم في الحجم او الثقل السكاني يقتربون من ضعف سكان بيروت الصغرى (١٧٥,٣%) ، وثلثي سكان بيروت الكبرى (٦٣,٧%) ، وخمس الى ربع سكان لبنان (٢٢,٩%) .

ديموغرافياً صغار السن، تتدنى بينهم نسبة الكبار ، وترتفع عندهم نسبة الذكور الى الاناث ، ومتوسط عدد أفراد الاسرة، مقارنة ببيروت الصغرى .

ان أهم مشكلة ديموغرافية لسكان ضواحي بيروت ، ذاك الكم الهائل من السكان الذين يطوقون العاصمة ومنافذها فيحبسون أنفاسها. وبدل ان تكون العاصمة مسيجة بأشرطة خضراء، أضحت مسورة بأحزمة من الكتل البشرية ، فيها من خصائص الريف ما يعمل على ترييف العاصمة بدل تمدينها ، والحل مرة اخرى في إنماء الريف للحد من النزوح الى المدينة وخاصة الى العاصمة .

في الخصائص الاقتصادية لسكان ضواحي بيروت :

نسبة العاملين بينهم ادنى من العاصمة الام، لأنهم صغار السن . ومعدل البطالة بينهم أدنى كذلك ، لانهم ينخرطون في العمل باكراً . ومعدل الاعالة اعلى من بيروت لارتفاع الولادات . ونسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي أقل من بيروت لانهن أقل تعليماً .

ان التدني في نسبة العمالة ونسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي لا سيما عند الاناث ، وارتفاع معدلات الاعالة في ضواحي العاصمة ، شكّلا مشكلة اقتصادية ، هي امتداد للمشكلة الديموغرافية أو السكانية ، حلها لن يكون في العاصمة التي بدأت حتى هي تلفظ أبناءها خارج حدودها الادارية ، بل بالعودة الى الريف بعد تأمين كل مستلزمات الحياة الكريمة فيه .

في الخصائص الاجتماعية لسكان ضواحي بيروت :

في التعليم :

تتدنى نسبة حملة شهادات الدراسات العليا والجامعية والثانوية ، وترتفع نسبة الامية في الضواحي عن العاصمة . لا بل ان سبع الاناث اللواتي تجاوزن العاشرة من العمر في ضواحي بيروت هن اميات .

ان ارتفاع نسبة الامية في الضواحي لا سيما بين الاناث، وانخفاض نسبة حملة الشهادات الثانوية والجامعية مقارنة بالعاصمة ، ما هي إلا نتاج وتتمة للحالة الديموغرافية والاقتصادية لسكان الضواحي ، وحلها لن يكون إلا بالزامية التعليم الابتدائي والمتوسط ، وتأمين التعليم المجاني بكل فروعه لا سيما المهني ، لكل القادرين والراغبين في متابعة التعليم.

في الحالة المدنية :

هم أقل ترملاً من سكان العاصمة لانهم أقل تعمراً ، وأقل طلاقاً لطغيان القيم والدين والقرابة . ونسبة المتزوجين أعلى من العاصمة لقصر فترة التعليم والنزول المبكر الى العمل، ونسبة العازبين أعلى أيضاً لأنهم عمرياً صغار السن ولارتفاع الولادات بينهم .

فقط يتساوون مع العاصمة في تدني نسبة تعدد الزوجات والسبب اقتصادي مرتبط بارتفاع كلفة المعيشة في المدينة .

في السكن :

اكثر من ثلث المساكن في الضواحي دون الثمانين متراً مربعاً مساحة ، واكثر من ربع المساكن موزعة بين غرفة وغرفتين . وثمن المساكن غير موصولة الى شبكة التصريف الصحي، و ٢,٨% من المساكن غير موصولة الى اية شبكة مياه. ان مشكلة السكن في ضواحي بيروت هي امتداد للحالة الاقتصادية – الاجتماعية للسكان ، فكيف اذا كانت هذه المساكن تفتقر الى أي متنفس طبيعي يزيح عنها التلوث البيئي الناتج عن تكدسها وسوء حالها .

من هنا كانت أهمية السيارة لسكان الضواحي ، للترويح عن النفس في ايام العطل والمناسبات ، وزيارة الاهل ومسقط الرأس في المناطق النائية، لذلك فاقت ملكية الاسر للسيارة في الضواحي الاكثر فقراً ، مثيلاتها في العاصمة الاكثر غنى ، ومع ذلك فإن قرابة ثلث الاسر في الضواحي لا يملكون سيارة خاصة ، وهم بذلك يتساوون مع فقراء العاصمة بيروت .

المراجع الأساسية المعتمدة في البحث

١- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائيـــة للســكان والمســاكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، القسم الأول، الجمهورية اللبنانية ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مـع صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٢- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائيـــة للســكان والمســاكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، القسم الثاني ، الجمهورية اللبنانية ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعـــاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦ ، الجـــداول الإحصائية الخاصة بـــ مدينة بـــيروت، الجمهوريـــة اللبنانيـــة ، وزارة الشـــؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـــداول الإحصائية الخاصة بـــ ضواحي بيروت وهي تشمل : فرن الشباك، بعبدا، الكحالة، اللويزة، الجمهور ، الحازمية ، مارتقلا، عاريا ، الحـــدث ، كفرشـــيما، مرداشـــة، وادي شحرور، حارة الست، بطشاي، الغبيري، برج البراجنـــة، حـــارة حريـــك، الليلكي، تحويطة الغدير، الشياح، بئر حسن، الأوزاعي، عين الرمانة، برج حمـــود، سن الفيل، جسر الباشا، البوشرية، الدورة، جديدة المتن، الفنار، الدكوانـــة، قنابـــة برمانا، منصورية المتن، عين سعادة ، بيت مـــــري، روميـــة، بصـــاليم، الزلقـــا، بياقوت، نابيه، بقنايا، انطلياس، ضبيه، زكريت، ديك المحدي، مزرعـــة يشـــوع، بيت الككو، جل الديب ، عرمون، مونسه، دوحة عرمـــون، الشـــويفات ، دوحـــة الشويفات، الناعمة ، حارة الناعمة، مريجة بعبدا، رابية ، رأس نبع انطلياس، منقلة مزهر، النقاش.

٥- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـــداول الإحصائية الخاصة ببيروت الكبرى وهي تشمل بيروت وضواحي بيروت.

٦- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـــداول الإحصائية الخاصة بـــ طرابلس وضواحيها وهـــي تشـــمل طرابلـــس ، الميـنـــاء، البداوي.

٧- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة صيدا وحارة صيدا .

٨- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة زحلة .

٩- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة النبطية وهي تشمل النبطية التحتا والنبطية الفوقا.

١٠- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ جونيه وضواحيها وهي تشمل: جونيـه ، زوق مكـايل ، زوق مصبح ، صربا ، أدونيس ، بكركي .

١١- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ جبيل وضواحيها وهي تشمل : جبيل ، بشللي، حـالات ، نهر ابراهيم ، حصون ، عمشيت ، بلاط جبيل ، بكوان .

١٢- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة صور .

١٣- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ بعلبك وضواحيها وهي تشمل: بعلبك، ايعـات ، دورس، عين بورضاي .

١٤- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة الهرمل.

١٥- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة حلبا .

١٦- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة أميون .

١٧- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجـداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة زغرتا .

المراجع المساعدة المعتمدة في البحث

في اللغة العربية

١- الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦.

٢- الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧.

٣- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لبنان، ١٩٨٠ .

٤- جمال حمدان : شخصية مصر، الجزء الرابع، عام الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤.

٥- علي فاعور : "تمركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامركزية" ، اللامركزية الادارية في لبنان، الاشكالية والتطبيق، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦.

٦- علي فاعور : بيروت ، التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، المؤسسة الجغرافية ، بيروت ، ١٩٩١ .

٧- عبد الله عطوي: مدينة صيدا بين الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة العصرية ، بيروت- لبنان ، ١٩٩٠.

٨- عبد الله عطوي : "النمو العمراني وأثره في تداعي البنية البيئية والعمرانية والسكانية في صيدا القديمة " مجلة العرفان ، العددان السابع والثامن، أيلول وتشرين الاول، ١٩٩٦، بيروت ، لبنان .

٩- فيليب حتي : تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى وقتنا الحاضر، دار الثقافة، بيروت - لبنان ، ١٩٨٥ .

في اللغة الأجنبية

1- Jefferson, Mark: "The law of the primate city". GR, Vol. XXIX, No. 2, April, 1939.

2- Mission Irfed-Liban, Besoins et Possibilités de développement au Liban. Ministère du plan, Beyrouth, 1960-1961.

3- United Nations Economic Commission for Western Asia: The population situation in the ECWA Region, Lebanon, Beirut, 1980.

التنمية البشرية والتوزيعات السكانية
مقدمة حول أثر التفاوت التنموي على الحراك السكاني

بحث من إعداد
الدكتور علي الشامي

المحتويات

تمهيد:

ساهمت الهيئات التابعة للأمم المتحدة، خلال العقدين الاخيرين من هذا القـــرن، فـــي توجيه الانظار نحو العلاقة الجدلية القائمة بين التنمية والحـــراك الســـكاني. وقـــد كشـــفت الدراسات والتجارب الميدانية التي أنجزتها هيئات، مثل برنامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أهمية الدور الذي تلعبه استراتيجيات التنمية البشـــرية فـــي تفسير وتوجيه الحراك السكاني. وبفضل هذه المساهمة المتراكمة، اصبح مـــن الضـــرورة العلمية والمنهجية، النظر الى الحراك السكاني، على المستوى الوطني أو الدولي، انطلاقـــاً من دوافعه وظواهره المتداخلة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وهـــذا يعنـــي ان استراتيجيات التنمية، ذات الصلة بهذه الدوافع، هي التي تحدّد المفاعيل السلبية والإيجابيـــة للتوزيعات السكانية الراهنة والمحتملة. وذلك بنفس القدر الذي يكون فيه الحراك الســـكاني دافعاً للبحث عن برامج تنموية ملائمة للمشكلات التي يثيرها. فالانفجار السكاني المتوقـــع، والهجرة المتعاظمة من الجنوب الى الشمال، والنزيف المستمر للأرياف باتجاه المدن، ومـــا يعتمل في هذا الحراك من مفاعيل اجتماعية ونفسية وثقافيـــة وبيئيـــة، تفـــرض، مجتمعـــة ومنفردة ، المباشرة بوضع سياسات تنموية تهدف الى توجيه الحراك السكاني باتجاه يضمـــن للإنسان تقدمه ورفاهيته وكرامته ومشاركته الفاعلة في تقرير مصيره، أي بالاتجـــاه الـــذي ينبغي ان يصبح فيه الإنسان نفسه محور التنمية وغايتها.

وقد شدّدت أدبيات الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، ولا تزال، على هذه الوجهـــة الانسانوية للتنمية بكل أبعادها (١). فإذا كانت التنمية البشرية تعني "توسيع خيارات البشر"، فأنها تركّز على تكامل النمو مع توزيع عادل لعائداته، بما يضمن حياة لائقة للإنسان تكـــون منسجمة مع شروطها في حق العمل والمعرفة والمشاركة وحرية الرأي والمعتقـــد، وفـــي واجب الحفاظ على البيئة وعدم استهلاك الموارد بطريقة تؤدي الى تبديد حاجات الأجيـــال القادمة وتهديد التوازن الذي ينبغي ان يظل قائماً بين الإنسان والمجتمع وثـــروات الطبيعـــة والبيئة....

انطلاقاً مما تقدم، تعكس التوزيعات السكانية في لبنان طبيعة السياسات التنموية التـــي أنتجتها. فالحراك السكاني، بأبعاده وأشكاله واسبابه ونتائجه، لا ينفصل عن النظام السياســـي والاقتصادي الذي عرفه لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. لا سيما وان التنمية البشرية، بمـــا هي دينامية جماعية تستهدف تحسين حياة البشر، ولكي تتمكن من تحقيق غاياتها المرجـــوة، ينبغي عليها ان تكون متكاملة وشمولية، فلا تقتصر علـــى منطقـــة دون أخـــرى، أو فئـــة اجتماعية دون سواها، أو تعتمد تمييزاً بين قطاعات الإنتاج أو الهويّات المجتمعية...

وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بمعدلات التنمية في لبنان، قبل الحرب وبعدها، أنها لم تنسجم مع شروطها في التكامل والشمولية. وتؤشر التوزيعات السكانية الى خلل عميق في أداء المؤسسات الرسمية والخاصة وما يكشفه من قصور تنموي بنيوي وشامل، وتنتشر تفاصيله في وقائع اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وثقافية... فالإهمال التاريخي للمناطق الريفية تمثّل، ولا يزال، في إفراغها المتواصل من طاقاتها البشرية والإنتاجية، وما يستتبع ذلك من تمركز سكاني في مناطق التمركز الاقتصادي–السياسي، ومفاعيل هذا التمركز في تدهور مستويات المعيشة والتوترات التي ترافق عادة كل حراك سكاني قسري تفرضه تارة سياسات تنموية غير متكافئة، وتارة أخرى أحداث أمنية دامية. إذ عرف الحراك السكاني في لبنان أنماطاً من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أوصلته الى ما هو عليه اليوم: هذا الوضع هو تعبير واضح عن زيادة نسبةالفقر والفقراء، واتساع التفاوت بين المناطق وتداعيات الفرز الطائفي – المناطقي على الوحدة الوطنية، واقتصار برامج النمو الحالية على التوظيفات المالية والعقارية والسياحية واعمال البنى التحتية، وما يؤدي اليه من تهميش لقطاعات الإنتاج الاخرى والمناطق والفئات الاجتماعية التي لم تلحظها هذه البرامج، على الأقل حتى ألان.

من ناحيتها، تتدرج التوزيعات السكانية في سياق تاريخي خاص ساهمت في توجيهه عوامل بنيوية قام عليها النظام اللبناني، وضاعفت سلبياته عوامل طارئة أصابت الدولة والمجتمع في العقدين الاخيرين.

– __العوامل البنيوية:__

__أ – المركزية الإدارية – السياسية:__ خضعت الجماعات – الطوائف المتعايشة حالياً في لبنان لضغوط تاريخية، دورية ومتواصلة، فرضت عليها خيارات النزوح الجماعي من منطقة الى أخرى، بحيث جاءت التوزيعات السكانية على صورة هذه الضغوط واستقرت في مناطق يغلب عليها لون طائفي أو مذهبي، مع الاختلاط هنا وهناك. وما لبثت هذه التوزيعات ان أكتسبت صفات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وفي مراحل معينة، سياسية وعسكرية وتحالفات خارجية. فالتوزيعات الحالية شبه المستقرة، وخاصة في المناطق، لم تكن إرادية ونتيجة تطور طبيعي، بقدر ما تماهت مع هذه الضغوط وتآلفت معها. وهكذا، نزح الموارنة من الشمال نحو الجبل والساحل، والشيعة من الساحل الشمالي الى الجنوب، واستقر السنّة في المدن الساحلية والدروز في جبل لبنان وتوزع الأرثوذكس بين الشمال والعاصمة(*). وفي أماكن الاختلاط أيضاً، نجد أثراً لأحداث دامية أرغمت عائلات بكاملها للنزوح الى مناطق أخرى ذات لون طائفي مختلف، وخاصة بعد أحداث جبل لبنان في

١٨٤٠ و١٨٦٠. كما أرغمت ضغوط خارجية أخرى جماعات بكاملها على اللجوء الى لبنان، كما حصل مع الأرمن والأكراد والفلسطينيين ...

بيد ان ما يميز التوزيعات السكانية – المناطقية للطوائف اللبنانية هو اندراجها في منازعات اهلية وسياسية وعسكرية، معطوفة على مشاريع وتحالفات خارجية كانت تغذيها وتدفعها الى التنافس المتعدد الأشكال والمصالح، انتهت الى ما انتهت اليه في توليف مجتمعي يغلب عليه التمحور حول الذات في طائفة ومنطقة ومهنة وتراتب اجتماعي وسلطوي ومصالح...

حسمت خصوصية التشكّل التاريخي للكيان اللبناني مآل المنازعات التي رافقت وأعقبت ولادة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وأسفرت عن صيغة طائفية للنظام ومؤسساته، عكست بدورها موازين القوى المجتمعية والمناطقية. فكانت نتيجة هذا المخاض ان تمركزت مؤسسات الدولة كافة في بيروت وجبل لبنان، أو ما يعرف اصطلاحاً بـ "لبنان المركزي"، بينما ظلّت المناطق التي ألحقت به في الشمال والجنوب والبقاع، وكل ما يدخل في إطار "لبنان الطرفي"، على حالها من الهامشية وهزالة الدور والوزن منذ الاستقلال وصولاً الى أحداث ١٩٥٨ والتجربة الشهابية المجهضة في منتصف الستينات. ورغم ان أحداث ١٩٥٨ انتهت الى إقرار نوع من المشاركة والتوازن السياسي المستلهم من متغيرات خارجية، وبالرغم من مساهمة التجربة الشهابية في تحقيق نهضة تنموية نسبية مترافقة مع نوع من اللامركزية الإدارية المحدودة في مراكز المحافظات، فان لبنان المركزي بقي في موقعه المقرر، وعلىالمستويات كافة، الأمر الذي جعله بؤرة جذب واستقطاب دفعت ثمنها المناطق الريفية بشكل خاص، لا سيما في طاقاتها البشرية ونخبتها السياسية وقواها العاملة ومصادر رزقها ... كما ساهمت الصيغة الطائفية للنظام في تعميق هذه المركزية وحالت دون ردم الهّوة المتفاقمة بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي، وخاصة في مجالات حيويّة كانت المناطق الطرفية، ولا تزال، بأمّس الحاجة اليها: اللامركزية الإدارية، التوزيع العادل للثروة، البرامج التنموية، البنى التحتية، التقديمات الاجتماعية والصحية والتربوية، حماية الإنتاج الزراعي، المشاركة في الحياة السياسية وادارة الموارد والمؤسسات .... وفي حين جاءت التجربة الشهابية ١٩٥٨-١٩٦٤، في سياق التجاوب مع حاجات المناطق الريفية والتخفيف من وطأة المركزية المفرطة، فان الصيغة الطائفية للنظام سرعان ما أجهضتها وأفشلت مشاريع الدولة الانفتاحية على المناطق، الأمر الذي أرجع الأمور الى سابق عهدها في مركزية زادت في تعميق الوضعية اللامتكافئة للعلاقة القائمة بين لبنان المركزي وأطرافه المهمشّة في الشمال والجنوب والبقاع، وهي وضعية سوف تساهم فيما بعد في

تغذية الانقسام المجتمعي بعناصر الانفجار الأهلي منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩، حيث ترجم اتفاق الطائف إصلاحات سياسية مدعومة بسلم أهلي وموازين قوى طوائفية جديدة.

ومما لا شك فيه، أن هذه المركزية قد لعبت دورا هاما في توجيه الحراك السكاني وخاصة في تقديمها اغراءات مقنعة للاقامة في بيروت وضواحيها وهجرة الأرياف. بيد ان هذا التوجيه لم يعدل في صورة التوزيعات السكانية، الطوائفية والمناطقية، أو يحقق اندماجا اجتماعيا على النمط الذي تعرفه، على الأقل، المدن – العواصم.

ب- **المركزية الاقتصادية:** لم يكن التمركز السياسي – الاداري لمؤسسات الدولة منفصلا عن طبيعة النظام الاقتصادي، بقدر ما كان يتماهى معه ويشتغل وفق آلياته وشروطه. وكانت المتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدول العربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد عززت الدور التجاري _ المالي الوسيط بين هذه الدول وأوروبا، ولعبت دورا حاسما في اختيار لبنان لنظامه الاقتصادي الحر، وهو النظام المناسب للقوى الممسكة بزمام الدولة والدورة الاقتصادية منذ ذلك الحين. وهذا ما يفسر الوجهة التي اعتمدها هذا النظام منذ الاستقلال حتى اليوم أي هيمنة قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج الاخرى، خاصة الصناعة والزراعة. وانتهى الأمر الى تحويل الخدمات التجارية والمالية والسياحية وتمركزها، منذ بداية الخمسينات، في بيروت وجبل لبنان، الى بؤرة استقطاب للمناطق الريفية ومصدر إفقار لها في آن معا.

فإذا كانت سنوات ١٩٥٠-١٩٧٤ قد شهدت ازدهاراً وارتفاعاً في معدلات النمو، فان عوائد هذا الازدهار وذاك النمو لم تصل الى المناطق الريفية، وان وصلت فان نتائجها ظلّت محدودة ، ولم تغيّر من واقعية التفاوت المتفاقم باستمرار. وقد أكدت الدراسة التي أنجزتها بعثة "إيرفد" ونشرتها في مطلع الستينات، حقيقة هذا التفاوت وحاجة المناطق الريفية الى خطط تنموية قصيرة الأمد وطويلة الأمد، يتوقف عليها مسار التوترات التي بدأت بالظهور منذ منتصف الستينات. لا سيما وان هذه الدراسة قد أظهرت ضحالة السياسات التنموية، بل حتى انعدامها في مناطق كبيرة من لبنان الطرفي، وكشفت التفاوت الملحوظ في معدلات التنمية حسب المناطق، وكما حددته في الجدول التالي: (٢)

	لبنان المركزي	الشمال	الجنوب	البقاع
لا تنمية	صفر	٧	صفر	٦
تنمية ضعيفة	٥	٣٩	٣٠	٢٩
تنمية جزئية	٢٥	٣١	٧٠	٤١
تنمية في طور التحسّن	٤٥	٢٣	صفر	١٢
تنمية متقدمة	٢٥	صفر	صفر	١٢

لم تقف نتائج المركزية الاقتصادية عند حدود انعدام التنمية بقدر ما تجاوزتها الى تقسيم للعمل، يستنزف القوى العاملة في الأرياف باتجاه سوق العمل الخدماتي في لبنان المركزي. واذا أخذنا بعين الاعتبار ان ثروة لبنان الوحيدة تكمن في طاقاته البشرية، فان غياب استراتجية وطنية للتنمية البشرية المستدامة والشاملة قد ضاعف من حدّة هذا النزيف البشري واوصله الى طريق مسدود: توزيع سكاني يجرّد لبنان الطرفي من مقوّمات الاستمرار ويحاصر لبنان المركزي باكتظاظ سكاني يحمل بذور الانفجار.

ضاعفت الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي وعدوان اسرائيل المستمر من وطأة هذا التمركز الاقتصادي ووجهته الأحادية الغالبة. ولم تعدّل التطورات التي حدثت بفعل الحرب الأهلية في منهجية اشتغال الدورة الاقتصادية، رغم أصابتها بالشلل والجمود النسبي.

وفي حين ساهمت هذه الحرب ومحطات التهجير التي نتجت عنها، في إعادة تموضع للسكان والأنشطة الاقتصادية والقوى العاملة، فان هذه المساهمة لم تمّس جوهر التفاوت الذي كان قائماً، ولا يزال، بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي. فقد أضافت الحرب أبعاداً طائفية وسياسية الى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وغذّت التفاوت القائم بين المدن والأرياف وبين المناطق بعناصر تفكيكية أخرى، تمثّلت بتجزئة جغرافية وسياسية وطوائفية لاسواق العمل الجديدة، لا سيما بعد تدهور الدورة الاقتصادية للعاصمة وانتقالها خارج بيروت، اثر تدمير سوقها المالي - التجاري، وفق معايير مناطقية - طوائفية معطوفة على هجرة معاكسة للأنشطة الاقتصادية نحو المناطق، ومثلها هجرة مضادة نحو الأرياف والخارج. وبالرغم من ان الحرب قد أحدثت تعديلاً طفيفاً في بنية المركزية الاقتصادية وقطاعها الخدماتي المهيمن، فان هذه الأخيرة كانت عميقة الجذور وتملك قدرة كبيرة على الالتفاف واعادة توجيه الدورة الاقتصادية الوجهة التي قامت عليها في الأساس.

وقد بينت الدراسات والمسوحات المقارنة بين حالة الدورة الاقتصادية قبل الحرب وحالتها بعدها، متانة الدور الذي يلعبه لبنان المركزي في الحياة الاقتصادية للبنانيين، والقدرة المتواصلة لقطاع الخدمات في توجيه سوق العمل والإنتاج نحو الوجهة التي يرتأيها، رغم دورها في تعميق التفاوت المناطقي والقطاعي، وخاصة على حساب القطاع الزراعي، مصدر رزق الأكثرية الساحقة للمقيمين في الأرياف.

واذا كانت الحرب وتداعياتها قد أسفرت عن تراجع نسبة القوى العاملة في العاصمة لمصلحة جبل لبنان والمناطق الاخرى، فان هذا التطور لم يعدّل من سياق التمركز الاقتصادي المذكور. ففي مقارنة بين حجم القوى العاملة عام ١٩٧٠ وحجمها عام ١٩٨٧، تظهر الدراسة المنشورة في التقرير الوطني الكامل المقدّم الى القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن في آذار ١٩٩٥، الى تراجع حجم القوى العاملة في

بيروت الإدارية من ٢٨% عام ١٩٧٠ الى ١٦,٥% عام ١٩٨٧، ونمو هذا الحجم في جبل لبنان وضواحي العاصمة من ٣٨,٣% عام ١٩٧٠ الى ٤٢,٥% عام ١٩٨٧، وفي الشمال من ١١,٥% عام ١٩٧٠ الى ١٣,٥% عام ١٩٨٧، وفي الجنوب من ١٣,٧% علم ١٩٧٠ الى ١٦% عام ١٩٨٧، وفي البقاع من ٨,٧% عام ١٩٧٠ الى ١١,٥% عام ١٩٨٧ (٣).

بيد ان هذا التطور لم ينسحب على هيمنة قطاع الخدمات وتدهور قطاعي الصناعة والزراعة. ففي عام ١٩٧٠ كان التوزيع القطاعي للقوى العاملة على الشكل التالي: ٥٦% نسبة العاملين في النقل والاتصالات والتخزين والتجارة والمطاعم والفنادق والإسكان، ٢٥% نسبة العاملين في الصناعة والطاقة والمياه والبناء، ١٩% نسبة العاملين في الزراعة. وفي عام ١٩٨٧ أصبحت هذه النسب على التوالي: ٦٥% ، ٢٣% و١٢% (٤).

أما حصّة هذه القطاعات ضمن الناتج المحلي الإجمالي، منذ الستينات وحتى مطلع التسعينات، فأنها تؤكد مفاعيل المركزية الاقتصادية وهيمنة قطاع الخدمات، مثلما تؤكد التدهور المقلق للقطاع الزراعي. ووفق تقديرات "الاسكوا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٥) ، كانت حصة القطاعات على الشكل التالي:

القطاع	١٩٦٤	١٩٧٣	١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الزراعة	١١,٩	٩,٢	٨.٨	١٠,٦	٨	٧,٢
الصناعة والبناء والكهرباء	٢٠,٦	٢٠,٨	٢١,٢	٣٠,٥	٢٥	٢١,٣
الخدمات المالية والتجارية والسياحية والنقل والإيجارات والتعليم والصحة والإدارة العامة	٦٧,٥	٦٩,٩	٧٠,١	٥٨,٩	٦٧	٧١,٤

ج- مركزية الخدمات الاجتماعية: انعكس تمركز النظامين السياسي والاقتصادي على مجمل ممارسات الدولة تجاه المجتمع الذي تديره. فإذا كان بديهياً استفادة السكان المقيمين في لبنان المركزي من فوائد الدورة الاقتصادية بأنشطتها المهيمنة ومن امتيازات السكن على مقربة من مؤسسات الدولة والخدمة الاجتماعية، فان حرمان المناطق الريفية من هذه الفوائد أضاف أبعاداً اخرى الى الآثار السلبية لهذا التمركز بوجهيه السياسي _ الاداري والاقتصادي. وفي حين لم يحصل سكان الضواحي واحزمة البؤس المحيطة بالعاصمة على نصيبهم العادل من هذه الفوائد، فان ضحالة التقديمات الاجتماعية عمقّت الهّوة المجتمعية بين سكان الضواحي ذوي الأصول الريفية وبين المقيمين أساساً في لبنان المركزي، الامر الذي يبقيهم داخل دائرة التفاوت القائمة بينهم وبين سكان المناطق الريفية

من جهة وبين لبنان المركزي. ومع ذلك، فان نتائج التمركز المذكور على السياق العام لمعيشة السكان المقيمين في المناطق الريفية حافظت على منحاها الكارثي، سواء لجهة إفراغها المستمر من سكانها أم لجهة تدهور مستوى المعيشة لدى المتمسكين بالبقاء فيها.

وبينما يستفيد سكان لبنان المركزي من حصرية النشاطات الحيوية للقطاعين العام والخاص، ويحصلون قبل غيرهم على معدلات مقبولة في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإعلامية والثقافية ومرافق البنى التحتية، وكل ما يدخل في معنى التحضّر والحداثة والرقي الاجتماعي، وكلها من خصائص المدن، فان سكان لبنان الطرفي شهدوا، ويشهدون، انعداماً لحداثة من هذا النوع، بحيث أصبحت المدينة – المركز محط أنظارهم وأحلامهم في الترقّي والتقدم، إضافة الى مصدر رزق بديل ومبّرر هجرتهم المتواصلة. فالوظيفة والطريق المعبدة والمدرسة والمستشفى والكهرباء والهاتف وقنوات الري والصرف الصحي ومياه الشرب، كلها حاجات كانت معدومة الإشباع في الأرياف النائية، وما تّم إشباعه ظلّ مقتصراً على المدن والبلدات الكبرى في الشمال والجنوب والبقاع. وبالرغم من سعي الحكم الشهابي الى تطويق سلبيات هذا التدهور العام في حياة المناطق الريفية، من خلال الخدمات والمشاريع التي نفذّها، كالمدارس والطرقات الرئيسية والمستشفيات الحكومية وشبكات الكهرباء ومشاريع الري ودعم القطاع الزراعي ... إلا أنها ظلّت دون المستوى المطلوب، وبالتالي فان إجهاضها في منتصف الطريق قطع الآمال بحداثة طال انتظارها.

لم تتأخر الحرب في إفرازها لتعديلات منهجية على أداء الدولة، فهي قد ساهمت في سدّ الفراغ التنموي الذي كان ينبغي ان يبدأ منذ نصف قرن، وعلى الأقل في بعض المناطق الريفية التي استفادت من التطورات والمتغيرات التي عرفتها موازين القوى السياسية – الطوائفية. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة الة التحسّن الملحوظ الذي عرفه الجنوب منذ منتصف الثمانيات، وخاصة لجهة مستوى ونوعية التقديمات الاجتماعية واعمال البنى التحتية. الأمر الذي ساهم في تخفيف وطأة المركزة التاريخية، وان كانت مناطق الشمال والبقاع لم تعرف تحسناً مشابهاً بقدر ما بقيت على حالها المعهودة من التردّي الخدماتي والمعيشي العام. ومع ذلك، فان تعرّض منطقة الجنوب لاعتداءات إسرائيلية متواصلة ووقوع مساحة كبيرة منها تحت الاحتلال المباشر، زاد من معاناتها وحاجاتها. فالتدمير الدوري والمتكرّر لمصادر الدخل والممتلكات، وانعدام الامن وضعف وسائل الحماية والصمود، كلها عوامل زادت في وتيرة النزوح وضاعفت الحاجات الناجمة عن هذا العامل الإسرائيلي، المضافة الى حاجاتها الأساسية غير المشبعة، أسوة بالشمال والبقاع.

ويظهر عدم اشباع الحاجات بشكل واضح في درجات الإشباع المتدنية في الخدمات التعليمية والصحيّة، على سبيل المثال لا الحصر. فالإعداد العلمي والمهني يندرج ضمن الأصول الإنتاجية، ويحتل موقعاً محورياً في استراتيجيات التنمية البشرية. وفي حالة لبنان، لعب التعليم دوراً ثنائي المردود: فمن جهة كان واسطة الدخول الى سوق العمل في الإدارة وقطاع الخدمات ومؤسسّات التعليم، ومن جهة أخرى، كان حافزاً للرقيّ الاجتماعي. وفي حين اقتصر التعليم، منذ الاستقلال، وقبله، على سكان لبنان المركزي، حيث تتوفر الجامعات الخاصة ومدارس الإرساليات ومعاهد التعليم المهني والتقني، إضافة الى المدارس الرسمية، فان سكان المناطق الريفية كانوا محرومين من هذه المؤسسّات، باستثناء المدارس الرسمية والخاصة في المدن الكبرى ومراكز الاقضية.

وفي سياق تحديث الإدارة وتنمية المناطق الريفية، عمدت حكومات المرحلة الشهابية الى توسيع التعليم الرسمي وتعزيزه في مراحله كافة. وهكذا تأسست الجامعة اللبنانية وانتشرت مدارس التعليم الرسمي في المناطق وتحسّن مستواها. ولم يكن هذا التوسّع الأفقي والنوعي للتعليم الرسمي معزولاً عن متطلبات سوق العمل المتطورة في تلك الفترة، ولا سيما وان قطاع التعليم كان، ولا يزال، يشكل مصدراً رئيسياً من المصادر التي تعتمدها وظائف الإدارة الرسمية والمدارس ومؤسسّات القطاع الخاص في الداخل اللبناني وفي الدول العربية. فاستفادت المناطق الريفية من هذا التطور، الاّ أنها خسرت، بسببه، القسم الأكبر من طاقاتها البشرية التي هجرته نحو سوق العمل في لبنان المركزي والخارج. وهذا يعني ان توفير تعليم جيد وقليل الكلفة لم يترافق مع تنمية محلية تستوعبه وتحتاج اليه، بقدر ما كان يقدّم حافزاً إضافياً للنزوح والهجرة، سواء من اجل تحسين مستوى المعيشة والدخل، أو لمتابعة التحصيل العلمي في مرحلته الجامعية المتمركزة في العاصمة.

ومع ذلك، قطعت الحرب الأهلية سياق هذا التطور. وسرعان ما تراجعت المدرسة الرسمية لصالح المدرسة الخاصة. فتدهور مستوى التعليم والانتظام الاداري، وازدادت نسبة التسّرب المدرسي والاميّة والدخول المبكر الى سوق العمل. وانعكس هذا التدهور على قدرة سكان المناطق الريفية في الانتقال الى المدارس الخاصة غير المجانية والمرتفعة الكلفة، الأمر الذي أضاف أعباء مالية واجتماعية على كاهل هؤلاء، ولا سيما ذوو الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى. خاصة وان المدارس الخاصة بقيت مقتصرة على المدن الكبرى في لبنان المركزي ومراكز الأقضية الريفية، مما يضيف الى كلفة التعليم الخاص، نفقات الانتقال والإقامة فهي إذا توفّرت لدى القلّة، فإنها لا تتوفر لدى غالبية السكان.

وقد كشفت التقارير الصادرة عن المصرف المركزي في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و١٩٩٢، نسبة توزع الطلاب على المدارس الرسمية والخاصة، ومعدل التراجع الذي أصاب التعليم الرسمي لصالح التعليم الخاص. ففي العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت نسبة الملتحقين بالمدرسة الرسمية ٤٢,٤%، والملتحقين بالمدارس الخاصة المجانية (ضعيفة المردود العلمي والمحصورة بالمرحلة الابتدائية) ٢٥,٩%، والملتحقين بالمدارس الخاصة غير المجانية ٣١,٧%. وفي العام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧ بلغت هذه النسبة على التوالي: ٣٦,٢ %،١٩,٧ % و ٤٤,١% . وفي العام الدراسي ١٩٩١ -١٩٩٢ بلغت على التوالي : ٣٢,٦ % ، ١٦,٤% و ٥١% . ووصلت في العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤ الى ٣٠,٦% للتعليم الرسمي، ١٤,٩% للتعليم الخاص المجاني و ٥٤,٥% للتعليم الخاص غير المجاني(٦) .

واذا أخذنا بعين الاعتبار المردود الاجتماعي والمادي للتعليم، وتمسّك اللبنانيين بحاجتهم الى التعليم، وخاصة أبناء الطبقة الوسطى، فإننا لن نتأخر في تلمّس آثار هذا التدهور على نسبة إشباع هذه الحاجة لدى سكان المناطق الريفية، وآثارها على معدلات الإنفاق لدى سكان المدن. وفي النتيجة سيظهر الضيق المادي والتوتر الاجتماعي الذي يرافقه لدى الفئات المعاندة للتحصيل العلمي، كما سيظهر ازدياد معدل التسرّب لدى ذوي الدخل المحدود، وخاصة الميقيمين منهم في الضواحي والمناطق الريفية، الذين يخضعون لمصفاة اللغة الأجنبية المعتمدة كلغة أساسية في المدارس الخاصة وفي معظم مواد التدريس، والتي تساهم في حرمانهم من مواصلة التعليم الى مرحلته النهائية، كما تضعف من إمكانيات دخولهم الى سوق العمل. وسوف نشير لاحقاً الى نسبة التفاوت القائم بين لبنان المركزي والمناطق الريفية لجهة إشباع الحاجة الى التعليم، وهي النسبة التي تفسّر الحراك السكاني من المناطق الريفية الى المدن ولبنان المركزي في عامل محوري من عوامله المتعددة.

ومن ناحية الخدمات الصحيّة، يؤدي التمركز الى نتائج متقاربة. وفي هذا القطاع أيضاً تتفوق خدمات المستشفيات الخاصة على المستشفيات الحكومية وتحصل العاصمة وجبل لبنان على ما يقارب ال ٦٠% من مجموع الاسّرة في المستشفيات الخاصة والحكومية. ففي لبنان ١٣٩ مستشفى تضم ٧٧٩٨ سريراً تابعة لمؤسسات خاصة و ١٤ مستشفى تابعة للدولة وتضم ٩٩٥ سريراً . أما المستوصفات فهي ايضاً موزّعة بنسبة ٢٠% تابعة للدولة و ٨٠% للمؤسسات الأهلية، وهي التي فرضت ظروف الحرب الأهلية انتشارها الكثيف في المناطق إذ تبلغ نسبة المستوصفات التي أنشئت خلال سنوات الحرب أكثر من نصف إجمالي عدد المستوصفات، ٤٨٢ من أصل ٧٦٠ مستوصفاً. وهذا يعني ان حصة القطاع الخاص من المستشفيات تبلغ ٨٤% ومن الأسرة ٨٨,٧% (٧) .

فإذا كانت هذه الوفرة من مؤسسات الخدمة الصحيّة تسّد الحاجات المتناسبة مع إجمالي عدد السكان المقيمين في لبنان، فان التقديمات اللامتكافئة والكلفة المرتفعة للاستشفاء في القطاع الخاص، إضافة الى عدم شمولية التأمين الصحي، كلها عوامل تزيد من التفاوت المناطقي وتظهر حاجة المناطق المحرومة في الأرياف الى خدمات استشفائية أساسية، تقلّل من اعتمادها على خدمات المؤسسات العاملة في لبنان المركزي. هذا مع العلم ان حصة المناطق الريفية من أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة تبلغ نصف حصة لبنان المركزي، وان كانت حصتها من المستشفيات الحكومية اكبر. إن تدهور أداء القطاع العام في هذا المجال والأضرار التي الحقتها الحرب، وغياب دعم رسمي وتفعيل إداري كلها من الأسباب الي جعلت هذا القطاع يعمل بحدود ٢٠% من طاقته الاسمية. ففي عام ١٩٩٦ توزعّت حصص أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة بين المناطق على الشكل التالي: بيروت ١١٧ في المستشفيات الحكومية و ٣٣٥١ في المستشفيات الخاصة، جبل لبنان ١٣٥ و٢٤٨٠، الشمال ١٩٠ و ١٠٠٣، الجنوب ٣٧٨ و١١٩١، البقاع ١٧٥ و٧٧٣ على التوالي (٨).

وفي مقارنة أوليّة بين المستفيدين من خدمات التأمين والمساعدات الصحية في المناطق الريفية ولبنان المركزي، يظهر التفاوت الكبير الذي أنتجه التمركز المذكور. فقد بلغت نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في ١٩٩٥-١٩٩٦ كما يلي : ٧% في الشمال، ٤,٦% في البقاع، ٥,٥% في الجنوب، مقابل ٨٢,٩% في بيروت وجبل لبنان. كما بلغت، وفي نفس الفترة الزمنية، نسبة المستفيدين من تعاونية موظفي الدولة : ١٩% في الشمال، ١٠% في البقاع، ١٥% في الجنوب، مقابل ٥٧% في بيروت وجبل لبنان. وكانت نسبة المستفيدين من القوى العاملة قد بلغت ١٦% في الشمال، ١١,٣% في البقاع، ١٣,٧% في الجنوب ، مقابل ٥٩% في بيروت وجبل لبنان(٩) . ويعكس معدل وفيات الأطفال المسار السلبي لتدني مستوى الخدمات الصحية في المناطق الريفية. ففي سنوات ١٩٨٥-١٩٩٥، ووفق المسح الذي أجرته وزارة الصحة حول صحة الام والطفل، يظهر التفاوت بين المناطق الريفية ولبنان المركزي على الشكل التالي: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع أقصاه في الشمال (٤٨,١%) ، البقاع(٣٩,٨%) ، الجنوب (٤٤,٤%) ، جبل لبنان (٢٧,٦%) وبيروت (١٩,٦%) . وبلغ معدل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة ٥٣,٧% في الشمال، ٤٩,٥% في الجنوب، ٣٩,٨% في البقاع، ٣٠,٦% في جبل لبنان و ١٩,٦% في بيروت. وتشمل هذه النسبة إجمالي عدد الوفيات الحاصلة قبل السنة الأولى وقبل سن الخامسة. واذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة المادية والتعليمية للعائلات المعنية بهذه الوفيات، نلاحظ الأثر السلبي للتمركز الاقتصادي والخدماتي على واقع المناطق الريفية (١٠) .

- العوامل الطارئة:

إذا كانت العوامل البنيوية وتفاصيلها في مركزية الإدارة والاقتصاد والخدمات الاجتماعية قد سببّت التفاوت بين لبنان مركزي ولبنان طرفي، فان عوامل أخرى طارئة ساهمت في تعميق هذا التفاوت. إذ شهد الدور الاقتصادي الوسيط، الذي كان يتمتع به لبنان، تدهوراً منذ النصف الأول من السبعينات، وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ودخول العامل الفلسطيني كمؤشر الى إندراج لبنان كله في استقبال نتائج الصراع العربي-الإسرائيلي، وما يتفرّع عنه من منازعات داخلية وإقليمية ودولية، وجدت في لبنان متنفساً لها وساحة تصفية لحسابات ساعدت على تأمينها التناقضات اللبنانيةالسياسية والطائفية.

ومنذ السنة الأولى لاندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بوجهيها الداخلي والإقليمي، كان الازدهار الذي عرفه لبنان المركزي، على صعيد الخدمات التجارية والمالية والتعليمية والسياحية والثقافية ... قد باشر انهياره. الأمر الذي افقد لبنان المركزي جزءا كبيرا من مصادر قوته وامتيازاته، مثلما ضاعف من معاناة المناطق الريفية، التي كانت تأمل بوصول هذا الازدهار اليها قبل انهياره المروع.

تعزز هذا الانهيار بتراجع سلطة الدولة وفقدان سيطرتها على مؤسساتها ومواردها ومرافقها الحيوية. وفي الوقت الذي بدت فيه الدولة عاجزة عن القيام بالدور المناط بها تجاه مواطنيها، كانت الحرب قد أفرزت أدوارا سياسية واقتصاديةوخدماتية وتربوية وصحية على قياس الجماعات المتصارعة ووفق حجم كل منها والمجال الحيوي لسيطرتها. فتعددت الانشطة الاقتصادية خارج العاصمة وفي مدن المحافظات، وتوزعت الولاءات توزعا طوائفيا ومناطقيا. فكانت نتيجة كل ذلك ان تصدعت الوحدة الوطنية فاسحة في المجال أمام انغلاق كل فئة - منطقة على ذاتها، وكذلك حلولها مكان الدولة في تأمين مستلزمات الاستمرار والمواجهة لأتباعها ونطاق سيطرتها، إضافة الى نزوع بعضها نحو البحث عن تحويل الانغلاق الى دويلة أو كانتون طائفي ...

وفي حين استطاعت الحرب الأهلية، كعامل طارئ، تسهيل مهمة القوى المتصارعة، وبنسب متفاوتة، في تلبية بعض الاحتياجات، ولا سيما مصادرة دور الدولة في مجالات محدّدة كالإدارة والتعليم والصحة، غير أنها بقيت عاجزة عن النهوض بمناطق سيطرتها نهوضاً يرفع عن كاهلها ارث الإهمال والحرمان وتدنّي مستوى التنمية والمعيشة. إذ اهتمت أساساً بالتقديمات ذات المردود السياسي المباشر، مع استثناء منطقتي جبل لبنان والجنوب، حيث توسّعت دائرة التقديمات الخدماتية على أنواعها.

وهكذا، أضافت الحرب إلى التفاوت القائم في الخدمات ومعدلات الدخل والإنتاج، مشكلات التهجير والإعاقة وعوائل فقدت معيلها وخسائر فادحة في الممتلكات ومصادر الرزق وتفشي البطالة والجريمة والفساد في الإدارة والبيئة والعلاقات الاجتماعية .... واذا أضفنا الى كل ذلك شكل الدورة الاقتصادية، فان انهياراً شاملاً كان على قاب قوسين أو أدنى من الحدوث، لعبت موارد المتحاربين من العملات الصعبة دوراً في تأجيله أو تخفيف سرعته.

يندرج العامل الإسرائيلي في سياق العوامل الطارئة، رغم انه بدأ قبل الحرب واستمر خلالها ولا يزال مؤثراً بعدها. الا ان اجتياح إسرائيل عام ١٩٨٢، والتداعيات السياسية الداخلية والخارجية التي أعقبته، ساهم في دفع الأمور الى المستوى الذي وصلت اليه منذ منتصف الثمانينات: انهيار القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ارتفاع كلفة المعيشة، التضخم، زيادة معدّل البطالة، وخاصة في أوساط المهجّرين والمناطق الريفية، ازدياد معدل الهجرة والتهجير والنزوح، تراجع دور المدرسة الرسمية وارتفاع كلفة التعليم، ارتفاع نسبة التسرّب المدرسي والفرز الطائفي، شلل عام في مرافق الخدمات، تدهور البيئة، انخفاض حاد في المداخيل، وخاصة في المناطق الريفية، ظهور ارتفاع مقلق في نسبة الفقر والفقراء ... دون ان نهمل الآثار النفسية والاجتماعية والثقافية والانقسامات الأهلية التي رافقت هذا الانهيار العام.

ومما لا شك فيه، ضاعفت الاعتداءات الإسرائيلية، منذ بداية السبعينات، والاجتياحات المتكررة في ١٩٧٢ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، وعدوانا تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦ ، إضافة الى التدمير الدوري للمرافق والجسور والمساحات المزروعة والمنازل والاحتلال الراهن للشريط الحدودي، من وتيرة الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ دفعت عشرات الآلاف الى النزوح واوقعت خسائر كبيرة في اقتصاد الجنوب وفاقمت في عجز الدولة تجاه متطلبات النزوح والصمود ومعالجة نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في المجالات الصحية والإسكانية والاقتصادية والخدماتية بشكل خاص. واذا كانت منطقة الشمال بمنأى عن الآثار المباشرة لهذا العامل الإسرائيلي، فإنها لم تكن معزولة عن تداعياته السلبية على المستوى الوطني، مثله مثل الحرب الأهلية، الأمر الذي ضاعف من ضائقتها المعيشية وزاد في عمق مأزقها التنموي العام. أما البقاع، وان كان على درجة من الحرمان مماثلة لتلك التي في الشمال، الاّ ان إتلاف زراعة الممنوعات دون تقديم بدائل، دفع عائلات بكاملها الى حافة الجوع وزاد في معدل البطالة، خاصة وان معدل التنمية في منطقة البقاع ظلّ على حاله منذ الاستقلال، وهو ما يقف اليوم وراء المطالبة اليومية برفع مستوى الخدمات، وفي المجالات كافة، ويحمل في ثناياه بوادر أزمة عامة.

- **أثر العوامل البنيوية والطارئة على التوزيعات السكانية:**

تتدرج التوزيعات السكانية في لبنان في سياقين متكاملين: سياق الخصوصية المجتمعية- الطوائفية وسياق المركزية السياسية - الاقتصادية.

في السياق الأول، ساهمت الخصوصية التعددية للدولة والمجتمع في تغليب الانتماء الفئوي - المناطقي على الانتماء الوطني والاندماج الاجتماعي. ففي دولة طائفية ومجتمع طوائفي تهيمن علاقات المصالح والولاءات الفئوية على علاقات المواطنية. وبصورة عامة، لا تخاطب الدولة مواطنين بقدر ما تدير مصالح طوائفهم، وتئن من وطأة منافساتهم حولها في حصص تشمل كل شيء : الإدارة، الموازنة، قطاعات الإنتاج، برامج التنمية، الخدمات، العلاقات الخارجية ....

وبهذا المعنى، تخضع علاقة الدولة - المواطن لمنطق علاقة الدولة - الطائفة. ويتجلى هذا الخضوع في ثبات الولاءات الطائفية ومقاومتها لمحاولات إدماجها في أطر وطنية جامعة. الأمر الذي يفسّر غلبة العلاقات الأهلية المتمحورة حول عناصر القرابة المتدرجة من العائلة الى الطائفة. ولم تفلح التطورات السياسية في تفكيك عرى هذه العناصر واعادة توليفها في سياق حداثي - مدني - وانما بالعكس. فالطبيعة الطائفية للدولة تبادلت أدوارها مع المجتمع الطوائفي الذي تديره وتخاطبه بما هو كذلك. وبالتالي، باتت حالة المناطق وساكنيها إختزالاً لحجم طوائفها وممثليها في مراكز القرار والإدارة والإنتاج. وينسحب هذا الاختزال على التوزيعات الطوائفية للسكان، ومقدار حصة كل منطقة - طائفة من فوائد النظام السياسي - الاقتصادي وأثرها على الحراك العام للسكان وعلى التفاوت القائم بين المناطق الريفية ولبنان المركزي، وخاصة في مجالات التنمية البشرية والخدمات ومستوى المعيشة والتحضّر والهجرة وتوزيع الثروة الوطنية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي ... وبديهي ان تكون حصة الطائفةوالمنطقة من هذه المجالات عاكسة لقوة ومكانة ممثليها في مراكز القرار والإدارة، بحيث تسعى كل طائفة الى الاستئثار بمنافع الدولة وتوجيهها وجهة فئوية ومناطقية. فتجري منافع الدولة في عروق المجتمع وفق ما تؤول اليه المنازعات وموازين القوى.

بدورها، ساهمت الحرب الأهلية في تعميق هذه الولاءات وفي خضوع الدولة لمزيد من المحاصصة الطائفية. فقد وجّهت الحرب الحراك السكاني وجهة طائفية صافية في أكثر من منطقة. فالأصول الطوائفية - المناطقية لسكان الضواحي أعادت تموضعها في ضاحيتين بعد إختلاط فرضته ظروف العمل والهجرة السابقة على الحرب. وفقدت بعض المناطق المختلطة، وخاصة في جبل لبنان الجنوبي، وحدتها وتعايشها التاريخي. فبرزت الولاءات الطائفية في أولويات الإدارة وبرامج إعادة الإعمار والمهجرين وحصص المناطق

– الطوائف في الموازنة والخدمات الاجتماعية ... مثلما بـــرزت فـــي الـــهيئات الأهليـــة والنقابات والمؤسسات التعليمية والاستشفائية والإعلامية والرياضية والشبابية ....

وفي السياق الثاني، لم يتحول لبنان المركزي الى "قبلة" لســكان الأريـــاف بصـــورة اعتباطية. فالإدارة وسوق العمل والمدرسة والجامعة والمستشفى ومظاهر الحضارة والرقـــي ... كلها أمور تجمعت فيه وجعلته مخرجاً وحيداً لمأزق الحياة الرتيبة والمسدودة الآفاق.

بيد أنه لم يكن أيضاً نقيضاً مطلقاً للسياق الأول، بقدر ما كان تمويـــهاً لـــه ودعامـــة لاستمراره. فقد تماهت المركزية السياسية – الاقتصادية مع المصالح الطائفية – المناطقيـــة وعمقتها على الدوام. ففي مراكز القرار والإدارة، كما في القطاع الخـــاص، تظـــهر هـــذه المصالح واضحة في تمثيلها لحجم المشاركة الطوائفية ودورها السياسي – الاقتصـــادي. إذ لم تكن عوامل التمركز البنيوية منعزلة عن أصولها المجتمعية في بيروت وجبـــل لبنـــان. فالعائلات المتحدّرة من لبنان المركزي والمقيمة فيه هي التي هيمنـــت، ولا تـــزال، علـــى القطاع الخاص، وهي التي، بحكم مصالحها، أجهضت كل اهتمام بالمناطق الريفية، باستثناء دخولها اليها في صورة رساميل وسلع استهلاكية وحيازات كبرى للأراضـــي ... لا ســـيما وان قطاع الخدمات الذي تهيمن عليه كان يعتمد ، ولا يزال، على يد عاملة محلية مصدرها هذه المناطق الريفية، وبالتالي، فأي استقرار وتنمية فيها سوف ينعكسان على آلية اشـــتغال هذه المصالح المركزية.

فقد سيطر ٥٧ تجمعاً عائلياً صناعياً – مصرفياً على نسبة عالية من المساهمة فـــي الدورة الاقتصادية، سنة ١٩٧٣. إذ ساهم هذا التجمع المتمركز في لبنان المركـــزي علـــى ٥٣% في الشركات المساهمة، و ٧٢% في الرأسمال الموظف في الصناعة، و ٥١% فـــي المصارف، و ٣٠% في الشركات المساهمة التجارية – الزراعية – الخدماتية، و ٣١% في شركات التأمين، و ٣٨% في قطاع النقل، و ٢٧% فـــي القطـــاع المـــالي، و ٣٦% فـــي الشركات العقارية (١١) .

وفي مقاربة اجتماعية – ثقافية لهذا التمركز، تظهر الولاءات المجتمعيـــة متواريـــة خلف مظاهر الحداثة التي عرفتها المدن، وخاصة بيروت. ذلك ان علاقات العائلة والقريـــة والطائفة والمذهب ظلت، ولا تزال، غالبة على دورة الحياة فـــي لبنـــان المركـــزي. ففـــي ضواحي العاصمة، حط التمايز المجتمعي رحاله دون ان تعدل فيه صورة المدينـــة تعديـــلا يجرده من أصوله الريفية المتماهية مع ذوات ثقافية وطوائفية وأخلاقية ومعتقدية .. وكأنمـــا الريف بخصائصه الاجتماعية والثقافية قد استقر في المدينة، اكثر مما أفرزته هذه الأخـــيرة من مظاهر مدينية على الاجتماع الأهلي المقيم فيها وحولها.

وهكذا، تعايشت في لبنان المركزي ثنائية المدينة – الريف وتغــذت مــن الروابــط المجتمعية، الأهلية والثقافية، ممّا جعلها قادرة على التعايش، رغم اوجه الحداثة التي تشـــع بها منظومة الخدمات المهيمنة على النشـــاط الاقتصـــادي فـــي لبنـــان المركـــزي ومـــدن المحافظات.

واذا أضفنا الى مستوى التحضر المدنية، التطور المتسارع لأخلاقيات السوق وطريقة الحياة الاستهلاكية وانتشارها في معظم المناطق اللبنانية، واذا أخذنا بعين الاعتبـــار الآثـــار الاجتماعية والمسلكية لوسائل الإعلام المرئية، فإننا لن نلاحظ سوى اختراقات حضاريـــة – بمعنى التأثير الثقافي والتحديثي على النمط الغربي – بينما تحـــافظ البنـــى الأهليـــة علـــى وضعيتها بما هي مرجع أولي لمسلكيات وخيارات الأفراد والجماعات المتنوعة: الاختـــلاط في السكن والزواج والمدرسة يتراجع لمصلحة الذاتيات المذهبية والطوائفيـــة، والاختـــلاف على الهوية والأولويات التنموية والنظام السياسي والديمقراطية والحريات الإعلامية يغـــوف من معين المصالح الفئوية اكثر مما يتطلع الى دولة ووطن ومؤسسات وتنمية وتحرير تعلـــو معاً، منفردة ومجتمعة، فوق اعتبارات الطوائف والمذاهب.

ينتج عن كل ذلك ، ان التوزيعات السكانية في لبنان، في فترة ما قبل الحرب وخلالها وبعدها، ظلت مشدودة الى هذين السياقين التأسيسيين للدولة والمجتمع فـــي لبنـــان. دون ان يعني ذلك اقتصار هذا الانشداد على البعد الديمغرافي وحده لهذه التوزيعات، بقدر ما أرفقـــها بتفاوتات ملحوظة في مستويات المعيشة ودرجات التحضـــــر ونســـبة الإشـــباع الخاصـــة بالحاجات الأساسية للسكان، بصرف النظر عن أمكنة إقامتهم.

وقد أظهرت الدراسات والمسوحات التي قامت بها مؤسسات تابعة للأمم المتحـــدة او الحكومة اللبنانية ومراكز البحث الخاصة، في السنوات العشر الأخيرة، واقعية هذه النتـــائج، وخاصة لجهة العلاقة الجدلية القائمة بين التوزيعات السكانية وأحوال المعيشة ومســـــتويات التنمية والتحضر والاندماج والخدمات الاجتماعية على أنواعها.

وتساعد الدراسة التي أنجزتها وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لجهة مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن والمنشورة عام ١٩٩٦، في تلمّس عناصر هذه العلاقة، وتؤكد ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتنميـــة البشـــرية تستهدف، بالدرجة الأولى، إلغاء الفوارق والتفاوتات القائمة بين المدن والمنـــاطق الريفيـــة. خاصة وان هذه الدراسة تكشف صورة قاتمة عن التفاوت المناطقي لأحوال المعيشة، مثلمـــا تظهر الحاجة الى توازن التنمية البشرية مع التوزيعات السكانية.

يتصدّر مستوى المعيشة ونسبة إشباع الحاجات الأساسية قائمة التفاوت بين لبنان المركزي والمناطق الريفية. وتشير المعطيات المتوفرة الى استمرار التفاوت القديم بين المدينة والريف، حيث ينتشر في هذا الأخير الفقر المدقع والبطالة، وتنخفض معدلات تحصين الأطفال ونسبة الالتحاق المدرسي، بينما ترتفع معدلات الأمية والتسرّب المدرسي، ويقتصر النشاط الاقتصادي على الزراعة ذات الإنتاجية المتدهورة باستمرار، وعلى أوجه متواضعة من الانشطة التجارية والعقارية والمصرفية، في مدن المحافظات بشكل خاص. وقد ساهمت عدة عوامل في انخفاض مستوى معيشة سكان المناطق الريفية ومداخيلها ذات المصدر الزراعي الغالب. فإذا كان التمركز الاقتصادي والإداري والخدماتي قد لعب دوراً أساسياً في تدهور الاقتصاد الريفي، زراعة وقوى عاملة، فان عوامل أخرى زادت في وتيرته: ضيق الرقعة الصالحة للزراعة، غياب مشاريع الري والبنى التحتية الزراعية، المضاربات العقارية وانعدام وجود شبكات التسليف الزراعي، ضعف اقنية التسويق وتعدّد الوسطاء، إهمال الدولة للقطاع الزراعي ... كما ضاعفت الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي من نتائج هذا التدهور وأجهضت محاولات لجمه، لا سيما بعد انهيار سعر صرف العملة الوطنية والقوة الشرائية للمداخيل.

واذا كانت الحرب قد شجعّت نوعاً من الهجرة المضادة ودفعت العديد من أصحاب المهن الحرة، كالأطباء والصيادلة والمهندسين، للعمل في المناطق الريفية، واذا كانت الانقسامات الأهلية قد ترافقت مع نمو المؤسسات الخاصة في مجالات التربية والاستشفاء، او تفريع المؤسسات العامة كالجامعة اللبنانية وما قدمته من تسهيلات لطلاب المناطق الريفية لمتابعة التحصيل الجامعي، فان سلبيات الحرب على مصادر الرزق ودورة الاقتصاد الزراعي كانت، معطوفة على الإهمال المزمن، كافية لإحداث انخفاض كبير في مستوى المعيشة لدى سكان المناطق الريفية، لا سيما لجهة تراجع القدرة على تسويق المحاصيل الزراعية، وتدهور المساحات المزروعة، وخاصة التبغ والقمح والخضار والشمندر السكري (رغم التحسن الذي طرأ على زراعة التبغ في السنوات القليلة الماضية نتيجة رفع أسعار المحصول والسماح بزيادة المساحات المرخصة لزراعة التبغ) .

كما ساهمت أموال المغتربين في تحويل الأرض الى عقار، أي إدخالها في سوق العرض والطلب والمضاربات العقارية، وأثر كل ذلك على تفاوت الأسعار بين العقارات الداخلية وتلك الواقعة على طرق المواصلات الرئيسية، وارتفاع أسعار الأرض بشكل عام، رغم أنها لم تنعدم فائدتها في النمو العمراني ومشتقاته في تجارة مواد البناء واليد العاملة...

ومما زاد في هذا التدهور ان المناطق الريفية لم تشهد أية استعادة تنموية منذ بعثة ايرفد والتجربة الشهابية، وانما بالعكس. إذ تعرضت مشاريع تلك المرحلة للإهمال، بل حتى أنها فقدت زخمها ومبّررها ومبتغاها في تشجيع الناس على العودة الى مناطقهم والمساهمة في تنميتها. وهكذا كان مصير المشروع الأخضر، والتسليف الزراعي، والتعاونيات والتسويق والتصنيع الزراعي والبحث والإرشاد ...

فكانت نتيجة كل ذلك تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ١٩% في الخمسينات الى ١١,٩% في ١٩٦٤، الى ٩,٣% في ١٩٧٢، الى ٧% في الفترة الحالية(١٢) . ورغم التحسن الطارئ الذي شهدته المناطق الريفية في سنوات ١٩٧٥-١٩٨٥، فان مساهمة القطاع الزراعي في تأمين مداخيل كافية كانت دون المستوى المطلوب، وخاصة عند صغار المزارعين، لا سيما الذين يملكون أو يستثمرون حيازات تقل مساحتها عن ١٠ دونمات. وقد ضاعفت من انخفاض هذا المستوى اللامبالاة العامة تجاه دعم القطاع الزراعي، بما هو مصدر رزق أساسي لسكان المناطق الريفية، وتحديداً لجهة التسليفات المصرفية لصغار المزارعين. ووفق التقارير الصادرة عن مصرف لبنان، يظهر تراجع حصة الزراعة في نسبة التسليفات المصرفية مقارنة مع التجارة والصناعة، كما هو مبيّن في الجدول التالي (١٣) .

	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٤
الزراعة	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٧	١,٧	٥,٦	١,٤	١.١
الصناعة	١٧,٧	٢٠,٣	١٩,٥	١٧.١	١٣,٨	٧,٨	٩,٢	٩,٥
التجارة	٥٠,٧	٥٠	٥١,٨	٥٢,٥	٤٧,٨	٥٢,٨	٥٢,١	٥٤,٣

وفي حين ان الدخل الزراعي، وخاصة في عكار والهرمل والبقاع الجنوبي والشمالي، يشكل نسبة أعلى من مجموع مصادر دخل المزارع، وفي حين ان نسبة عالية من سكان المناطق المذكورة تعمل في الزراعة، فان هذه العوامل تشكل مجتمعة سببا هاما من اسباب تدهور مستوى المعيشة في تلك المناطق. وقد أظهرت دراسة اجرتها مؤسسة البحوث والاستشارات لصالح الهيئة العليا للاغاثة بعنوان "مؤشرات الفقر في الريف اللبناني"، آب ١٩٩٤، ان "الدخل الزراعي الصافي لوحدة العمل البشري U.T.Hفي الحيازات التي تقل مساحاتها عن ١٠ دونمات، لم يتجاوز، من حيث قيمته، الحد الادنى للاجور عام ١٩٩٣، الا في ثلاث مناطق زراعية من اصل ١١ منطقة زراعية في البلاد. اما في المناطق الاخرى، فان هذا الدخل كان اقل من قيمة الحد الادنى للاجور". وهذا ما يفسر النسبة العالية لذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية (٨٦%) ، كما يتراوح متوسط

الدخل الشهري للاسرة الواحدة لدى ٧٥% من العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٠٠ و٥٠٠ دولارا (١٤) .

كما كشف مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن التفاوت الكبير بين المناطق لجهة درجة اشباع الحاجات الاساسية. ففي مقارنة بين مستويات الدخل ودرجات اشباع حاجات السكن والصرف الصحي والتعليم، تتصدر الاقضية الريفية في الشمال والجنوب والبقاع قائمة الاقضية الاكثر فقرا وحرمانا ونزوحا. ان قراءة متأنية للجداول المستخرجة من هذا المسح والمنشورة في ورقة عمل حول "المؤشرات الاساسية للسكان والتنمية"، المقدمة من الدكتورين علي فاعور وجوزف أليان (١٥) ، تؤكد هذا التفاوت، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات اساسية ذات صلة مباشرة بمعدلات التنمية والاسرة والاعالة والامية والخدمات الصحية والاجتماعية والنشاط الاقتصادي ...

ففي المناطق الريفية، وخاصة في الاقضية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب، وفي قضاءي بعلبك والهرمل في البقاع وقضاءي عكار والمنية في الشمال، يزيد عن المتوسط الوطني معدل العاملين في القطاع الزراعي ونسبة غير الملتحقين لمتابعة الدراسة ومعدّل الامية وعدد افراد الاسرة وعدد الافراد في الغرفة الواحدة ومعدل اعالة صغار السن والاعالة الكلية ونسبة السكان دون الست سنوات ودون ال ١٥ سنة. وفيها ايضا يقل عن المتوسط الوطني معدل النشاط الاقتصادي ونسبة المساكن الموصولة الى شبكات المياه والصرف الصحي ...

وتبين الجداول التالية هذا التفاوت بين لبنان المركزي والمناطق الريفية، كما بين المدن والارياف، وهي جداول مقارنة بين المحافظات والمتوسط الوطني مستخرجة من ورقة العمل المذكورة أعلاه.

جدول رقم – ١: نسبة السكان العمرية الى النسبة المئوية لكل فئة عمرية من مجموع عدد السكان:

المحافظة	نسبة السكان دون الست سنوات	نسبة السكان دون الـ ١٥سنة	نسبة السكان من ٦ الى ١٤ سنة
المتوسط الوطني	١٠,٦	٢٩,٣	١٨,٨
بيروت	٧,٦	٢١,٩	١٤,٤
جبل لبنان	٩,٣	٢٦	١٦,٧
الشمال	١٢,٩	٣٤,٧	٢١,٨
البقاع	١١,٣	٣٢,٨	٢١,٦
الجنوب	١٢,٣	٣٣,٥	٢١,١
النبطية	١٢	٣٢,٦	٢٠,٦

جدول رقم ٢: معدل إعالة صغار السن ومعدل الإعالة الكلية، وهي نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى الأفراد في الأعمار المنتجة إقتصادياً (١٥-٦٤) بين السكان، ونسبة الأفراد في سن الإعالة (أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة) إلى الأفراد في الأعمار المنتجة إقتصادياً (١٥-٦٤سنة) بين السكان:

المحافظة	معدل إعالة صغار السن	معدل الإعالة الكلية
المتوسط الوطني	٤٦	٥٦,٧٥
بيروت	٣١,٧٤	٤٤,٧٣
جبل لبنان	٣٨,٨٦	٤٩,٣٧
الشمال	٥٨,٦٠	٦٨,٦٦
البقاع	٥٣,٨٧	٦٤,١٦
الجنوب	٥٤,٧٤	٦٣,٦٢
النبطية	٥٤,٥٠	٦٧,٤٠

جدول رقم – ٣ : نسبة الأمية ألإجمالية (١٠ سنوات وما فوق للذكور والإناث) ، وهي نسبة عدد الأميين ١٠ سنوات وما فوق الى مجموع عدد السكان في الأعمار نفسها ولدى الجنسين في الأعمار نفسها ولدى الجنسين في مجموع عدد السكان لكل جنس:

المحافظة	نسبة الأمية الإجمالية	نسبة الأمية لدى الذكور	نسبة الأمية لدى الإناث
المتوسط الوطني	١٣,٦	٩,٣	١٧,٨
بيروت	٩,٢	٦,٢	١٢,١
جبل لبنان	٩.٩	٦,٤	١٣,٤
الشمال	٢٠	١٥,٦	٢٤,٢
البقاع	١٦,٢	٩,٨	٢٢,٦
الجنوب	١٤,١	٩,٨	١٨,٢
النبطية	١٨,٢	١٠,٨	٢٥,١

جدول رقم –٤ : متوسط عدد أفراد الاسرة ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة

المحافظة	متوسط عدد أفراد الأسرة	متوسط عدد الأفراد للغرفة
المتوسط الوطني	٤,٦٥	١,٢٦
بيروت	٤,١١	١,٠٩
جبل لبنان	٤,٣٨	١,١٩
الشمال	٥,٢٩	١,٣٨
البقاع	٥,٠٥	١,٤٠
الجنوب	٤,٨٨	١,٣٠
النبطية	٤,٦٤	١,٣٧

جدول رقم -٥ : معدل النشاط الاقتصادي للسكان (١٥-٦٤ سنة) ومعدل العاملين في القطاع الزراعي الذكور والإناث:

المحافظة	معدل النشاط الاقتصادي	العاملون في القطاع الزراعي - ذكور	العاملون في القطاع الزراعي - إناث
المتوسط الوطني	٤٥,٧	٧,٤	٣,٨
بيروت	٤٧,٦	٠,٣	٠,١
جبل لبنان	٤٧,٧	٢,٦	٠,٤
الشمال	٤٤,٤	١٠,٢	٤,٨
البقاع	٤٢,٦	١٧,٦	٩,١
الجنوب	٤٣,٩	١٤,٦	١٠,٧
النبطية	٤١,٩	١٢,٤	٢٧,٣

جدول رقم -٦ : نسبة المساكن غير الموصولة الى شبكات المياه والصرف الصحي:

المحافظة	نسبة المساكن غير الموصولة الى شبكة المياه	نسبة المساكن غير الموصولة الى شبكة الصرف الصحي
المتوسط الوطني	٤,٧	٣٩,٨
بيروت	٠,٨	١.١
جبل لبنان	٢,٦	٣٤,٤
الشمال	٩	٤٥,٨
البقاع	٨,٤	٦١,٩
الجنوب	٤,٩	٥٥,٥
النبطية	٦,٥	٨٠,٥

جدول رقم -٧ : نسبة غير الملتحقين لمتابعة الدراسة من الذكور والإناث بحسب الاقضيـة، وهي بالنسبة لمجموع عدد السكان في كل قضاء ممن هم في سن الدراسة:

المحافظة	القضاء	نسبة غير الملتحقين لمتابعة الدراسة
البقاع	راشيا	٣,٤٣
	الهرمل	١٢,٣٦
	بعلبك	٥,١٩
	البقاع الغربي	٥,٧٨
	زحلة	٦,٣٧
النبطية	حاصبيا	٤,٦٧
	مرجعيون	٤,٨٢
	بنت جبيل	٣,٣١
	النبطية	٤,٠٧
الجنوب	جزين	٤,٦٧
	صيدا	٤,٥٩
	صور	٦,٢١
الشمال	بشري	٢,٠٣
	عكار	١٢,٦٦
	البترون	١,٧٨
	زغرتا	٥,٧٧
	الكورة	١,٧٧
	المنية	١٣,١٤
	طرابلس	١٠,٣٣
جبل لبنان	جبيل	٣,٢٦
	كسروان	٣,٥٢
	عاليه	٤,٠٩
	الشوف	٤,٠٢
	المتن	٢,٧٢
	بعبدا	٥,١
بيروت	بيروت	٣,٨٨

وفي هذا السياق أيضاً، تؤشر التوزيعات السكانية الى التفاوت التاريخي بين لبنان المركزي والمناطق الريفية وتؤكده وتجسده. وبينما تعبر التوزيعات المناطقية الطوائفية للسكان عن خصوصية مجتمعية، فان الحراك السكاني من الأرياف الى المدن يتجاوز هذه الخصوصية، دون ان يتناقض معها، باتجاه إبراز الدور الذي لعبته، ولا تزال، المركزية السياسية والإدارية والاقتصادية والخدماتية في التفاوت التنموي بين المناطق وفي استنزاف المدينة للريف بمعدلات مقلقة.

فقد خسرت المناطق الريفية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠-١٩٧٥، اكثر من ٦٥٠ ألف نسمة، أي ربع العدد الإجمالي للسكان المقيمين في لبنان في تلك الفترة. وحسب دراسة الاسكوا حول اثر التمركز الاقتصادي في نمو المدن وتراجع الأرياف ، فان عدد السكان المقيمين في الأرياف يتناقص بشكل متواصل منذ الاستقلال حتى اليوم: ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان الأرياف ١,١١٥ مليون نسمة، مقابل ٣٢٧ ألفا للمدن. وفي ١٩٧٥ وصل عدد سكان الأرياف الى ٨٦٩ ألفاً، وفي ١٩٩٠ الى ٤٨٢ ألفاً، مقابل ٢,٤٨٣ مليون نسمة للمدن. وهذا يعني ان ١٥% من إجمالي السكان المقيمين في لبنان يسكنون في الأرياف ، مقابل ٨٥% في المدن، التي شهدت تطوراً معاكسا، بحيث ان عدد سكان هذه المدن ارتفع من ٢٢,٧% عام ١٩٥٠، الى ٦٨,٨% عام ١٩٧٥ ، الى ٨٣,٧% عام ١٩٨٥، ويتوقع ان يصل الى ٨٧% عام ٢٠٠٠ (١٦) .

إضافة الى تدخل العامل الإسرائيلي في هذا الحراك، والذي سبب نزوحا لسكان الجنوب وللاجتياحات الدورية وأخيرا الاحتلال المباشر لمنطقة تبلغ مساحتها ٨% من أجمالي مساحة لبنان (٨٥٠ كلم٢) ، والتي يبلغ عدد سكانها ربع مليون نسمة، فإن عدد المقيمين في هذه المنطقة يتناقص باستمرار بسبب الممارسات والضغوط التي تمارسها قوات الاحتلال عليهم. فإذا كانت مركزية الاقتصاد والخدمات قد دفعت حوالي ٤٠% من سكان الجنوب للهجرة نحو العاصمة وضواحيها وبلاد الاغتراب، فان العامل الإسرائيلي قد أوصل هذه النسبة الى الثلثين من إجمالي عدد السكان المسجلين عام ١٩٨٨ في ١١٨ مدينة وقرية من اقضية مرجعيون وحاصبيا والنبطية وبنت جبيل وصور والزهراني وجزين، أي سكان المناطق المحتلة والمحاذية لخطوط الاحتلال (١٧) .

أما التهجير والفرز الطائفي ومحطات النزوح الناتجة عن الحرب الأهلية فقد أدت مجتمعة الى ترك اكثر من ٨٠٠ ألف نسمة لمراكز إقامتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، وأوقعت حوالي ٧٥% منهم في حالة عوز شديد، حيث ترتفع نسبة الفقر والبطالة والتفكك الأسري والأزمات الاجتماعية والنفسية والتسرب المدرسي .... (١٨) .

خلاصة:

نخلص من كل هذه الاستنتاجات إلى القول ان التوزيعات السكانية التي عرفها لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم خضعت خضوعا مطلقا للعوامل البنيوية التأسيسية لنظام لبنان الاداري والاقتصادي، وللعوامل الطارئة كالحرب الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية. وفي الحالتين، تظل هذه التوزيعات معبرة عن أحوال المعيشة، إذ تتحرك وفق الاتجاهات التي تمليها ضرورات الحياة وشروط السكن والدخل والخدمات والأمن والتعليم الخ ...

وبهذا المعنى، يصبح الربط بين أحوال المعيشة والتوزيعات السكانية في أساس كل تفكير بالتنمية البشرية المستدامة. ولا يمكن لهذه التنمية من بلوغ أهدافها في ردم الهوة القائمة بين المناطق الا بتخطيط استراتيجي يبدأ بمعالجة المشكلات الضاغطة وصولا الى معالجة الأسباب والعوامل التي أسفرت عن تراكم وتعميق هذه المشكلات. مما يعني إعادة نظر شاملة بجدوى المركزية المفرطة وآثارها في هجرة الأرياف واكتظاظ المدن وانخفاض مستوى المعيشة وتفاوت مردود القطاعات الإنتاجية ...

ولكي لا تصبح التوزيعات السكانية الراهنة مصدرا لأزمات معيشية واجتماعية وسكانية وثقافية، ولكي تجسد النمو المتكافئ والاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، فان إعادة النظر بالسياسات المتبعة ينبغي ان تبدأ بخطوات تشريعية وإنمائية واقتصادية، بدونها لن تنجح محاولات ردم الهوة القائمة بين المناطق ولا محاولات تخفيف معدل النزوح السكاني من الأرياف الى المدن. واهم هذه الخطوات:

١- اعتماد قاعدة اللامركزية الإدارية.

٢- تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع الأهلي.

٣- تأمين وصول الخدمات والتقديمات الاجتماعية الأساسية الى المناطق الريفية، بما في ذلك إنجاز مرافق البنى التحتية .

٤ – توسيع قاعدة الاستفادة من الضمانات والتأمينات الاجتماعية والصحية، بحيث تشمل العاملين في القطاع الزراعي، وخاصة صغار المزارعين.

٥- تشجيع الاستثمار الصناعي ودعمه في المناطق، ولا سيما التصنيع الزراعي.

٦- حماية القطاع الزراعي ودعمه وخاصة لجهة التسليفات المصرفية وتخفيف عـدد الوسطاء وتسويق المنتوج وحمايته من المنافسة الخارجية، تأمين شـبكات الـري واحيـاء المشاريع الخاصة والأبحاث الزراعية واستصلاح الأراضي والإرشاد...

٧- رفع مستوى المدرسة الرسمية ودعمها وإنشاء معاهد للتعليم المهني والتقني فـي المناطق.

٨- تشجيع المؤسسات التعاونية ودعمها، لا سيما التعاونيات الإسكانية.

٩- دعم النشاط السياحي في المناطق وخاصة في المواقع الأثرية.

١٠- حماية البيئة الريفية من تدهور المساحات الخضراء، وإيجـاد حلـول دائمـة لمشكلات الكسارات والمصانع والنفايات....

١١- اعداد استراتيجية إعلامية وثقافية لتشجيع السكن في المناطق الريفية بعد تـأمين متطلبات هذا السكن، وخاصة طرق المواصلات ووسائل النقل والاتصالات...

هوامش ومصادر

١. حول موقع الإنسان في الرؤية الجديدة لمفهوم التنمية البشرية، راجع تعريف هذا المفهوم في "ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان"، الصفحات ١٥-١٦ . منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، ١٩٩٧.

* حول التوزيعات السكانية وفق الطوائف والمناطق والتمركز المناطقي للطوائف، من المفيد مراجعة بحث الدكتور علي فاعور حول "تمركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامركزية"، الصفحات ٢٣٥-٢٤٩، في "اللامركزية الإدارية في لبنان ... "، مؤلف جماعي من منشورات المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٦.

٢. تقرير بعثة ايرفد حول حاجات وإمكانيات التنمية في لبنان، وزارة التصميم، بيروت، ١٩٦٠-١٩٦١.

٣. التقرير الوطني الكامل المقدم الى القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، اذار ، ١٩٩٥، صفحة ٥٠، أعداد ونشر وزارة الشؤون الاجتماعية.

٤. المرجع السابق، صفحة ٥١.

٥. نقلا عن "إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان"، أعداد فهيمة شرف الدين وأديب نعمة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، صفحة ١٢. اما تقديرات الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ذكرها الدكتور نجيب عيسى في "الإصلاح الاقتصادي واعادة الأعمار في لبنان، منشورات الأسكوا ١٩٩٣.

٦. تقارير المصرف المركزي عن السنوات المذكورة.

٧. نقلا عن إشكاليات الاندماج الاجتماعي، صفحة ٦٢.

٨. نقلا عن ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، صفحة ١٢٢.

٩. المرجع السابق، صفحة ٧٣.

١٠. هذه الأرقام واردة في المسح اللبناني لصحة الام والطفل، أعداد د. حلا نوفل، بيروت، ١٩٩٦.

١١. نقلا عن إشكاليات الاندماج الاجتماعي...، صفحة ٦.

١٢. راجع ملامح التنمية المستدامة في لبنان، صفحة ٣٧.

١٣. تقارير مصرف لبنان عن السنوات المذكورة، وكذلك إشكاليات الاندماج الاجتماعي ... صفحة ٢٦.

١٤. التقرير الوطني ... الصفحات ٢٧ و ٣٤ .

١٥. د. علي فاعور ود. جوزف أليان: ورقة عمل حول المؤشرات الأساسية للسكان والتنمية، مقدمة في ورشة العمل حول تقويم واستخدامات بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في إطار برنامج السياست والاستراتيجيات السكانية والتنموية، أوتيل الكومودور، بيروت، ٦ و ٧ شباط ، ١٩٩٨.

١٦. نقلا عن التقرير الوطني .... صفحة ٩٠ .

١٧. راجع حول هذا الموضوع كتاب د. علي فاعور : جغرافية التهجير، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٣ صفحة ٩٤.

١٨. حول موضوع المهجرين من جوانبه كافة، راجع ملامح التنمية المستدامة ... الصفحات ١٥٧-١٦٣.



د. علي فاعور
د. عبد الله عطوي
د. علي الشامي

يقع هذا الكتاب ضمن سلسلة من ستة أجزاء تتضمن الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٥ - ١٩٩٦) وهو مشروع قامت بتنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد قام بإعداد هذه الدراسات مجموعة من الباحثين ضمن إطار برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية الذي يهدف بشكل أساسي الى المساهمة في إعداد وثيقة وطنية وبرنامج تنفيذي للسياسة السكانية في لبنان.